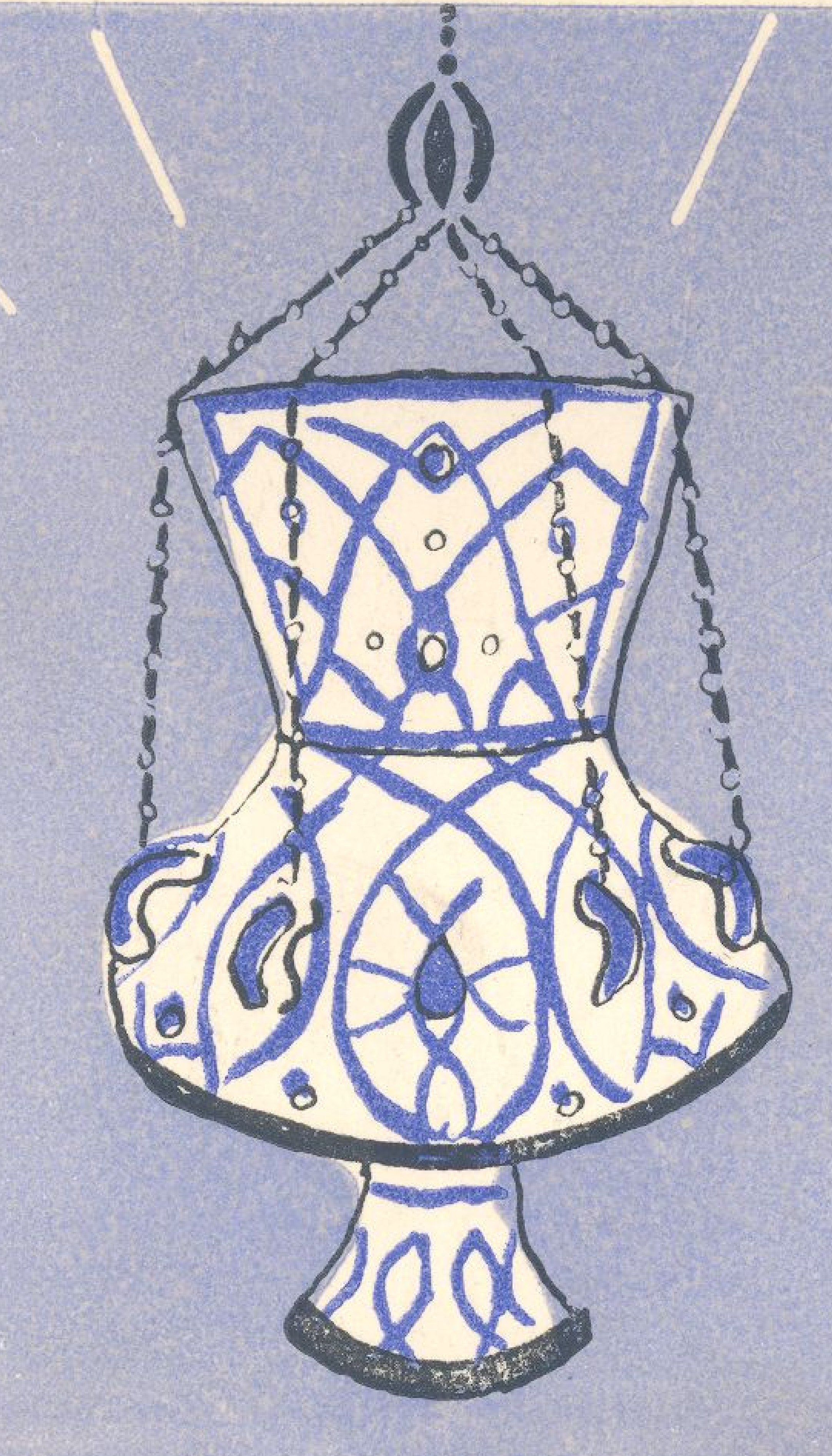
المكتبة التاريخية
بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

٥

الثورة المهدية
وأصول السياسة البريطانية في السودان

للدكتور جلال يحيى



الناشر : مكتبة النهضة المصرية

المكتبة التاريخية

بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

٥

الثورة المهدية

وأصول السياسة البريطانية في السودان

للدكتور جلال يحيى

مدرس التاريخ الحديث بمعهد الدراسات الإفريقية

بجامعة القاهرة

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا القاهرة

١٩٥٩

الطبعة الأولى

١٩٥٩

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

فهرس الكتاب

صفحة

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

بقلم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

يمتاز القرن التاسع عشر بأنه عصر بناء الوحدات القومية الكبرى ، وقد شهد منها أمثلة كثيرة فى أوربا ، وكذلك شهد منها فى أفريقية مثالاً رائعاً : هو بناء الوحدة النيلية الكبرى ، أو دولة وادى النيل ، من مصر والسودان وما يكملهما من سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى ، ولم تقم هذه الوحدة على القهر والسيطرة ، كما قامت بعض الوحدات الأوربية ، ولم تهدف إلى الاستغلال والتحكم ، وإنما قامت على التعاطف وعلى تحقيق الخير لشعوبها المنتظمة فيها جميعاً . وعن طريقها دخلت الحضارة الحديثة أقاليم لم تبلغها من قبل : فأنشئت المدارس والمساجد والمصانع والفنائر ونظمت الدواوين وشقت الطرق وانتعشت الزراعة والتجارة وارتقت أساليب الحياة وانبسط الأمن والسلام .

ولكن منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت موجة الاستعمار الأوربى تطغى على القارة الإفريقية ، واتخذت هذه الموجة أحد أهدافها الرئيسية دولة وادى النيل ، مستغلة الارتباك الذى نزل بالحكومة المصرية فهدّ من قواها وأضعف — بل شلّ — قدرتها على الحركة والعمل ، وفتح الباب واسعاً للتدخل الأجنبي فى شتى صوره . وأخفقت الثورة المصرية (١٨٨١ — ١٨٨٢) فى وقف الانهيار ، فكانت كارثة الاحتلال البريطانى لمصر .

وأخذت انجترا على عاتقها منذ وضعت قدمها فى مصر تصفية دولة وادى النيل مستغلة رد الفعل الذى أحدثه فى السودان اضطراب الأحوال فى مصر ثم سقوطها فى براثن الاحتلال البريطانى . والحق أن الحركة التى قامت فى السودان ودعيت باسم « الثورة المهدية » لم تكن ثورة على مصر والحكم المصرى بقدر ما كانت ثورة على التدخل الأجنبي فى وادى النيل مصره وسودانه ، يتضح هذا من التعاطف الذى كان قائماً بين الوطنيين فى كلا البلدين : فنى مصر كان الشيخ محمد عبده وأستاذه جمال الدين الأفغانى يذهبان إلى أن اشتداد حركة محمد أحمد « المهدى » إنما يرجع إلى بقاء الإنجليز فى مصر ، فقد « أمالت القلوب إليه نفرتها من السلطة الإنكليزية » ، وكتبا فى العروة الوثق يظهران خشيتهما من أن يمتد الاحتلال البريطانى إلى

السودان بعد أن أنشب أظفاره فى مصر — وهو ما تحقق فعلاً — لهذا كانا يأملان أن تكون الثورة السودانية مقدمة لإنقاذ وادى النيل كله من السيطرة البريطانية ، حتى إنهما — فيما يروى تلميذ الإمام ومؤرخه السيد رشيد رضا — فكرا فى أن يذهبا إلى السودان خفية ولينظرا فيه قوة محمد أحمد توسلا إلى إنقاذ مصر بها وتأسيس دولة قوية يعتز بها الإسلام والشرق »(1) .

هذا فى مصر ، أما فى السودان فقد كان محمد أحمد المهدى وخليفته عبد الله التعايشى ينعيان على الخديو توفيق وقوعه بل قبوله للسيطرة البريطانية ، وقد وضع المهدى فى رأس برنامجه العمل على إنقاذ مصر من هذه السيطرة ، وحاول التعايشى — كما نعرف — التقدم لتنفيذ هذه الخطة ولكنه عجز . وقد بلغ من عطف المهدى على بطل الثورة المصرية أحمد عرابى أنه — فيما قيل — أنب رجاله الذين قتلوا غردون لأنه كان يريده حياً ليفتدى به أحمد عرابى من أسار الإنجليز .

ولكن انجلترا استطاعت أن تنفذ خطتها ، فاتخذت من احتلالها لمصر وسيطرتها على الحكومة المصرية أداة لإرغام هذه الحكومة على قبول « النصيحة » التى تقدمت بها لسحب قواتها

---

(1) يمكن الرجوع إلى آراء السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده فى الثورة المهدية وسياسة انجلترا إزاء السودان إلى « تاريخ الأستاذ الإمام » للسيد محمد رشيد رضا ج 1 ص 370 — 382

من السودان . والحق أننا لا نستطيع أن نملك أنفسنا عن الإعجاب بتلك الجهود الرائعة التى بذلتها الحكومة المصرية فى ذلك الوقت للتخلص من الضغط البريطانى حتى تبقى القوات المصرية والموظفون المصريون فى السودان ، ولكن الحكومة البريطانية سدّت على مصر كل الطرق ، ولم تترك لها إلا طريقاً واحدة ، ألزمتها باتباعه ، وهى الجلاء عن السودان ، وتم للسياسة الإنجليزية ما أرادت ، وتم انهيار الإمبراطورية المصرية الإفريقية (سنة ١٨٨٥) .

وفى خلال السنوات العشر التالية تطورت أحوال السودان ، على نحو لم يكن يوده ولا يتوقعه مؤسس الدعوة وخليفته : قد يفخر التعايشى بأنه قضى بالعنف على خصومه ومعارضيه ، ومنهم أهل الإمام وبعض رجال الرعيل الأول ، ولكنه أخفق فى محاولته الامتداد نحو مصر فى سبيل تنفيذ رسالة « المهدية » ، وأظهر عجزه كل عوامل الضعف الكامنة فى مملكته . وأخطر من ذلك أن الأمور كانت تجرى من حول السودان على نحو ينذر باقتراب العاصفة : فقد وضعت الدول الاستعمارية الأوربية أقدامها على السواحل الأفريقية ، ثم بدأت تتهيأ للتوغل فى داخل القارة مستغلة الفراغ الذى أحدثه انهيار الإمبراطورية المصرية والذى عجزت « المهدية » عن أن تملأه . وكانت كل من هذه الدول الاستعمارية تضع نصب أعينها كجائزتها الكبرى : الوصول إلى

وادى النيل ، وبادرت انجلترا إلى العمل ، وبدأت صفحة فى التاريخ الدبلوماسى مليئة بالمساومات والاتفاقات بين الدول المتنافسة على الجائزة الكبرى ، وتقدمت القوات الإنجليزية فاحتلت السودان (١٨٩٦ — ١٨٩٩) .

***

وقد نشرت مؤلفات كثيرة فى الثورة المهدية ، ولكن الكتاب الذى يسرنا أن نقدمه اليوم للصديق الدكتور جلال يحيى لايتناول هذه الثورة كحركة سودانية ، أى أنه لا يتناولها من الناحية الداخلية ، وإنما هو يصب اهتمامه على ما لابسها من أصول السياسية البريطانية . فمؤلف الدكتور جلال يحيى دراسة فى التاريخ الدبلوماسى للعلاقات المصرية السودانية الإنجليزية ، فيما بين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، وهى الفترة الحاسمة التى وضع فيها الأساس لما سيكون عليه مستقبل مصر والسودان لمدة طويلة من الزمن .

وفى رأينا أن كتاب الدكتور جلال يحيى يتمتع بميزة كبيرة : وهى أن مؤلفه مصرى ، وقد مضى علينا زمن تركنا فيه للأجانب مجال التأليف فى هذه الموضوعات من تاريخنا ، فجاءت أكثر كتاباتهم مشوبة بروح التعصب الوطنى أو الدينى ، بعيدة عما ينبغى أن يتوافر للبحث العلمى من نزاهة حتى جاء كتاب الدكتور جلال يحيى فسد الفراغ فى

المكتبة العربية . على أن الدكتور جلال لم تدفعه مصريته إلى تشويه أو تلوين الحقائق ، بل إنه عمل على إبراز الحقيقة كاملة ، باحثاً عنها بين ثنايا الوثائق المصرية والأجنبية التى أتيح له الاطلاع عليها ، فأقبل عليها فى صبر وأناة ، حتى استوى له منها هذا البحث الأصيل الذى نرحب بصدوره فى (المكتبة التاريخية) فى وقت نحن فى أشد الحاجة إليه ، إذ نشهد طلائع تصفية الاستعمار الأوربى فى أفريقية وقيام دول أفريقية مستقلة . ومن الخير لشبابنا والمتصدرين للخدمة العامة أن يدعموا حماستهم الوطنية بشىء من الدراسة العلمية .

وهذا الكتاب يقدم دراسة علمية لجانب من تاريخ الحركة الاستعمارية الأوربية فى أفريقية . ونرجو أن تقدم (المكتبة التاريخية) قريباً دراسات أخرى لجوانب أخرى من تاريخ الاستعمار فى أفريقية وكفاح شعوبها فى سبيل الحرية والاستقلال . وعلى الله قصد السبيل .

١٥ أبريل ١٩٥٩ — أحمد عزت عبد الكريم

مقدمة المؤلف

يعتبر موضوع تاريخ السودان الحديث من أصعب الموضوعات تناولاً ومن أدقها علاجاً ، لأسباب متعددة منها قلة المصادر العربية وعدم ترتيبها ، خصوصاً وأن كلا من مصر والسودان قد خضع لفترة احتلال لا نستطيع بعدها أن نضمن سلامة وثائقنا وعدم المساس بها ؛ ومنها صعوبة الحياد فى موضوع قل أن توجد أسرة فى أى من القطرين الشقيقين لم تشارك فى أحداثه بأحد أبنائها ؛ ومنها اضطرارنا إلى الاعتماد على مراجع أوروبية ، ولا يمكننا أن نضمن حياد كاتبيها سواء كانوا من الإنجليز أو الفرنسيين نظراً لمصالح انجلترا الواضحة فى السودان من ناحية وعمل فرنسا على مناوءة السياسة الإنجليزية فى وادى النيل من ناحية أخرى . ورغماً عن ذلك فإن وسائل النشر الأوروبية وقوة التوزيع قد سمحت للكتاب الأوروبيين بما لم تسمح به للمؤلف الشرقى . هذا إلى انقسامنا على أنفسنا — حتى وقت قريب — واعتمادنا اعتماداً كبيراً على المصادر والمراجع الإنجليزية ننقل عنها دون تفكير ولا نجرؤ على محاولة نقدها ، ولم نحاول العثور على العوامل الهامة التى رسمت خطوط تاريخ السودان الحديث .

ولقد ساعدتني إقامتي في الخارج والبحث في دور المحفوظات الأوروبية والموازنة بين الوثائق الموجودة فيها وتبادل الرأي مع الأساتذة على فهم ودرس هذا الموضوع ثم إخراجه بهذا الشكل ومحاولة شرحه بطريقة أقل ابتعاداً عن الواقع من غيرها .

ولا يسعني في تقديمي لهذا الكتاب إلا أن أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم — المشرف على المكتبة التاريخية — لعظيم توجيهه ، وللأستاذ الشاطر بصيلي عبد الجليل لمراجعة أسماء القرى والنواحي ، وللأستاذ ياسين محمد مراد الذي تكرم برسم خرائط الكتاب .

الدقي — أبريل ١٩٥٩ جلال يحيى

تمهيد

ارتبط السودان بمصر بروابط متينة منذ أقدم العصور ، إذ أن الطبيعة نفسها قد وحدت بينهما بسريان النيل في كل منهما . وأصبح النيل والبحر الأحمر طريق المواصلات العامة بين سكان الشمال والجنوب وسهلا التأثير المتبادل لكل إقليم على الآخر إلى أن جاء الفتح العربي وقوى هذه الروابط بإدخاله الإسلام واللغة العربية فيهما .

ولكن أوروبا ظلت لا تعرف الكثير عن السودان حتى عهد محمد علي والي مصر الذي صمم في عام ١٨٢١ على إقامة سلطة الدولة بكل ما تحمله من معنى سياسي حديث على تلك الأقاليم الواقعة إلى جنوب مصر . وسواء أكانت نية محمد علي هي تعقب أمراء المماليك والقضاء عليهم بعد مذبحة القلعة أو العثور على معادن الذهب والزمرد أو استخدام السودانيين في الجيش المصري أو العثور على الأخشاب اللازمة لبناء أسطوله في منطقة سنار ، وسواء أكان السودان أرض خلاء كما يدعي البعض أو لم يكن فالحقيقة هي أن حدود الدولة التي أنشأها محمد علي قد اشتملت على السودان ، وأصبح مصير كل من الإقليمين مرتبطاً بمصير الآخر

بشكل دولى . وكان من الممكن للسودان أن ينصهر مع مصر فى نفس البوتقة ويستفيد من الإصلاحات التى شهدتها مصر فى تلك الفترة ويشارك فى بناء الشرق الأدنى الحديث . ولقد كان السودان بعيداً عن أوروبا ، ولم يكن يمثل تهديداً أو إغراء مباشراً لهذه الدول فى تلك الفترة . وهذا هو السبب لعدم إدماجه فى قائمة الأقاليم التى قررت الدول الأوربية الكبرى فى سنة ١٨٤٠ إجلاء الحكم المصرى عنها كالجزيرة العربية وسورية وكريت . وهكذا نجد أن السودان بقى جزءاً من ولايات مصر كما حددتها الفرمانات العثمانية لمحمد على وخلفائه .

ولقد حظى السودان باهتمام ولاة مصر ، فنجد أن محمد على يزوره فى عام ١٨٣٩ رغم أنه كان له من العمر فى ذلك الوقت سبعون سنة . كانت حروب فتح السودان قد انتهت منذ سنة ١٨٢٦ وبدأت المجهودات تبذل لإخراج السودان من حياة العصور الوسطى التى كان يعيش فيها . وفى عام ١٨٥٧ زار محمد سعيد السودان وأصدر أوامره بتخفيف الضرائب واتخاذ الإجراءات التى تساعد على رفاهية الأهالى .

كان من الطبيعى أن يكون مجال مصر هو إفريقية . وقد ازداد وضوح هذه الفكرة إلى أن أصبحت سياسة محددة بعد تدخل الدول الأوروبية ضد مصر وإجبارها إياها على إخلاء الأقاليم التى كانت قد احتلتها فى الشرق الأدنى . فوجدت مصر مخرجها

الطبيعي فى الاتحاد مع الشعوب الإسلامية الإفريقية ، وكان أقربها إليها هو شعب السودان . عمل إسماعيل على تنفيذ هذه السياسة فى مشروعه الذى رمى به إلى توحيد حوض النيل واستند فى ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة والتى كان من ضروريات تطبيقها إدخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد وتوحيدها جميعاً مع مصر فى شكل كتلة متميزة فى شمال شرق إفريقية . وقد سار إسماعيل فى تنفيــذه لهذا المشروع فى نفس الوقت الذى حاول فيه الحصول على استقلاله من الدولة العثمانية ونجح إلى درجة كبيرة فيما هدف إليه .

حصل إسماعيل من السلطان على حكم محافظتى سواكن ومصوع ووحد إدارة كل الساحل الإفريقى من السويس حتى رأس جاردافوى تحت سلطة حاكم واحد ، ثم حصل على بربرة وحول إدارة زيلع لمصر ، وأنشأ محافظة فى تاجوره ومد نفوذ مصر إلى الداخل على هرر التى فتحها فى عام ١٨٧٥ . أما فى الغرب وهى أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور فإن مصر قد استفادت من الحرب التى قامت بين الزبير رحمت فى بحر الغزال والسلطان إبراهيم فى دارفور ، واستمدت لغزو دارفور عن طريق الخرطوم وكردفان تاركة مهمة فتح البلاد للزبير ليقوم بها من الجنوب لحساب مصر . وعين الخديوى الزبير رحمت حاكماً على الأقاليم التى فتحها وهى بحر الغزال وشكا والجزء الجنوبى من دارفور

وكلفه بإكمال فتح دارفور فى تعاون تام مع إسماعيل أيوب حاكم عام السودان . وقد نجحت هذه السياسة وأصبحت دارفور جزءاً من الأراضى السودانية .

وأما فى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية فإن إسماعيل قد أظهر قصر نظره إذ أنه قد أسند مهمة تنفيذ هذا الجزء من مشروعه إلى أحد الإنجليز واستمع إلى نصيحة ولى عهد انجلترا عند زيارته لمصر عام ١٨٦٩ وعين المستكشف الإنجليزى السير صامويل بيكر قائداً عاماً للحملة المصرية وعهد إليه بإخضاع كل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندوكرو لسلطة مصر وبالقضاء على تجارة الرقيق وبإدخال نظام التجارة المشروعة وبفتح البحيرات الاستوائية للملاحة وبإقامة عدد من المحطات العسكرية والمخازن التجارية فى وسط إفريقية على أن يتخذ من غندوكرو قاعدة لعملياته .

لم تكن خدمة السير صامويل بيكر لمصر خالصة أو مخلصة إذ أنه قد فسر مهمته فى هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق قبل أى شىء آخر ، وعلاوة على ذلك فإن هذا المستكشف بل هذا المغامر كان يؤمن بأن خير وسيلة تعاونه على بلوغ هدفه هى استخدام العنف . ولكن تجارة الرقيق كانت مشكلة اجتماعية لها جذور عميقة فى المجتمع الشرقى بشكل عام

والسودانى بشكل خاص . ولم يكن من المعقول تغييرها بمجرد إصدار أمر أو بلاغ عسكرى أو حتى القضاء عليها فى فترة قصيرة دون أن تترتب على ذلك مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية . ولكن السير صامويل بيكر أراد أن يدفع التطور دفعاً ويدخل المدنية الأوروبية فى قلب إفريقية دون أن يسمح لها بالسير فى المراحل الانتقالية الطبيعية . ويعطينا المستكشف الإيطالى رومولو جيسى فى كتابه « سبع سنوات فى السودان المصرى » صورة قاتمة لحكم السير صامويل بيكر فى أعالى بحر الجبل . وعند ما انتهت مهمته وعاد إلى القاهرة ادعى أمام الخديوى أنه نجح فى غزوه وتهدئته للأقاليم الممتدة حتى خط الاستواء . ولكنه لم يكن قد عمل أى شيء أكثر من إقامة ثلاث محطات عسكرية وخلق عداء الأهالى ضد الحكومة .

لم يكن السير صامويل بيكر يختلف فى حقيقة الأمر عن غيره من بناة الإمبراطورية البريطانية مثل رودس ولوجارد ، فقد اعترف بذلك صراحة وأكد أنه كان يعمل على تقوية النفوذ البريطانى فى المناطق التى عهدت إليه مصر بإدارتها . وكان فخوراً بأن يخلفه غردون فى هذا العمل وأن تسمح الظروف للنفوذ البريطانى بأن ينساب فى مصر ويتوغل فيما وراءها خصوصاً وأن قصر نظر الخديو قد حمله على تعيين مالكولم فى سواحل البحر الأحمر علاوة على تعيينه ماكيلوب باشا فى البحرية المصرية فأصبح

هناك أربعة من الباشاوات الإنجليز لهم من السلطات فى الأراضى المصرية ما لم يصل إليه أى إنجليزى آخر من قبل . وهكذا نرى إن قصر نظر إسماعيل يتمثل فى استخدامه للإنجليز من ناحية وفى إعطائهم سلطات واسعة للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى . ولقد عمل هؤلاء الإنجليز على نشر نفوذ دولتهم فى الأقاليم التى يحكمونها من ناحية وعملوا على زعزعة كيان المجتمع السودانى بوسائلهم الصارمة التى استخدموها للقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى .

جاء غردون إلى مديرية خط الاستواء لا كمال ما بدأه بيكر . فنقل عاصمة المديرية من غندوكرو إلى اللادو فى عام ١٨٧٤ ، وقام شاييه لونج فى ١٩ يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندا اعترف فيها هـذا الأخير بدخوله فى حماية مصر . ولقد أنشأ غوردون عدداً من المحطات العسكرية فى منطقة خط الاستواء واقترح على الخديوى إسال بعض الجنود إلى خليج ممبسة لإقامة محطة بحرية على المحيط الهندى لتعمل كمخرج طبيعى لإقليم هضبة البحيرات وتساعد على تكوين تلك الكتلة الموحدة فى شمال شرق إفريقية . وكانت هذه الفكرة موجودة لدى إسماعيل منذ عام ١٨٧١ ، وكان فتح هرر فى عام ١٨٧٥ مما ساعد على المضى فيها . فقرر الخديو إرسال حملة الجوبا البحرية بقيادة

ما كيلوب باشا إلى ساحل إفريقية الشرق ، ورسم خطة مشتركة مع غردون تتلخص فى سير حملة برية من المحيط الهندى إلى الداخل بقيادة شاييه لونج لكى تقابل غوردون فى سيره متجها صوب الشاطىء . ولكن غوردون أهمل تعليمات الخديو وبقى فى إقليم هضبة البحيرات وتدخلت فى نفس الوقت وزارة الخارجية البريطانية ضد الحملة المصرية المرسلة إلى شاطىء المحيط الهندى . وكانت انجلترا تعرف إمكانية تنفيذ هذا المشروع وأصدرت تعليماتها إلى كيرك ، قنصلها العام فى زنجبار بأن يعامل غردون عند وصوله إلى الساحل معاملة أخرى ومختلفة تماماً عن معاملته لماكيلوب ، فكان عليه أن يعامله معاملة الأصدقاء وليس بصفته قائداً لحملة معادية . وعلاوة على ذلك فإن غردون قد قرر بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الحاميات المصرية كانت فى مركز حرج ثم ترك غردون خط الاستواء وعاد لبلاده تاركا الحرية التامة للإنجليز لكى يعملوا من شرق إفريقية متجهين صوب هضبة البحيرات . وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقية الإمبراطورية البريطانية لاستغلال الأراضى الواقعة بين زنجبار وهضبة البحيرات .

استمرت الحكومة المصرية فى قصر نظرها واستمعت إلى وصية ڤيڤيان القنصل العام الإنجليزى فى القاهرة وعينت

الكولونيل غردون فى منصب الحاكم العام للسودان فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ . وكانت هذه هى أول مرة يشغل فيها أحد الأوروبيين هذا المنصب الهام الأمر الذى ترتب عليه كثير من المشكلات للحكومة المصرية فى تلك الأقاليم . فعندما رأى غردون تضارب المصالح المصرية والإنجليزية فى إقليم هضبة البحيرات أصدر أمره إلى أمين بك ، الألمانى الذى خلفه فى إدارة شئون تلك المنطقة بإخلائها وبالابتعاد عن بحيرة فيكتوريا وهدده بنقله إلى سواكن . ولكن رؤوف باشا الذى خلفه فى الخرطوم استطاع أن يلغى هذا الأمر ويعيد الحدود إلى ما كانت عليه . أما فى منطقة سواحل البحر الأحمر فإن عودة غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ كانت قد سبقت توقيع اتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر ، وهى المعاهدة التى أظهرت حسن نية الحكومة المصرية فى القضاء على تجارة الرقيق والتى اعترفت فيها إنجلترا بسلطة مصر على جميع سواحل البحر الأحمر حتى رأس حافون . كان غردون واثقاً فى بداية الأمر من أن تنفيذ هذه الاتفاقية يتعارض تعارضاً تاماً مع مصالح مصر : كانت له شخصياً سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ولكنه كان يشعر بعدم سهولة القضاء على تجارة الرقيق فى وقت وجيز . ولكن الأميرالية البريطانية عينت الكابتن مالكولم فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية وأصدر الخديوى أمراً فى أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه

مديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر . عمل مالكولم على تثبيت النفوذ البريطانى فى شرق إفريقية وإقالة أبو بكر إبراهيم محافظ زيلع من منصبه ولكن غردون عارض فى ذلك . وأظهر مالكولم رغبته فى الاستقالة من منصبه ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن استقالة مندوبها فى البحر الأحمر فأعلنت أسفها لاستقالة ذلك الضابط « النشيط » . وشعر غردون أنه قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية خصوصاً عندما ألحت على قنصلها فى القاهرة بالضغط على الخديوى وغردون وتحميلهم مسؤولية اتخاذ الإجراءات الفعالة اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق.

فحاول غردون تحسين علاقته مع حكومة بلاده ومنذ ذلك الوقت شنها حرباً عواناً على تجار الرقيق وأقام فى البلاد حكماً هو أقرب إلى « حكم الإرهاب » . فهللت وزارة الخارجية البريطانية لهذا الاتجاه الجديد . ورغم أن الكفاح ضد تجارة الرقيق قد أخذ شكلا إرهابياً تقوض معه المجتمع خصوصاً فى الأقاليم الجنوبية للسودان وفى دارفور وكردفان وبحر الغزال فإننا نجد وزارة الخارجية البريطانية تعرب عن رضاها عن أعمال غردون النشطة وهمته فى القضاء على تجارة الرقيق.

كان السودانيون مسلمين متمسكين أشد التمسك بدينهم وكانوا بطبيعة الحال لا يعترفون لغير المسلم بأى حق فى ولاية أمورهم . فماذا سيكون الأمر عندما يكون هذا الحاكم مسيحياً أجنبياً

يستخدم القوة كوسيلته الوحيدة للتفاهم معهم ؟ وماذا سيكون الأمر عندما يظهر هذا الحاكم احتقاره للمصريين ويصدر الأوامر المتناقضة فى كل يوم وهى لا تؤدى إلا إلى إشاعة الفوضى فى البلاد ؟

حاول غردون أن يظهر حبه للسودانيين فعين الكثيرين منهم فى مناصب هامة دون أى خبرة سالفة ، فعين الياس باشا وهو أحد كبار التجار فى منصب مدير كردفان ، ثم عين بعده عبد الرحمن بك ناجى ، وكان بدوره من تجار كردفان ، ولا جدال فى أن نشاطهم المالى والتجارى السابق قد أثر عليهم تأثيراً واضحاً عندما وجدوا الإقليم تحت سيطرتهم وسيطرة المقربين إليهم . ثم عاد غردون وعزلهم ووضع بعض الموظفين المصريين بدلاً منهم . كان غردون لا يهدف بهذا إلا إجبار الأهالى على كراهية المصريين إذ أن المديرين المعزولين كانوا من أبناء البلاد وكان من السهل عليهم استخدام نفوذهم فى عرقلة نشاط المصريين . وهكذا نرى أن غردون كان يعمل ضد مصلحة مصر ويعمل إلى انتشار الفوضى الإدارية مما دفع عدداً كبيراً من أعيان السودان وتجارها إلى أن يلتمسوا من الخديوى تخليصهم من حكم غردون فى عام ١٨٧٨ ..

ولقد حاول غردون تعيين أحد الأوروبيين بدلاً من رؤوف باشا فى هرر ، كما أنه شجع تعيين الأوروبيين لأقاليم السودان الأخرى ، فكان أمين بك الألمانى Dr. Schnitzer يتولى زمام الأمر فى خط الاستواء والإيطالى رومولو جيسى فى بحر الغزال

ومساداليا فى دارفور والألمانى چيجلر فى الخرطوم كمفتش عام للتلغرافات والنمساوى رودلف سلاتين يصل إلى منصب حاكم دارفور وله من العمر ٢٥ عاماً وفرانك لبتون الضابط فى البحرية التجارية الإنجليزية على رأس حكومة بحر الغزال . ولم يخف غردون نيته فى تعيين الأوروبيين فى مناصب وكلاء المديريات بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد .

ولكن تعيين الأوروبيين فى تلك المناصب كان من الأسباب التى أسخطت الشعب والتى انتهت بالأزمة وبالثورة . فكثيراً ما كانوا يصدرون الأوامر التى تتضارب مع العرف والتقاليد مما كان سبباً رئيسياً فى إثارة الأهالى .

أما فى غرب السودان فإن إدارة غردون قد أدت إلى وقوع كارثة على تلك الأقاليم . خشى غردون أن يعمل سليمان بن الزبير على الاستقلال ببحر الغزال أو أن يتحالف مع السلطان هارون الذى كان لا يزال يقاوم فى دارفور . فأصدر أمره إلى إبراهيم بك فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع إلى دياره الأصلية . وعلى أى حال فرغم ما يدل عليه هذا العمل من محاولة إذلال سليمان فإنه طلب العفو وأظهر ولاءه مما جعل غردون يعينه مديراً على بحر الغزال وينعم عليه بلقب بك . ورغم أن إبراهيم فوزى قد أيد وجهة نظر سليمان وأثبت رسمياً أن إدريس أبتر الذى

كان قد تولى أمر بحر الغزال قبل سليمان قد تلاعب بحسابات الخزانة ، إلا أن غردون عاد وفصل سليمان من إدارة الإقليم وعيّن إدريس أبتر مديراً عليه نتيجة لتشفع فردريك بروست القنصل الألمانى فى الخرطوم له . لم يكن هذا مما يساعد على إقامة السكينة فى البلاد . وشعر سليمان الزبير أنه مضطر لعدم تسليم الإدارة لإدريس خصوصاً وأن والده كان قد نصحه من القاهرة بالقضاء عليه مع مواصلة العلاقات الطيبة والولاء للحكومة والعمل على تنفيـذ أوامرها . ففسر غردون ذلك بأنه عصيان وحكم بالإعدام على الزبير وعلى ابن الزبير بدعوى الخيانة العظمى وسجن أقرباءهم المقيمين فى الخرطوم وصادر أملاكهم ، ثم وقع اختياره على جيسى الإيطالى لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان . ولم يكن جيسى يمتاز عن غيره من المغامرين الأوروبيين فى إفريقية ولـكنه نجح على أى حال فى احتلال ديم الزبير ثم تمكن من أسر سليمان وإعدامه وقام مساداليا فى دارفور بالقبض على أنصار الزبير وشنقهم فى مكان السوق دون محاكمة .

هذه صور من الحرب العوان التى شنها غردون على أهالى السودان ، وكان من الطبيعى أن تصحبها تجارة قائمة على تهريب الأسلحة ، ولم تؤد الإجراءات التى اتخذها غردون ضد الجلابة ومعاملته القاسية لهم إلا إلى كراهية الأهالى للإدارة المصرية فى السودان التى كان هو على رأسها .

ولقد حاول معظم المؤرخين الأوروبيين الاستناد إلى أن حروب السودان كانت عبئاً ثقيلا على كاهل مالية مصر، وحاول البعض أن ينسب لها تفكير بعض الإنجليز فى نصح مصر بإخلاء هرر من ناحية ووقف إنشاء الخط الحديدى بين مصر والسودان من ناحية أخرى. ولكن هذه الادعاءات لا تستند إلى أى حقيقة إذ أن السودان كان يعطى الخزانة العامة دخلاً يبلغ ٠٠٠ر١٥٠ جنيه سنوياً كما أن إدارة بلاد الصومال كانت تعطى فائضاً للخزانة المصرية حتى يوم إخلائها فى عام ١٨٨٤ — أما عداء غردون لإنشاء خط السكة الحديدية من وادى حلفا جنوباً وهو ذلك الخط الذى كان يهدف إلى ربط السودان بمصر فهو أمر مرتبط دون شك كل الارتباط بذلك المشروع الآخر الذى كان بعض رجال الأعمال البريطانيين يسعون إلى تنفيذه، وهو ربط الخرطوم بسواكن — تلك القاعدة البحرية على البحر الأحمر التى يمكن للأساطيل البريطانية السيطرة عليها بسهولة إن لزم الأمر.

سحبت الحكومة المصرية غردون من السودان ولكن الوقت كان متأخراً. وقد وجد غردون السودان فى أمن ورفاهية ولكن نشاطه قلب البلاد رأساً على عقب وقلقل أسس النظام الاجتماعى فى السودان.

عينت الحكومة المصرية رؤوف باشا حاكماً عاماً على السودان

فسار على سياسة سلفه فى قمع الرقيق ولـكن السودان كان بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصاً فى ولائه ولم يكن ينقصه إلا القليل لـكى يهتز ويقوم بثورة عامة . وليس هذا الأمر بمثير للدهشة بعد النشاط الذى قام به الحـكام الإنجليز والأوروبيين بعامة فى السودان ونشاط غردون بخاصة فى تلك المناطق. كان فرض التغيير على السودان بالقوة وتنفيذ ذلك عن طريق حكام من الأوروبيين المسيحيين الذين لا يفهمون روح الشعب سبباً رئيساً فى نشوب ثورة السودان التى استندت إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والدينيـة والتجارية والاقتصادية والجنسية والإدارية لتغيير « الوضع القائم » فى السودان . ولقد كان من الطبيعى أن يقوم السودان بثورته وأن تأخذ هذه الثورة خط السير الذى سارت عليه نظراً للعوامل التى أدت إليها والمؤثرات التى أثرت فيهـا أثناء تطورها .

كانت مصر نفسها تجتاز فترة ثورية هامة فى تاريخها وكان شعبها يشعر بالحاجة إلى الإصلاح . كانت المالية المصرية قد بدأت فى ارتباكها وظهر ذلك الارتباك بشكل واضح مما أدى إلى فرض الإشراف المالى الإنجليزى الفرنسى على شئون مصر . كانت انجلترا قد بدأت تهتم اهتماماً فعلياً بمصر منـذ تم حفر قناة السويس فى سـنة ١٨٦٩ ومنذ شرائها لنصيب مصر فى أسهم تلك القناة فى سنة ١٨٧٥ . وكان من مصلحتها أن تحافظ على خطوط

مواصلاتها مع مستعمراتها فى الهند والشرق .أما المصريون فكانوا يعملون على التخلص من تلك الإدارة الأجنبية . كان الشعب المصرى غير راض عن وجود عدد كبير من الموظفين الأجانب فى إدارة البلاد ، خصوصاً وأنه لم يكن هناك ما يثبت أن هؤلاء الأجانب كانوا أكثر كفاءة من المصريين أو أكثر أمانة منهم على مصالح بلادهم . ولقد ظهرت هذه الحركة بشكل واضح بين صفوف الجيش الذى كان يعامل أبناء البلاد معاملة مختلفة عن معاملة الأتراك والجراكسة والأجانب . وكان التميز فى الترقيات وفى المرتبات وحتى فى انتظام دفعها واضحاً بين رجال الجيش من بين المصريين ومن الأجانب . كما أن إشراف هؤلاء الأجانب على العمليات الحربية فى الحبشة قد أظهر قلة مقدرتهم وقوض هيبة الحكومة أمام الضباط والجنود المصريين . وكان ظهور هذه الحركة بين صفوف الجيش أمراً طبيعياً ، إذ أنهم كانوا أبناء البلاد الحقيقيين الذين يستطيعون أن يحصلوا على حقوقهم من الخديوى . ولقد كانت هذه الحركة تعبر عن الحالة النفسية التى سادت مصر فى ذلك العصر ، والتى كانت تهدف إلى صيانة استقلال البلاد والقضاء على تدخل الدول الأجنبية .

تأثرت هذه الحركة ، كما نعرف ، بآراء الشيخ جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده التى كانت تنادي بعدم الجمود وفهم الإسلام فهماً يتمشى مع تطور الحياة الحديثة وضروراتها . ولذلك

فإنها كانت تنادى بتطبيق الروح الديموقراطية التى وجدت فى الإسلام قبل أن يدعى الغرب حق اكتشافها . ولهذا فإننا نجد أن ثورة عرابى كانت تنادى بإقامة حكومة دستورية فى البلاد وتأليف وزارة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب من أبناء الشعب أى بمعنى آخر تغيير « الوضع القائم » فى البلاد . ولقد حدث ذلك فى نفس الوقت الذى بدأ فيه أهل السودان ينادون بتغيير « الوضع القائم » فى جنوب الوادى .

حقيقة إن ثورة السودان لم تكن تطالب بما يطالب به العرابيون فى مصر من ناحية الشكل ، ولكن هدفها كان لا يختلف كثيراً عن أهداف الثورة العرابية إذ أنها كانت تعمل على طرد الأجانب وعدم الخضوع للحكام « الكفرة » . كان هذا الاختلاف ضرورى ، إذ أن المرحلة الثقافية التى اجتازها السودان حتى ذلك الوقت كانت متخلفة عن المرحلة الثقافية التى اجتازتها مصر . وعلى أى حال فإن المنطق كان يدعو كلا من الحركتين إلى أن تتجاوب مع الأخرى ، وأن يعيشا جنباً إلى جنب ، فى يصبح تأثر الحركة السودانيــة بالحركة المصرية أكثر من ذلك . ولكن التدخل الأوروبى فى شئون مصر قلب الأوضاع رأساً على عقب .

كان معنى إنشاء وزارة مسئولة فى مصر أمام مجلس نواب

منتخب هو تغيير الوضع القائم ، وإعطاء المصريين حق إدارة شئون بلادهم ومناقشة ميزانيتهم ، وكان هذا يتعارض مع وجود المراقبة الثنائية الإنجليزية الفرنسية على شئون البلاد . كما أن نجاح الثورة العرابية كان يهدد انجلترا ، إذ أن قيام دولة قوية فى تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة كان يعنى القضاء على سيطرتها على مواصلاتها الإمبراطورية مع الهند إن اشتد الأمر . وكانت هذه هى العوامل التى دفعت انجلترا إلى انتهاج سياسة المحافظة على الوضع القائم فى مصر ، وما تلا ذلك من تدخل عسكرى قضى على الثورة المصرية ، وأعاد الوضع إلى ما كان عليه من قبل .

عاد الخديوى بعد الاحتلال البريطانى للقاهرة فى ظل الحراب الإنجليزية ، وعاد الوضع الرجعى إلى التحكم فى أبناء البلاد ، وكان معنى هذا هو سيطرة انجلترا على شئون مصر باسم تدعيم سلطة الخديو . قضى الانجليز على الثورة المصرية وعادت الحال إلى ما كانت عليه قبل الثورة فى الظاهر ، ولكن فى حقيقة الأمر أصبحت انجلترا هى المسؤولة عن إدارة مصر من وراء الخديو الذى كان لا يستطيع معارضتها وهى تحميه ضد شعبه .

تألفت وزارة مصرية بعد الاحتلال البريطانى ولكنها لم تكن حرة فى المحافظة على مصالح البلاد وكانت من ناحية

أخرى تمثل عودة النظام القديم ، وكان عليها أن تعيد النظام إلى نصابه فى مصر وأن تحافظ على الوضع القائم فى السودان . لم يكن فى استطاعة هذه الوزارة الجديدة إذاً أن تتفاهم مع الثوار السودانيين وكان عليها أن تستخدم القوة فى السودان — كما استخدمتها انجلترا فى مصر — لكى تثبت أركان الحكومة « الخديوية » . إن هذه الحكومة هى حكومة « رجعية » بكل معنى الكلمة وإن امتاز بعض أفرادها بسمعة وطنية طيبة . وإن كانت انجلترا قد استفادت من وجود هذه الوزارة فى مصر لتسيير الأمور فيها دون معارضة للاحتلال البريطانى فإن تقيد هذه الوزارة بالولاء للعهد القديم من ناحية واستخدامها القوة ضد الثورة السودانية من ناحية أخرى سيمهد الطريق أمام انجلترا لتنفيذ سياستها المقبلة فى وادى النيل بشكل عام وفى السودان بشكل خاص .

احتلت انجلترا مصر وأكدت سلطتها على الإسكندرية والقاهرة ومنطقة قناة السويس ولكن سيطرتها على الصعيد كانت ضعيفة ولم تكن ظروفها إذ ذاك تسمح لها بإرسال حاميات جديدة لاحتلال وادى النيل كله . ولذلك فإن السياسة البريطانية فى القاهرة مضت تدرس الحالة وتحاول الاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة وبأقل تكاليف ممكنة فى الأرواح والأموال .

وهكذا كان فشل الثورة العرابية فى مصر نتيجة لانضمام كل

من الخديوى والسلطان إلى الإنجليز هو البداية لتدخل انجلترا فى شئون السودان واستفادتها من الحوادث .

وكان الاحتلال الإنجليزى لمصر أكبر مساعد للثورة السودانية على الانتشار بل محاولة تدخلها فى مصر نفسها لتخليصها من الاحتلال . وسيظهر عداء الثورة السودانية للحكومة الخديوية واضحاً وستحاول انجلترا الاستفادة من هذا العداء لتثبيت أقدامها فى مصر من ناحية ومحاولة السيطرة على السودان بعد أن تفصله عن مصر من ناحية أخرى .

وسنرى كيف أن نية انجلترا كانت مبيتة لفصل السودان عن مصر وإخضاعه للسيطرة الإنجليزية .

ويحاول الإنجليز بطبيعة الحال التنصل من هذه المسئولية وإلقائها على عاتق الحكومة المصرية ويدعون أن هدفهم كان « تحرير » السودان من الحكم المصرى . ولكن هذه الادعاءات لا تستطيع الصمود طويلا خصوصاً وأن هؤلاء الاستعماريين قد رفضوا منح مصر ما ادعوا أنهم يرغبون إعطاءه للسودان .

الفصـــل الأوّل

قيام الثورة المهدية

الإمام محمد أحمد (المهدى) والثورة :

قامت ثورة السودان نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والجنسية والإدارية هزت المجتمع السودانى فى ذلك الوقت . ولقد كان من الطبيعى أن تحدث هذه الحركة نتيجة لتقابل مستويين حضاريين مختلفين فى السودان فى ذلك الوقت : هما مستوى الحضارة المصرية التى كانت قد بدأت تتأثر بالنظم الأوروبية الحديثة ومستوى الحضارة السودانية البسيطة . كان لإدخال نظم إدارية جديدة فى السودان وتقرير تشريعات جديدة للتجارة والضرائب وتجارة الرقيق واحتكار بعض الموارد لصالح الحكومة أثرها فى هذه الثورة — وكان لدخول عدد من السودانيين فى وحدات الجيش المصرى واحتكاكهم بالمصريين تأثير آخر ، وكان لاستخدام الأوروبيين فى إدارة شئون السودان والوسائل التعسفية التى استخدموها فى تنفيذ قراراتهم أكبر الأثر فى دفع السودانيين إلى إظهار عدم رضائهم . ولقد تبلورت

كل هذه العوامل ونتائجها ووجدت زعيمها وفلسفتها فى شخصية الإمام محمد أحمد (المهدى) وفى إعلانه المهدية . وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على بساطه المجتمع السودانى وشدة تمسكه بالدين والتقاليد مما كان لا يتمشى مع القوانين الوضعية التى طبقتها الإدارة المصرية هناك خصوصاً وأن الحكام الذين طبقوها لم يحاولوا التدرج فى تطبيقها وجعلها تسير سيراً طبيعياً مع تطور المجتمع السودانى .

كان محمد أحمد بن عبد الله زعيم الثورة المهدية من أصل بسيط وأعلن انتسابه للأشراف من سلالة النبى . كان والده يعمل فى صناعة السفن . وقد أظهر محمد أحمد منذ صغره ميلاً واضحاً للدراسة والتدين ، وبدأ حياته فى الخلوات المحيطة بمدينة الخرطوم وغيرها وقد ظهر تفوقه على أقرانه فى خلوة الشيخ محمد الخير فى بربر . ثم أخذ يمضى فترة من الليل فى التأمل والصلاة وتلاوة الأوراد بعد أن يمضى نهاره فى الدراسة . ثم انضم إلى السيد محمد الشريف نور الدايم شيخ الطريقة السمانية ، ولقد سمح له هذا الشيخ بتكوين مريدين له رغم صغر سنه ، وكان ذلك مما ساعده على التمرن فى الوعظ والإرشاد .

سرعان ما اتخذ محمد أحمد جزيرة أبا مقراً له يعيش فيها عيشة العابد المتصوف . كانت هذه الجزيرة تبعد عن الخرطوم بحوالى ٢٠٠ كيلو متراً ولكنها كانت تقع على طريق الملاحة الذى تسلكه السفن فى النيل الأبيض مما ساعد على انتشار صيت هذا العابد

المتصوف وسرت الإشاعات عن أنه يرى الرؤيا ويسمع الأصوات. وكان هذا كافيا فى نظر العامة من الأهالى الذين وجدوا فيه « المختار » من العناية الإلهية لخلاصهم.

ازداد عدد أنصار محمد أحمد وأخذت السفن التى تسير فى النيل بين الخرطوم وفاشوده تنقل أخباره إلى القرى المختلفة على ضفاف النهر. وقد أعلن محمد أحمد فى هذه الفترة قطع صلته بأستاذه الشيخ محمد الشريف شيخ الطريقة السمّانية بعد أن انتقد طريقته فى الاحتفال بختان ابنه مع الموسيقى والرقص والولائم إذ أعلن أن كل هذه المظاهر لا تليق برجل متدين.

وهكذا اتخذ محمد أحمد دور المصلح الدينى لجماعته.

خرج محمد أحمد إذاً من الطريقة السمانية مع أنصاره ودخل بهم فى طريقة الشيخ القرشى ود الزين فى المسلمية على النيل الأزرق. وانتشرت سمعة ذلك «الفقيه» فى القرى المحيطة بسرعة. ولكن إقامته فى المسلمية كانت قصيرة إذ أن الشيخ القرشى قد توفى وعاد محمد أحمد مع أنصاره إلى جزيرة أبا. ولا شك فى أن هذا الترحال ودخوله فى إحدى الطرق الصوفية ثم خروجه منها كان أحسن وسيلة للدعاية له ولفكرته وللعمل على تكوين جماعة جديدة تأتمر بأمره وتنفذ إرشاداته.

عاد محمد أحمد إلى جزيرة أبا وأخذ يبشر هذه المرة بضرورة

الرجوع للإسلام فى بساطته الأولى فدعا إلى التمسك بالإيمان بالله وذكر الناس بفناء هذه الدنيا التى ليست إلا دار إنتقال . وأخذ يذكر الناس بضرورة معرفة الله وذكره فى أوقات الشدة وأن الله لا يبخل بالسعادة على عباده المؤمنين . كما أنه أمرهم بالابتعاد عن ملذات الدنيا وحضهم على مساعدة بعضهم لبعض . وحينما كان الأهالى يحضرون له الهدايا ، كان محمد أحمد يوزعها على الفقراء الذين ازدادوا تفانياً فى حب ذلك الزاهد الذى يرفض ملذات الدنيا[1] .

رأى محمد أحمد أن توزع المسلمين بين أربعة مذاهب : شافعية ومالكية وحنفية وحنابلة ، ثم تفرقهم بعد ذلك بين « طرق » صوفية مختلفة لم يؤد إلا إلى إضعاف الإسلام ، ووجد أن الطريق إلى الله واضح جلى فى كل من القرآن والسنة ، وأن معرفتهما كافية للمؤمن الحق . أعلن محمد أحمد احتقاره للفقهاء من رجال الدين وأحرق كتبهم علانية أمام الناس ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يكتب كتاباً دينياً للصلوات أسماه « الراتب » وأجبر أنصاره على قراءته . ورغم اتهام الفقهاء له بالمروق فإن أهالى السودان البسطاء من رجال القبائل الرعاة أو المزارعين نظروا إليه وكأنه يمثل الرجوع إلى الاسلام المبسط الخالى

---

(1) CHURCHILL, W.S.; The River War. London, 1949. p. 25.

من الشوائب ، ويهدف إلى الرجوع إلى الأصول الأساسية للعقيدة والإيمان .

حرم محمد أحمد على أنصاره استخدام فاحش القول وشرب الخمر وتدخين الطباق والحشيش ، وكذلك الرقص والاستماع إلى الموسيق ، وأوصى بتبسيط حفلات الزواج . وهكذا أصبحت المهدية عبارة عن حركة تبسيط للعقيدة وتجريدها من الشوائب التي التصقت بها على مر الأيام . ولكن المهدية كانت أكثر من ذلك خطراً ، إذ أنها كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، الأمر الذي كان يُهدد النظام القائم بالفعل في السودان .

ليس من السهل علينا أن نفصل بين المظاهر الدينية والمظاهر السياسية في أعمال المهدى ، إذ أنه قد اعتبر هذين الميدانين متصلين ومرتبطين أحدهما بالآخر تمام الارتباط كما كان عليه الحال في القرون الإسلامية الأولى . فكان رأس الدولة هو أمير المؤمنين وإمامهم ، وكان على هذا الشعب أن يطيعه ما لم يوصه بمعصية الخالق . ولم يحاول الإمام محمد أحمد أن يقوم بدعاية سياسية مباشرة ضد حكام السودان ورجال الإدارة والنظم القائمة فيه بل إنه أخذ عليهم ابتعادهم عن تعاليم الإسلام ونعتهم بالكفر . ونادى أنصاره بالقضاء على تلك الحالة الدينية المنحلة دون أن يطلب

منهم مهاجمة الحكومة الفاسدة . وكان يهدف إلى هدم الحكومة أولاً ثم إقامة حكومة أخرى دينية فى مكانها تعمل على تطبيق الشريعة ويصبح هو رئيسها الدينى والزمنى .

اتخذ محمد أحمد لنفسه لقب « المهدى » فى وقت إقامته فى جزيرة أبا[1] . ولا جدال فى أن لقب المهدى ينطبق تمام الانطباق على الإمام محمد أحمد فى جهاده للعودة إلى بساطة الإسلام وللقيام بإصلاحات سياسية بين أهالى السودان فى تلك الفترة . و « يهدى الله لنوره من يشاء » . ولكن اعتباره على أنه هو المهدى المنتظر كان شيئاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف . لمست شخصية المهدى بهذه التسمية نقطة شديدة الحساسية فى الإسلام وستكون سبباً فى خلق مشاكل كثيرة له فى العالم الإسلامى خارج السودان .

عمل المهدى على زيادة أنصاره فى خارج جزيرة أبا والمنطقة المحيطة بالمسلمية واستمع إلى نصيحة أحد أنصاره ، وهو عبد الله التعايشى ، وزار غرب السودان والمنطقة التى تسكنها قبيلته وهى التعايشة من البقارة . وقد سمحت هذه الزيارة للمهدى بأن يتعرف على مدى سخط الأهالى خصوصاً بعد الحروب التى شنها غردون فى هذه المنطقة وعلى مدى التأييد التى يمكن لهؤلاء الأهالى

---

(1) DUJARRIC Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. p. 39.

أن يعطوه له . كان هذا الإقليم بعيداً عن الخرطوم وصعب المسالك وكانت حاميته ضعيفة واستطاع الإمام محمد أحمد أن يقدر إمكان اعتماده على هذه المنطقة وعلى أهلها لكي تكون نواة لدولته الناشئة التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم فى السودان .

جاءت أنباء المهدى ونشاطه إلى الخرطوم فازداد قلق رؤوف باشا ، الحاكم العام خصوصاً وأنه كان يعرف مدى خطر الحركات التي تستند إلى العامل الديني على أهالي السودان وأكثرهم قوم بسطاء يعتقدون فى الخرافات ، أرسل رؤوف باشا حملة عسكرية صغيرة بقيادة أبي السعود وصحبها عدد من العلماء ليقنعوا المهدى بخطأ آرائه وكان على أبو السعود أن يغريه بالحضور إلى الخرطوم . ولكن المهدى قابلهم بترحاب ورفض الذهاب للخرطوم . وبعد ذلك بدأ المهدى يرسل منشوراته للمشايخ ويدعوهم فيها إلى الانضمام إليه وطلب من الأهالي أن يتحدوا ويبدؤا « الجهاد » . كان هذا نداء صريحاً للثورة ويظهر بجلاء أن المهدى قد صمم على أن يشنها حرباً دينية لتغيير الوضع القائم فى السودان .

شعر رؤوف باشا بالخطر وصمم على ضرورة إحضار المهدى للخرطوم طوعاً أو كرها ولكنه أخطأ فى تقدير قوة خصمه إذ أنه أرسل أبا السعود على رأس سريتين (٢٠٠ جندى) فى أحد السفن للقبض على المهدى . ولم يكن الجنود يتوقعون مقاومة من

أحد الفقهاء . ولـكنهم ما أن نزلوا فى الجزيرة حتى وجدوا أربعة أو خمسة آلاف من المهديين مسلحين بالحراب والسيوف ومستعدين للدفاع عنه . أطلق الجنود النار فى الهواء للإرهاب ولـكن الثوار هجموا عليهم واضطروهم إلى الالتجاء للسفينة . ساعد هذا الانتصار على قوات الحـكومة بدون شك على أن يزداد ولاء أنصار المهدى له واعتقادهم بأنه مبعوث العناية الإلهية وأنه مُؤيد منها فى انتصاره على « الحـكومة » .

شعر المهدى أن الحـكومة لن تسكت على هذه الهزيمة ولذلك فإنه قرر فى حكمة وبعد نظر أن ينسحب من جزيرة أبا وأن يذهب إلى جبال النوبا فى جنوب كردفان . وقد عمل هذا الانسحاب على زيادة نفوذ المهدى لأنه وقع بعد الانتصار واعتبره المهديون على أنه يشبه هجرة الرسـول من مكة إلى المدينة وأعطى المهدى لقب « الأنصار » إلى أعوانه الذين استقبلوه عند وصوله تشبهاً بالرسول وهجرته .

ولقد حاول حاكم الأبيض أن يتعقب المهديين عسكرياً ولكن صعوبة الإقليم وعداء الأهالى وقلة جنوده اضطرته إلى العودة إلى الأبيض دون أن يهاجمهم . أما المهدى ، فبدلاً من أن يقيم فى منطقة تلال تقلى التى كان من السهل نسبياً مهاجمته فيها فإنه سار صوب الجنوب بعيداً عن النيل وعن مناطق تركز قوات الحـكومة

حتى وصل إلى منطقة جبل قدير وهى من أوعر المناطق فى جبال النوبا[1] .

ولقد أظهرت حكومة الخرطوم ترددا وضعفا فى ذلك الوقت فأصدر الحاكم العام أمره بتجميع وحدات عسكرية فى قوة على النيل الأبيض ولكن عدد هؤلاء الجنود لم يبلغ إلا ١٫٤٠٠ بقوا هناك دون عمل ثم استدعوا إلى معسكراتهم الأصلية دون أن يقوموا بأى عمل ضد المهدى . ولقد كان من المحتمل فى حالة القيام بالهجوم أن يهزموا المهدى ويفرقوا أنصاره بشكل يقضى على الثورة وهى لا تزال فى بدايتها . ولكن موسم الأمطار كان قد سمح للمهدى بأن ينظم قواته دون أن يخشى من أى تهديد من الخرطوم . وبينما كان الحاكم العام يعتقد أن الزمن سيساعد على نشر الفوضى بين صفوف الثوار ، انتهز الثوار هذه الفرصة لتنظيم صفوفهم وزيادة دعايتهم وتجميع المجاهدين .

وما أن انتهى موسم الأمطار حتى قامت محاولة جديدة للقضاء على المهدى . ذلك أن راشد بك مدير فاشودة خرج على رأس طابور سريع من ٥٠٠ جندى وتمكن من الوصول إلى جبل قدير ومن الاشتباك مع الثوار . ولكن هزيمته كانت ساحقة . ومرة أخرى نجد أن أنباء هذا الانتصار الجديد قد انتشرت وكأنها تحمل

---

(1) THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London. 1951.P.36.

المعجزة وتدل على تأييد من الله . وجاء كثير من الأهالى ينضمون للزعيم الجديد المنتصر .

الثورة فى عام ١٨٨٢ :

أجبرت هزيمة راشد بك الحكومة على التدخل ولكن هذا التدخل كان شكليا أكثر منه فعلياً . لقد كان من الواضح أن رؤوف باشا كانت تعوزه القدرة اللازمة للقضاء على الثورة وأن الحكومة الخديوية من ناحية أخرى لم تكن فى وضع يسمح لها بإرسال إمدادات إلى السودان . وعلى أى حال فإن الحكومة قد شعرت بضرورة تنظيم الحكومة العامة للسودان وضمان حسن سير الإدارة فى تلك الأقاليم وذلك بتركيز إدارتها وربطها ربطاً وثيقاً بالحكومة المركزية . فأصدرت مرسومين فى ٢١ من فبراير سنة ١٨٨٢ لتحقيق هذا التنظيم من الوجهة الرسمية ونص المرسوم الأول على توحيد الإدارة والحكم فى الأقاليم السودانية وذلك بإنشاء وحدة إدارية تخضع لها كل هذه المناطق بما فى ذلك مديريات شرق السودان ومحافظات سواحل البحر الأحمر وحكمداريات هرر وزيلع وبربرة وتاجورا . وأنشأت وزارة جديدة فى القاهرة باسم وزارة السودان وملحقاته للإشراف على تلك الاختصاصات . أما المرسوم الثانى فإنه عين عبد القادر باشا حلمى

فى منصب حاكم عام السودان ووزير الأقاليم السودانية وملحقاتها[1] .

كان الحاكم العام الجديد ضابطاً كفئاً وإدارياً نشطاً ، وكانت الحكومة تأمل فى أن ينجح فى السيطرة على الموقف فى السودان . ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن فى حقيقة الأمر وسيلة لإيجاد أى حل للمسألة السودانية ما دام موقف الحكومة كما هو ووسائلها هى نفسها دون أى تغيير . وكانت مصر نفسها تجتاز فترة ثورية فى تاريخها ، وكان من الصعب عليها نفسياً أن تحاول المحافظة على سيادتها على السودان بالقوة . ولقد كان هناك كثير من الاختلاف بين رؤوف وعبد القادر ولكن الثوار وجدوا نقطاً كثيرة للتشابه بينهما ، إذ أن كلاً منهما كان يحاول المحافظة على النظام والقضاء على الثورة بالوسائل العسكرية ، وكان كل منهما قائداً مخلصاً للخديو وللسلطان ، ولقد تقلد أولهما رئاسة المحكمة العسكرية العليا التى أدانت عرابى بعد معركة التل الكبير ، وتعاون ثانيهما بعد ذلك مع الخديو ومع حكومته فى ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٣ كوزير للحربية ، ولن ينسى له العرابيون نشاطه فى خدمة الخديوى وهمته فى قمع « الحركة السودانية » .

وعلى أى حال فقد كان على جيجلر باشا الذى تقلد فى عهد غردون باشا منصب مدير عام تلغرافات السودان أن يقوم بمهام

(1) Le Moniteur Egyptien, le 23 Fevérier, 1882.

الحاكم العام بالنيابة بعد سفر رؤوف . ولقد أسرع بالإبراق إلى القاهرة ذاكراً أن الحالة فى السودان لاتستدعى إرسال الإمدادات . وكان هذا هو عين ما تأمل فيه الحكومة المصرية فى ذلك الوقت نظراً لتفاقم الحالة فى مصر نفسها وقرب اشتداد العاصفة عليها . وأخذت الاشتباكات بين الثوار والجيش تتركز فى ثلاث مناطق رئيسية : الأولى حول سنار على النيل الأزرق ، والثانية قرب النيل الأبيض فى اتجاه جبل قدير ، والثالثة فى الأبيض عاصمة كردفان .

أما فى المنطقة الأولى فإن الثوار هجموا على سنار وكبدوا قوات الحكومة خسائر فادحة واضطروها إلى التحصن فى داخل الأبنية الحكومية ثم قاموا بأعمال السلب والنهب والقتل فى المدينة لمدة ثلاثة أيام مما يدل على قلة تنظيمهم ، وقد بلغت هذه الأخبار الخرطوم فأسرعت الحكومة بإرسال المدد من القضارف والقلابات وقوه واضطر الثوار إلى الانسحاب عند اقتراب هذه الإمدادات .

وفى منتصف أبريل أرسلت الحكومة ٢٠٠ جندى من الخرطوم لكى تعسكر على الضفة اليسرى للنيل الأزرق بينما كان على قوة غير نظامية أن تأتى من القضارف إلى أبو حراز عند التقاء النيل الأزرق بالرهد وتعمل على الضفة اليمنى لذلك النيل بالاشتراك مع بضعة آلاف من رجال قبيلة الشكرية بقيادة شيخها عوض الكريم بك . وكانت الحكومة تهدف إلى القيام بعملية مشتركة

للقضاء على الثورة فى إقليم سنار وفى أوائل مايو تولى چيجلر قيادة القوات المتجمعة على النيل الأزرق وهاجم الشريف أحمد طه . وحمى وطيس المعركة ولـكن دون الوصول إلى نتيجة حاسمة إلى أن وصل رجال عوض الـكريم بك فقرروا هزيمة الثوار . ولم يتحدث چيجلر باشا وهو يبلغ هذه الموقعة للقاهرة عن مساعدة رجال الشكرية بل أفاض فى وصف حَمِيَّة الجنود المصريين فاعتقدت حكومة القاهرة أن عدد رجال الحاميات السودانية كان كافياً للسيطرة على الموقف خصوصاً وأن چيجلر انتصر انتصاراً آخر قرب نهاية شهر مايو فى نفس المنطقة .

وكانت حكومة الخرطوم قد اختارت يوسف باشا الشلالى لقيادة العمليات الموجهة ضد قوة المهدى نفسه فى جبل قدير وأعدت لذلك حملة ضمت إليها عدداً من رجال الشايقية الذين جندوا وسلحوا كوحدات غير نظامية . تركت هذه الوحدات الخرطوم فى منتصف شهر مارس إلى قوه وكان عددها ٤ آلاف جندى وكان عليها أن تعمل فى منطقة الشلوك . ولـكن عدداً كبيراً من الجنود غير النظاميين فر وانضم للثوار مما اضطر القائد إلى الانتظار فى قوه لمدة بضعة أسابيع ثم صـدرت إليه الأوامر بقرب نهاية شهر مايو بالزحف على جبل قدير فبدأ سيره بعد تأخير ، وكان طابوره غير منظم وتتبعه قافلة من الحمالين والتجار . كان موسم الأمطار قد بدأ وأصبح السير صعباً . ولقد اتصل الشلالى

بقوات الثوار فى يوم ٧ يونيو فى منطقة مملوءة بالأشجار . فشكل مربعاً فى داخل زريبة محصنة ، ولكن الثوار نجحوا فى كسر التحصين والتشكيل وهزموا قوات الحكومة هزيمة ساحقة[1] .
وسقطت كل الأسلحة والذخائر والتموينات والمهمات فى أيديهم وتأكد كثير من المترددين من أن المهدى لا بد منتصر فأسرعوا بالانضمام إليه .

انتشرت الثورة فى كل الاتجاهات وازداد الموقف صعوبة أمام الحكومة . وأصبحت كردفان مهددة تهديداً واضحاً . وقد أخذ أهل الأبيض فى التسلح وإقامة الاستحكامات للدفاع عن أنفسهم ضد ستة آلاف من الثوار كانوا يعسكرون بجوار عاصمتهم ويهددونهم بشن الهجوم عليهم فى أى وقت . ثم أعلنت قبيلة الحسانية التى تعيش بين الخرطوم وكردفان الثورة مما قطع مواصلات العاصمة مع الأبيض .

وصل عبد القادر حلمى إلى الخرطوم فى يوم ١١ مايو فأسرع بإرسال ٨٠٠ جندى لمحاصرة رجال الحسانية وأخذ يجند رجال الشايقية وأرسل الإمدادات من بربر لكردفان وطلب من القاهرة أن تسعفه بإرسال الإمدادات والمهمات فى أقرب وقت وسحب بعض الجنود من جنوب السودان وحدود الحبشة وجمع قوة كبيرة

(1) GORDON ; Journal, siège de Khartoum. Paris 1886. p. 209.

من الجنود غير النظامية ونجح بذلك فى تكوين جيش جديد من ١٢٫٠٠٠ مقاتل . ثم بدأ فى نهاية شهر يونيو فى إقامة الاستحكامات فى جنوب مدينة الخرطوم نفسها وأعلن حالة الطوارئ فيها وأقام خمسة طوابى للدفاع عنها وسلحها بالمدافع وقسم المدينة إلى أربعة مناطق عسكرية وأخذت الداوريات تمر فيها ليلاً ونهاراً كما أنه قرر حماية الجبهة الجنوبية للمدينة بحفر خندق يصل بين النيلين الأبيض والأزرق.

وقعت اشتباكات كثيرة بين رجال الحكومة والثوار أهمها تلك الهزيمة التى لحقت بقوات واد الكاشف قرب الدويم فى يوم ٢٨ أغسطس ، ولكن الثوار سينجحون فى الأبيض ويقطعون بذلك خطوط مواصلات الخرطوم مع دارفور فى أقصى الغرب .

حصار المهديين الأبيض وعلاقاتهم مع عرابى :

كانت الأبيض — عاصمة كردفان — أكبر مدن السودان وأغناها بعد الخرطوم . كانت مركز تجارة مزدهرة فى الصمغ العربى وريش النعام والمواشى والجلود . وكان عدد من كبار تجارها مثل الياس باشا يعطف على الثوار ويساعدهم سراً . هاجم الثوار بارة فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب أمام قوات الحكومة بعد أن تكبدوا خسائر فادحة ، ومنذ هذه

الفترة ، بدأت ضواحى الأبيض نفسها ، تتعرض لهجوم عصابات الثوار .

كان هدف المهدى الأول هو الاستيلاء على كردفان ، ولم يكن هناك إلا مدينتان تستطيعان مقاومته فى هذه المنطقة كلها هما الأبيض وباره . كانت هاتان المدينتان محصنتين وتعسكر فى كل منهما حامية قوية — ولكن استيلاء الثوار عليهما كان يعنى سيطرتهم على كل غرب السودان . حقيقة إن مديرية دارفور فى أقصى الغرب كانت تستطيع المقاومة تحت قيادة رودلف سلاتين النمسوى النشط ، ولكن استيلاء الثوار على الأبيض سيقطع خطوط مواصلات هذا المدير مع الخرطوم ويضطره إلى تسليم مديريته فى أقرب وقت . كما أن المهدى سيجد الأسلحة والذخائر ومواد التموين فى كل من باره والأبيض . وهكذا يستطيع أن يزحف صوب النيل والخرطوم مركز القوات الحكومية بعد أن يضمن معاونة المناطق الغربية له واستخدام مواردها البشرية فى حربه ضد العاصمة .

بدأ المهدى زحفه من جبل قدير صوب الأبيض فى نهاية شهر أغسطس ، وزادت قواته على طول الطريق حتى وصل إلى ضواحيها فى أوائل شهر سبتمبر حيث أقام معسكره . كان محمد باشا سعيد حاكم غرب السودان قد فشل فى مهاجمة الثوار فى جبل قدير ، ثم أخذ يحصن مدينة الأبيض نفسها فحفر خندقا حولها

وسلحه بالمدافع وأقام عليه ستة آلاف جندي مسلحين بالبنادق الرمنجتون . ثم أقام خطاً دفاعياً ثانياً إلى الداخل من الخط الأول وحول الأبنية الحكومية والقشلاقات .

ولقد طلب المهدي من المدينة أن تستسلم ولكن الحاكم رفض ، ففر عدد من الأهالي والجنود وانضم إلى الثوار . وبدأ هجوم الثوار على المدينة في يوم ٨ سبتمبر واستمات الثوار في هجومهم ووقعت المعركة بين خطي الدفاع وأخذ الجنود يطلقون النار على الثوار من فوق أسطح المنازل والاستحكامات ، فاضطر الثوار إلى التقهقر والانسحاب ، خصوصاً وأن غالبيتهم كانت مسلحة بالحراب وبنادق تعبأ من فوهتها . كانت خسارة الثوار فادحة تفوق كثيراً خسارة قوات الحكومة . وفشل كذلك هجوم الثوار في يومي ١١ و ١٤ من ذلك الشهر مما جعل المهدي يفكر في النتائج التي قد تترتب على فشله التام أو الثمن الذي قد يدفعه لما إن كتب له أخيراً أن يستولى على الأبيض بهذه الطريقة . كان المهدى قد تخلى عن تكتيكه القديم الذى يعتمد على نصب الكمائن ، وشعر الآن بقوة الأسلحة النارية وراء الاستحكامات . فأمر بسحب قواته ولم يقم بالهجوم مرة أخرى ، وصمم على عدم مهاجمة أي مدينة محصنة تدافع عنها قوات مسلحة إلا بعد أن يمهد لذلك بحصار طويل الأجل ، يؤثر على بطون الجنود وروحهم المعنوية وقرر تطبيق هذه الخطة في استيلائه على الأبيض .

وبينما كانت مدينة الأبيض محاصرة قررت الخرطوم العمل على رفع الحصار عن بارة ، ولكن القوة التى أرسلتها صادفت مشاق كثيرة ، خصوصاً وأن الثوار كانوا قد ردموا الآبار الموجودة على طريق سيرها ، وكانت عصابات الثوار توالى مناوشة تلك الحملة الصغيرة على طول الطريق . ثم قام الثوار بشن الهجوم عليها وقتلوا قائدها وكثيراً من الجند وغالبية الضباط ، وغنموا منها ١٫١٥٠ بندقية رمنجتون وكمية كبيرة من الذخائر والمعدات ، وعادت قوات الثوار إلى حصار بارة .

ازداد الموقف سوءاً وأخذت القبائل تعلن انضمامها للثوار ، وأخذ عدد من الجنود غير النظاميين يفر وينضم إليهم . واضطرت الحكومة العامة أمام حركة عدم الولاء التى بدأت تنتشر بين الجنود النظاميين إلى أن تستعين بالقبائل العربية التى كانت لا تزال موالية ، وحثهم على محاربة المهدى ، ووعدتهم بمكافأتهم وبإعفائهم من الضرائب لمدة سنة(١) . ورغم هذه الإجراءات فإن القبائل قد استمرت تعلن انضمامها للثوار الواحدة بعد الأخرى .

ولقد وصلت إلى السودان فى خلال شهر أكتوبر أنباء حوادث مصر وثورة عرابى وضرب الأسطول البريطانى لمدينة

---

(1) GORDON ; Journal, siège de Khartoum. Paris. 1886. P. 401.

الاسكندرية والاحتلال البريطانى للبلاد ، وإنا لنأسف أشد الأسف على أن تكون المصادر المصرية لتاريخ تلك الفترة غير كافية أو غنية . ولذلك فإنه من الصعب علينا أن نحكم على العلاقات بين عرابى والمهدى بشكل قاطع ، إذ أن مصادر التاريخ التى نستعين بها هى مصادر أوروبية ، وتختلف على هذا الأمر فيما بينها . ولكن يبقى لنا أن نحكم بحدوث الثورتين فى وقت واحد ، وعمل كل منهما على تغيير « الوضع القائم » فى كل من مصر والسودان .

رفض كثير من المؤرخين الأوروبيين الاعتراف بأن هاتين الثورتين « لم تكونا إلا مظهرين مختلفين لحركة جامعة إسلامية واحدة » . وقام البعض باتهام ثورة عرابى بأنها كانت موجهة ضد المسيحيين وثورة السودان بأنها كانت تسعى إلى إخراج الأتراك وإعطاء الإسلام صورته الأولى النقية رغم مضى قرون عديدة وأنها كانت « مرحلة من العصور الوسطى فى قلب القرن التاسع عشر »[1] . والحقيقة هى أن العامل الدينى قد لعب دوراً خطيراً فى كل من الثورتين ولكن فى محيط وإطار إدارى واقتصادى ونفسى وعسكرى مختلف .

---

(1) BRÉHIER, Louis, L'Egypte de 1878 à 1900. Paris, 1903. p. 224

وعلى أى حال فإن عرابى قد حاول بعد ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الإسكندرية فى شهر يوليو سنة ١٨٨٢ أن يكسب تأييد العالم الإسلامى ومساعدته لمصر فى محنتها . فكتب إلى الأمير عبد القادر الجزائرى الذى كان يقيم فى دمشق وإلى بدو برقة وكان العرابيون « يفكرون أيضاً فى التحالف مع المهدى الذى كان يعمل فى ذلك الوقت على إثاره أهالى دارفور وكردفان[1] » . كانت هذه السياسة تسعى إلى إقامة جبهة موحدة ضد التدخل العسكرى البريطانى فى مصر ذلك التدخل الذى لم يرحب به أحد سوى الأسرة الخديوية التى رأت فيه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على كيانها. كانت المحافظة على الوضع القائم فى مصر بواسطة الأتراك أو الإنجليز تتعارض تعارضاً تاماً مع أمانى المصريين القومية . ولقد كاد عرب برقة أن يجيبوا على نداء عرابى ولكن انجلترا أجبرت السلطان على أن يرسل بتعليمات محددة إلى والى طرابلس ومتصرف بنغازى . وفى فلسطين طلب الإنجليز كذلك من الحاكم التركى أن يتصرف بكل صرامة فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب . وعلى العموم فإن العدوان الإنجليزى على مصر قد ساعد على زيادة اشتعال الثورة السودانية وانتشارها .

---

(1) BIOVÈS, Achille: ; Français et Anglais en Egypte 1881—1882. Paris, 1910. p. 247.

كان هناك تشابه إلى حد ما بين الحركتين فى أسبابهما وأهدافهما وقائديهما . كانت كل منهما تطالب بإصلاحات إدارية واجتماعية وكانت كل منهما ضد الوضع القائم والتدخل التركى أو الأجنبي ، وكانت كل منهما عبارة عن حركة تحرر إسلامية . ونجد أن بعض عناصر المهديين قد أعلنوا تأييدهم لعرابى مثل عثمان دقنه الذي « كان يحقد بشدة على الإدارة التركية والإنجليزية ، وعزم على أن يقوم بحركة فى سواكن »(1) ولكن مجهوداته قد فشلت إذ أنه لم يكن فى استطاعة أهالى ذلك الميناء البحرى غير المحصن أن يقوموا بحركة فعالة خصوصاً وقد كان فى استطاعة قطع البحرية البريطانية أن تصل فى أى وقت ولم يكن ضربها للإسكندرية بالقنابل قد نسى . وعلى أى حال فإن عثمان دقنه لم يتأخر عن الانضمام للمهدية فى بداية عام ١٨٨٣ ، وأصبح قائد قواتها الثورية فى شرق السودان وكان عليه أن يقطع كل اتصال بين سواكن على البحر الأحمر وبين الخرطوم .

لم يخف عرابى وهو فى منفاه تأييده وميله إلى المهدى وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكماً عاماً على السودان(2) . ومن ناحية أخرى نجد أن المهدى كان يهدف إلى توحيد وادي النيل تحت زعامته كمقدمة توحيد العالم الإسلامى فى ظل المهدية ، وكان هذا

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926. p.23.

(2) CREWE, The Marquess of ; Lord Rosebery. London, 1931. Vol. I. p. 191.

يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان أمة واحدة أو دولة يمكن توحيد عناصرها .

كان رجوع الخديو إلى القاهرة فى حراسة الجنود البريطانيين يدل على المحافظة على الوضع القائم وتدعيم سلطة الخديوى فى القاهرة تحت السيادة التركية . وكان معنى هذا القضاء على الثورة العرابية فى مصر وتهديد ثورة المهدى فى السودان . وإذا كان رجال الحكومة الخديوية قد رأوا منذ أول انتصار للمهدى أنهم مهددون فى ممتلكاتهم السودانية فإن السلطان العثمانى من ناحيـة أخرى قد « شعر بأنه قد أهين فى شخصه كخليفة »(١) للمسلمين ، وذلك نتيجة لتصريحات الإمام محمد أحمد ، علاوة على أن ثورة السودان كانت تهدف — بمحاولتها تغيير الوضع القائم — رفع كل سيادة لتركيا على السودان . وكما أعلن السلطان أن عرابى كان ثائراً وخارجاً على النظام فإنه لم يتوان عن أن ينعت محمد أحمد بأنه نبى مزيف وأنه متمهدى وأنه شقى دنقله . وكما نشر الإنجليز فى وقت احتلالهم مصر إعلان السلطان بأن عرابى ثائر ، نجد أن السلطات الخديوية تنشر فى السودان إعلانات مماثلة تقول إن محمد أحمد ثائر متمرد ضد سلطة الخليفة .

---

(1) DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 46.

تلك هى الحالة العامة فى السودان فى الوقت الذى احتلت فيه القوات البريطانية مصر وسنرى ، أن هذا الاحتلال لم يكن مما يسهل التفاهم بين شطرى الوادى أو يساعد على تطور الأمور تطوراً طبيعياً — إذ أن إدخال هذا العامل الأجنبى سيقلب الأمور رأساً على عقب ولن يستفيد من الوضع الجديد إلا إنجلترا ، وسيكون ذلك على حساب كل من مصر والسودان .

الفصل الثانى

الثورة المهدية بعد الثورة العرابية

ارسال الامدادات للسودان فى آخر سنة ١٨٨٢ :

قبل أن يترك الخديو الإسكندرية عائداً إلى القاهرة فى حراسة القوات البريطانية ، أصدر مرسوماً فى غاية الخطورة وفى غاية الاقتضاب ، إذ أنه لم يشتمل إلا على مادة واحدة من ثلاث كلمات : « يُحل الجيش المصرى »(١) . أرادت انجلترا أن تتخلص من الجيش المصرى الذى كان يقود الثورة أو حركة « العصيان » على حد تعبير الخديو وأنصار الرجعية . ولكن هذا القرار كان شديد الخطورة بالنسبة للثورة المهدية التى ازداد انتشارها فى كل يوم مما يحمل انجلترا مسؤولية كل الحوادث التى ستقع فى السودان .

نعرف جيداً أن قسما كبيراً من القوات المصرية فى السودان كان قد سحب من هناك أيام الثورة العرابية لكى يدافع عن

---

(١) دكريتو فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ . انظر :
Le Moniteur Egyptien, le 20 sept. 1882.

مصر نفسها ، وأن قوة حاميات السودان ظلت منذ ذلك الوقت ضعيفة نسبياً . ولقد طلب عبد القادر حلمى مدداً للتمكن من إعادة النظام فى كل أنحاء السودان .

ولكن وجود الإنجليز فى القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلمى فى السودان ، أو مما يزيد هيبة الحكومة الخديوية فى أعين المهديين ، أو أى فرد فى تلك الأقاليم . وأخطر من ذلك أن السلطات البريطانية عملت، بعد تسريح الجيش المصرى، على القضاء على المهمات الحربية المصرية مما جعل شريف باشا رئيس مجلس الوزراء يحتج : « إن السلطات العسكرية البريطانية تتلف بارودنا ومهماتنا الحربية وقد كان من الممكن تبرير هذه الأعمال إذا كان الجيش المصرى لا يزال تحت السلاح ، ولكن يبدو لى عدم إمكانية تبريرها فى الوقت الحاضر[1] » . ولقد اضطرت الحكومة البريطانية نتيجة لخطورة الحال فى السودان إلى أن تجيب بأنها لا تعارض فى إنشاء جيش مصرى فى المستقبل ولكنها ادعت بأنه ليس هناك ما يدعو للتسرع فى تنفيذ هذا المشروع ، وأدعت أن التخلص من الأسلحة ومن كل ما فى مخازن الحربية يرجع إلى أنها تزيد كثيراً عن حاجات الجيش الجديد . وأصر جرانفيل على

---

(١) جرانفيل إلى ماليت فى ٢٤ ، ٢٨ من اكتوبر سنة ١٨٨٢
F.O. 141/153.

ضرورة وقوع بيعها خارج مصر أو اشتراط تصدير جميع الأسلحة والذخائر المباعة من مصر إذ كان يرى أنها « مصدر خطر للبلاد! ».

ولكن الخديو كان يرغب في أن يجند القوات التي طلبها عبد القادر حلمى بسرعة وأن يرسل إحدى الكتائب لتعزيز الدفاع عن الصعيد . وكان يأمل فى أن يعيد سلطته على السودان بعد أن ساعده الإنجليز فى إعادتها على مصر . أما السلطات البريطانية فإنها كانت تخشى عملية التجنيد بين جنود عرابى المسرحين حتى ولو كان ذلك بقصد إرسالهم إلى السودان . ولقد حاول عمر باشا لطفى وزير الحربية الجديد تبديد مخاوف الإنجليز فاقترح إرسال الأسلحة وحدها : جزء عن طريق سواكن والباقى بطريق النيل وأكد أنه ليس هناك أى مجال للخوف من ذلك الجيش على مصر وأن لديه عدداً كافياً من الضباط الموالين لقيادة هذه القوة[1] . وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الخديوية قد طلبت من الحكومة البريطانية السماح للضباط الإنجليز بمصاحبة تلك القوات والتكرم باختيار أحد الضباط العظام ليكون رئيساً لأركان حربها . ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنها لا ترغب فى تحمل أقل مسؤولية فيما يخص الحملة المقبلة أو العمليات

---

(١) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٨٨٢

F.O. 141/ 156. No 740.

الحربية فى تلك المناطق[1] . وهكذا عملت الحكومة البريطانية على إبعاد كل مسؤولية عنها بشأن السودان فى الوقت الذى وضعت فيه الإدارة العامة للعمليات فى أيدى ضباطها الإنجليز وكأنها كانت تعرف ما ستجىء به الأيام .

بدأت الحكومة المصرية تجند حوالى عشرة آلاف مقاتل من الجنود والضباط الذين خدموا تحت إمرة عرابى بقصد إرسالهم للسودان . واختارت عدداً من الضباط الإنجليز كأركان حرب لهذا الجيش . كان معظم الرجال لا يرغب فى السفر إلى السودان خصوصاً وأنهم كانوا يتوقعون أن ترسلهم الحكومة إلى تلك الأقاليم كسجناء للتخلص منهم ، كما أنهم — كرجال ثورة وطنية — كانوا لا يؤمنون بضرورة فرض سلطة الخديوى على ثوار السودان . فكثرت حوادث الهرب من المعسكر بشكل اضطر الحكومة إلى تقييدهم بالسلاسل حتى يوم ترحيلهم إلى سواكن عن طريق السويس . وما جاء منتصف شهر فبراير حتى كان كل الرجال والمعدات المرسلين للسودان قد وصلوا مع أسلحتهم ومهماتهم . واعتقد الخديوى ورجال حاشيته الرجعيون أن هؤلاء الجنود سيحاربون ثوار السودان بعد أن قضى على أمانيهم القومية فى مصر وسلمت بلادهم للإنجليز .

---

(١) جرانفيل إلى ماليت فى ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢
F.O 141/153, No 404.

آخر عمليات عبد القادر حلمي :

استمرت سلطات الخرطوم طوال شهر يناير سنة ١٨٨٣ تعمل على إعداد الحملة لكردفان وتجميع الجمال اللازمة لها . وقد شهدت فى خلال تلك الفترة حادثاً أثر فى نفسية القائمين على إعداد الحملة ذلك أن الخديو كان من الضعف بحيث انقاد لوشاية لرجال الحاشية الذين أفهموه أن عبد القادر يسعى إلى الاستقلال بالسودان(١) . فأرسل أمراً برقياً فى يوم ٢٣ يناير بوقف جميع العمليات الحربية وبتجميع كل القوات فى الخرطوم وانتظار وصول ضباط أركان الحرب الإنجليز المرسلين من القاهرة . ولقد أجاب عبد القادر من عبود أنه يرفض تنفيذ هذا الأمر لأن وقف العمليات سيساعد على انتشار الثورة ويؤكد ضياع كردفان ودارفور . ولقد شهد ستيوارت هذه الحادثة وأبرق من الخرطوم أنه يتفق تماماً مع عبد القادر فى كل ما ذكره إذ أن الحالة عصيبة جداً ويجب على الخديوى ألا يتدخل فيها .

تفاقمت الحالة وأخذ الثوار يجمعون قوة تبلغ ١٢٫٠٠٠ مقاتل ويقصدون بها مهاجمة عبد القادر حلمى فى عبود مما اضطر عبد القادر إلى التخلص عن فكرة ذهابه إلى سنار وفضل مبادءة هذه القوة بالهجوم . ولقد نجح عبد القادر فى هزيمة الثوار فى نهاية شهر يناير بالقرب من قرية معتوق وقتل منهم ٦٠٠ وأرسل وراءهم

---

(1) SABRY, M., Le Sondan Egyptin, 1821-1898. P. 74.

الفرسان والهجانة لتعقبهم . ثم وصل عبد القادر إلى قوه حيث حضرت إليه الكتيبتان اللتان قامتا بقتال الجمانية وأرسل ثلاث كتائب لكي تنتظره بالقرب من سنار وأرسل الاثنتين الأخريين إلى أبو جمه لمقاتلة الثوار ثم ركب الباخرة عائداً للخرطوم .

كانت الإمدادات تصل من مصر ويزداد عددها في أم درمان وأشرف عبد القادر بنفسه على تدريبها بعض الوقت ثم وصلته أنباء سقوط باره في أيدي الثوار منذ ٥ يناير وكانت الخسارة فادحة للحكومة الخديوية إذ أن ألفين من الجنود كانوا قد وقعوا في أيدي الثوار مع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر .

ترك عبد القادر حلمي الخرطوم إلى وادى مدنى فى ١٣ فبراير لكي يتولى قيادة الجنود الذين سيعملون على رفع الحصار عن سنار . ولكن ود المكاشفي أسرع برفع الحصار عن هذه المدينة رجاء لمقابلة قوات الحكومة الزاحفة وهاجمها على رأس ١٥٫٠٠٠ مقاتل ، ولكن قوات الحكومة أعادوا الكرة ضد قوات المكاشفي ونجحوا فى تشتيت شملها حتى أن القرى المحيطة بسنار أعلنت ولاءها للحكومة وعادت المواصلات البرية والنهرية بين سنار والخرطوم . ودخل عبد القادر حلمى سنار فى يوم ٢٦ فبراير (١) وبينما كان يدبر مواصلة عملياته أقيل من منصبه .

---

(١) برقية عبد القادر باشا فى ٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٣ انظر :
Le Moniteur Egyptien, le 5 Mars 1883.

سقوط الأبيض :

وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٣ أى بعد سفر عبد القادر حلمى منها بخمسة أيام . كانت الأبيض عاصمة كردفان وقد سقطت فى أيدى الثوار فى يوم ١٧ يناير وجعلت من المهدى سيداً على كردفان ومتحكماً فى مصير دارفور .

كان الثوار قد بدؤا يهاجمون تلك المدينة منذ شهر يوليو سنة ١٨٨٢ . وبعد فشل قوات المهدى فى الاستيلاء عليها فى شهر سبتمبر كان على بك شريف يرغب فى الخروج وتعقب الثوار ولكن الحاكم العام رفض وأفلتت الفرصة من أيدى رجال الحكومة . ازدادت حالة الجنود سوءاً لشعورهم بأنهم محاصرون وأخذت مواد التموين فى النقصان .

احتل الثوار المنازل المهدمة حول المدينة وأخذوا يترقبون فعل الجوع فى رجال الحامية خصوصاً بعد أن اضطر الجنود إلى أكل الصمغ — وأرسل المهدى فى يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٣ خطابات إلى الحامية يؤمن فيها كلا من على شريف ومحمد سعيد على حياتهما ولكن المدير أمر بحبس رسول المهدى(١) . كان عدد من رجال الحامية قد فر وانضم للثوار وفى يوم ١٧ يناير تحرك

---

(١) تقرير ستيوارت فى ٢٠ من فبراير/٨٣ ملحق بتقرير ماليت إلى جرانفيل فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٣ F.O. 141/174. No 83.

الثوار صوب المدينة فأمر الباشا بفتح النيران ولكن أوامره لم تنفذ . أما رجال المدفعية فإنهم أطلقوا بضع طلقات فى اتجاه خاطئ وأما المشاه فإنهم قد انضموا بأكملهم للعدو .

ما أن رأى محمد سعيد نفسه فى هذا الموقف حتى قبل التسليم ، فدخل المهدى إلى المدينة واتجه رأساً إلى المسجد لتقديم الشكر لله . اتخذ المهدى قصر الحكومة مقراً له وعين أحد أمرائه حاكماً على كردفان . ولقد عامل محمد سعيد وعلى شريف معاملة حسنة فى أول الأمر ولكنه اضطر إلى سجنهم بعد أن رفضوا تقديم حسابات مالية المديرية .

والحق أن السيطرة على تلك المديرية الغنية كان من أهم العوامل التى ساعدت على بناء المهدية وعلى استمرار تطورها . وبالرغم من أن عدداً كبيراً من أعوان المهدى قد اشتهر بالقسوة فإن محمد أحمد لا يبدو رجلا محباً لسفك الدماء . « فكان يعامل أسراه عموماً بالإنسانية ، وقد عمل كثير منهم على خدمته واعتناق مذهبه والتطوع فى صفوف جيشه بدلاً من محاولتهم الفرار من معسكره . وكان كل أنصاره يدينون له بالولاء والإخلاص رغم تباين أجناسهم وأهميتهم[١] » .

وعلى أى حال فإن المهدى قد أخذ ينظم حكومة بعد استيلائه

---

(1) DUJARRIC, Gaston ; l'Ètat Mahdiste du soudan, Paris, 1901. P.40.

على الأبيض فأنشأ الخزانة أو بيت المال وجيشاً اشتمل على جميع أنواع الأسلحة وبعض البنادق ونظم قوة من البوليس وهيئة أركان حرب ضمت بعض الأوروبيين وإدارة عمل فيها بعض المصريين .

وهكذا نرى أن المهدى قد قطع شوطاً بعيداً فى فترة السبعة عشر شهراً الواقعـة بين إعلان الثورة المسلحة فى أغسطس سنة ١٨٨١ والاستيلاء على الأبيض فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، فبعد أن كان فقيها ورجل دين فقط أصبح رئيساً لثورة وطنية ورأساً لدولة . وسيجمع فى يديه منذ ذلك الوقت مسئوليات الزعيم والحاكم والقائد الأعلى . وقد مكنه استيلاؤه على الأبيض من تأكيد سيطرته على دارفور بعد أن قطع خطوط مواصلات عاصمتها الفاشر مع الخرطوم وبذلك يصبح صاحب الـكلمة فى غرب السودان كله .

بعثة الكولونيل ستيوارت فى السودان :

كانت السلطات البريطانية فى القاهرة — منذ احتلت قواتها مصر — تعرف أن الموقف فى السودان كان متناهيا فى الفوضى وأن نجاح الثورة يزداد فى كل يوم وانتصاراتها تتوالى على قوات الحكومة بشكل قد يهدد مصر نفسها ويهدد بقاء الانجليز فيها فإن مصر لم يكن لديها فى حقيقة الأمر أية قوة تمكنها من مقاومة هجوم الثوار المهديين عليها . ولذلك فإن السلطات البريطانية قد

إقترحت إرسال بعض الضباط البريطانيين إلى السودان لكى يرسلوا المعلومات اللازمة عن حالة البلاد وعن الوسائل التى تضمن تهدئتها خصوصاً وأنه كان من الصعب على الإنجليز أن يحصلوا على استعلامات تتعلق بمصالحهم فى وادى النيل ما لم تأت هذه المعلومات من وكلاء إنجليز[1] . ولقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل ستيوارت مصحوباً بضابطين آخرين ولكنها وجهت نظر سلطاتها فى مصر ونظر السلطات الخديوية إلى أن هؤلاء الضباط لن يتحملوا أية مسؤولية عسكرية فى السودان وأكد جرانفيل هذا الموقف فى تعليماته إلى دفرين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لإرسال حملة إلى السودان ولكنها ترغب فى الحصول على تقارير وافية عن « الحالة العامة فى السودان ومدى الخطر الناتج عن هذه الثورة على مصر نفسها » والوسائل اللازمة للقضاء على هذا الخطر فى نظر السلطات البريطانية فى مصر .

وصل ستيوارت إلى الخرطوم فى منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبدأ يرسل تقارير إلى حكومته عن الحالة فى السودان بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ فكتب إليها عن كل الحوادث التى وقعت فى هذه الفترة ثم أرسل تقارير ومذكرات خاصة بالخرطوم وأهلها

---

(١) مذكرة ويلسون فى ٢٩ من سبتمبر ، مالت إلى جرانفيل فى ٢ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .F.O. 141/156. No 659

وموقعها ونشاطها التجارى وحالة العمال والتعليم فيها ولقد حاول ستيوارت أن يحلل فى هذا التقرير الأخير أسباب « حركة العصيان المهدية » ، فذهب إلى أن تعصب القبائل الدينى كان أحد أسبابها المتعددة ، وأضاف إلى ذلك حقد الأهالى على الحكومة ، وشن حملة شعواء على الموظفين المصريين وقسوتهم فى جمع الضرائب ، وأضاف إليها كذلك إلغاء تجارة الرقيق فشرح أن هذه التجارة كانت مصدر ثروة لمعظم أنصار المهدى وخصوصاً قبائل البقارة التى أثارتها وسائل الحكومة فى القضاء على تلك التجارة — ولكنه لم يذكر أن الرجل الذى طبق هذه السياسة فى عنف وقسوة كان هو غردون الإنجليزى . وأشار إلى أن حركة العصيان هذه قد ظهرت بمجرد تخفيض مصر لعدد رجال حامياتها فى السودان . ولكن ستيوارت كان يعتقد بأن هذه القوات كانت كافية للقضاء على الثورة — حتى بعد تخفيضها — وذلك إذا ما وضعت تحت قيادة حازمة .

ويمكننا أن نعتبر أن تقرير ستيورات « عن السودان »(1) أهم تقرير كتبه ذلك الضابط أثناء بعثته فى تلك الأقاليم . ولقد أرسله فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد جرانفيل عن طريق السير إدوارد ماليت فى القاهرة مصحوباً بخريطة دقيقة مفصلة تظهر عليها البلاد والقرى والطرق والقبائل فى السودان . ويلخص

(1) Report on the soudan ; State Papers, Vol LXXXIY, Egypt. No II (1882.). (c. 3670.).

هذا التقرير تاريخ السودان وكل منطقة من مناطقه ويختبر دقائق الحدود وجزئياتها ويتحدث عن القبائل والأجناس والديانات فى السودان ورسم الطرق والخطوط التلغرافية ويشرح نظام الإدارة والقضاء والضرائب والسكك الحديدية وحالة الصناعة والتجارة وخصوصاً تجارة الرقيق . وقد ضمنه ستيوارت بملاحظات عامة وباقتراحات عن الإصلاح وخصوصاً للجيش وباقتراحات أخرى تخص إخلاء بعض المناطق والمديريات . ويلحق ستيوارت بتقريره ملاحق خاصة بالقبائل وحركة الصادرات والواردات فى أهم الموانى السودانية مثل سواكن وبربرة . . . الخ ، وتقديرات عن إيرادات المديريات السودانية . ويعتبر الجزء الأخير من هـذا التقرير مع ما يتلوه من ملاحظات واقتراحات أهم جزء فيه لأنه يحتوى على اقتراحات الإصلاح السياسى والاقتصادى مما كان يهم مصر ويهم السياسة الإنجليزية فى تلك المنطقة .

اعترف ستيوارت بأن السودان كان منذ سنوات عديدة عبئاً مالياً ثقيلاً على كاهل الحكومة المصرية وكان الميزان فى طريقه إلى التعادل وقاربت الإيرادات أن تغطى كل مصروفات البلاد حينما قامت الثورة المهدية وقلبت الأوضاع رأساً على عقب . ولكننا إذا تركنا هذه المسألة المالية جانباً فإننا نجد أن ستيوارت يذهب إلى أن المصريين لم يكونوا قادرين بأى حال من الأحوال على تحمل عبء حكومة قطر كبير مثل السودان والسير به فى طريق الرفاهية . ولذلك فإن ستيورات قد أوصى مصر — لصالحها ولصالح الشعوب

التى ترغب فى حكمها [كذا] — بأن تتخلى عن جزء كبير من ممتلكاتها الإفريقية إلى مشايخها المحليين وزعمائها القدماء .

ولقد تساءل ستيوارت عما إذا كان انتصار المهدى هو أحسن حل لكل من الطرفين لأنه سيحمل المصريين على أن يحددوا الأراضى التى يحكمونها ويقصرونها على شرق النيل الأبيض فقط. وبالاختصار فإن ستيوارت قد اقترح أن تتخلى مصر عن مديريات كردفان ودارفور وفاشوده وكان يعتمد فى ذلك على عوامل تجارية واقتصادية . فذكر أن كردفان كانت هى المديرية الوحيدة فى السودان التى يزيد إيرادها على مصروفاتها ثم اعترف بأنها خضعت للحكم المصرى لفترة سنوات طويلة وأن المصريين سيعارضون فى إخلائها أشد المعارضة ولكنه ذكر أن دارفور وفاشوده لم يدخلا تحت الحكم المصرى إلا فى عهد إسماعيل « الذى كان يأمل أن يجد فيهما ما يدفعه لدائنيه » .

كان أحد الأوروبيين على رأس الإدارة فى دارفور فى ذلك الوقت وهو سلاتين باشا فنسب إليه ستيوارت حسن الحالة وانتشار الهدوء فى تلك المديرية . واقترح ستيوارت أن تقوم إنجلترا بنصح مصر بمنح تلك المنطقة استقلالاً ذاتياً تحت رئاسة أحد أفراد الأسرة المالكة السابقة التى كانت تقيم فى القاهرة . أما مديرية فاشوده وجنوب كردفان فإن ستيوارت قد رأى أنها مناطق فقيرة فنصح بتركها للقبائل والشيوخ المحليين . ولكنه

نصح بترك إحدى الحاميات فى السوباط على الضفة اليمنى للنيل لمراقبة وقمع تجارة الرقيق فى النيل الأبيض .

أما فيما يخص مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال فإن ستيوارت لم يهتم بالتضحيات المالية التى قامت بها الإدارة المصرية هناك . ولذلك فإنه نصح بسحبها وبترك وكالات تجارية فقط فى كل منها تحت رئاسة أحد الأوروبيين ويعاونه فى ذلك عدد من المجندين السودانيين لتسهيل التجارة ومحاربة تجارة الرقيق . ولم يكن من شأن اقتراح ستيوارت هذا إلا تحويل الثروات التى كان التجار العرب يجنونها إلى جيوب الأوروبيين معتمدين على فرق من المجندين السودانيين .

وأما فيما يخص التنظيمات والإصلاحات العسكرية فى السودان فإن ستيوارت قد أوصى بتحصين جميع المواقع الاستراتيجية الهامة وبعدم ترك وحدات عسكرية صغيرة منعزلة . ولقد اقترح ستيوارت إنشاء وحدات غير نظامية من الفرسان فى السودان وأوصى بدفع مبالغ من المال للقبائل أو إعفائها من الضرائب حتى تقدم هذه الوحدات اللازمة . كما أنه نصح بعدم وضع ضباط رسميين على رأس تلك الوحدات ولا تمرينها أو إلباسها الكسوة العسكرية بل تترك تحت رئاسة شيوخها المحليين . ولقد أصر ستيوارت على ضرورة إنشاء هذه الوحدات ولكنه تساءل فى نفس الوقت عما إذا كانت الحكومة الخديوية ستقبل إنشاء أو تسليح مثل هذه

القوات التي قد تنقلب ضدها في يوم من الأيام .

وكان آخر تقرير أرسله ستيوارت من الخرطوم يتعلق بوصول الجنرال هيكس إليها في يوم ٤ مارس — وبعد أربعة أيام سافر وطوف بشرق السودان قبل أن يصل إلى مصوع — وفي السويس كتب تقريراً آخر يتعلق بشرق السودان وسواحل البحر الأحمر والحدود مع الحبشة .

« نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر :

أشفت تقارير ستيوارت غليل وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تطالب بمعلومات دقيقة عن السودان في ذلك الوقت العصيب . وكان اللورد دفرين قد عالج موضوع السودان في تقرير سابق ولكن بشكل عام ومختصر . اعترف أنه من الصعب على مصر أن تقبل سياسة إخلاء السودان ولذلك فإنه طالب نصحها بالتخلي عن دارفور وقسم من كردفان مع المحافظة على مديريات الخرطوم وسنار . وأصر من ناحية أخرى على أهمية « سرعة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر حالما تسمح الظروف بذلك »[1] . وهو ذلك الخط الذي كان يهدف إلى تحويل تجارة السودان عن مصر إلى سواحل البحر الأحمر وتركيزها في قاعدة

---

(1) COLVIN, sir Aukland ; The making of madern Egypt. London, 1906. P. 36.

بحرية تحت سيطرة مدفعية الأسطول البريطانى .

ولقد أثرت آراء ستيوارت ومقترحاته على اللورد دفرين خصوصاً ما يتعلق منها بتحديد الأراضى التى يمكن لمصر الاحتفاظ بها تحت سلطتها تمشياً مع إمكانياتها المالية . وقبل دفرين فكرة إخلاء دارفور التى كانت حتى ذلك الوقت تحت إدارة سلاتين ، ولكنه اعترف بأن العقبة الرئيسية هى إقناع الحكومة المصرية بالتخلى عن نفوذها فى تلك المناطق . ولما كانت إمكانيات السودان الزراعية والتجارية كبيرة لا جدال فيها فإن دفرين قد أصر على ضرورة إقامة إدارة حازمة ذاكراً أنه لا يمكن إقامتها إلا إذا عهد بها إلى شخص مثل غردون . وفى ذلك الوقت كان دفرين يفكر فى إرسال الإمدادات إلى السودان كوسيلة للتخلص من عدد كبير من عناصر جيش عرابى القديم مما يسمح بإنشاء قوة جديدة للدفاع عن مصر . وهكذا اقتنع دفرين بوجهة نظر ستيوارت وأصبح ينادى بما نادى به(٢) .

والحق أن دفرين أهمل جميع المظاهر الدينية والوطنية للحركة المهدية ، ونسب كل نجاح لهذه الحركة إلى بؤس الأهالى وعيشتهم بدون أمل . وذكر أن الحكومة المصرية تستطيع أن تبرهن على حكمتها إذا هى عملت على قصر مجهوداتها على إعادة توطيد سلطتها

---

(1) MACMICHAEL, sir Harold ; The sudan. London, 1954. pp. 39-40.

فى سنار دون أن تحاول مد ممتلكاتها إلى ما وراء هذه المديرية والشواطئ المجاورة للنيل . فيمكنها بهذه السياسة المتواضعة تقليل الأعباء الملقاة على كاهل الخزانة ، كما أن إقامة إدارة عادلة وإنسانية ومفيدة فى دنقلة والخرطوم وسنار ستكون ضماناً مؤكداً لإعادة سلطة الحكومة فيما بعد على الأراضى التى ستجلو عنها[1] . ولكن الحكومة المصرية لم تكن مستعدة إلى الاستماع لهذه النصائح التى تدعوها إلى إهدار مسئولياتها وتضييع مجهوداتها والتخلى عن وحدة وادى النيل .

درست وزارة الخارجية البريطانية تقرير ستيوارت ثم كلفت قنصلها العام فى القاهرة بإبلاغه إلى الحكومة المصرية والإصرار على ضرورة تنفيذ التوصيات المقترحة . ولقد قرأ شريف باشا التقرير وشكر الحكومة الإنجليزية عليه إلا أنه لم يعتبر نفسه مرتبطاً بتنفيذ توصيات مندوب الحكومة البريطانية فى السودان . ولكن الخديوى كان يعرف أن بقاءه على العرش متوقف قبل كل شىء على تأييد انجلترا له وهى التى تستطيع أن تحميه من ثورة جديدة يقوم بها المصريون أو من توغل المهديين فى صعيد مصر . ولذلك فإنه اضطر إلى مسايرة السياسة البريطانية ونفذ معظم اقتراحات دفرين قبل سفره من مصر وسلم معظم الإدارات الهامة

---

(١) دفرين إلى جرانفيل فى ٥ من أبريل سنة ١٨٨٣

F.O. 141/ 168. No 93.

فى البلاد إلى موظفين من الإنجليز . ولـكنه لم يكن يستطيع أن أن يتصرف فى مسألة السودان إذ أن ذلك كان يخرج عن الاختصاصات التى خولتها له الفرنامات السلطانية ، وكان من ناحية أخرى لا زال يأمل أن تنجح القوات التى أرسلها هناك فى القضاء على الثورة المهدية أو أن تقبل انجلترا أو تركيا ومساعدته فى القضاء عليها ولذلك فإنه أصم أذنيه عن تنفيذ نصائح ستيوارت المتعلقة بالسودان .

وهكذا تعارضت سياسته السودانية مع سياسة الحـكومة البريطانية من جهة كما تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى . وهكذا نرى أن هذه القوى الثلاث : السلطة الشرعية فى مصر (الخديو وحكومته) والسلطة البريطانية المحتلة ، والمهدى ، كان لـكل من هذه القوى الثلاث سياسة خاصة بشأن مصير السودان ، وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض .

الفصل الثالث

بعثة أحمد حمدى إلى السودان

الخديو وبعثة أحمد حمدى :

ما أن شعر الخديو توفيق بأنه قد قضى على الثورة العرابية وأعاد سلطته على مصر حتى حاول أن يفرض سلطته على السودان ويقضى على الثورة المهدية . كان الإنجليز قد أيدوه فى مصر ولكنه فى السودان كان يحتاج إلى قوات عسكرية فجند من جيش عرابى وأرسلهم إلى هناك . ولكنه كان لا يثق فى ولاء المصريين له ورغب فى تأييد إنجلترا من ناحية أخرى فاستمع إلى وشاية الحاشية وقرر سحب عبد القادر حلمى من السودان وتعيين أحد الإنجليز على رأس القوات المصرية فى السودان . ولكن توفيقا فى الوقت نفسه لم يكن يثق تمام الوثوق فى نيات الإنجليز أصدقائه وحماته فى السودان ، ولذلك فإنه قرر أن يتشبه بوزارة الخارجية البريطانية ويرسل أحد ياورانه إلى السودان ليقف منه على الحالة هناك وذلك بكتابه تقارير عن الثورة المهدية وعن الموظفين المصريين وعن نشاط الإنجليز . فعهد بهذه المهمة السرية فى السودان إلى أحمد بك حمدى .

كان على أحمد حمدى أن يسافر إلى السودان فى نفس الوقت الذى أرسل فيه أحمد عرابى وزملاؤه إلى المنفى أى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكلفه الخديو بالاتصال بمدير الشرقية وبمحافظ السويس بهذا الشأن وبأن يوصى كلا منهما باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام والانتباه واليقظة وقت مرور عرابى وزملائه ؛ فكان عليهم التأكد من إخلاء محطات السكك الحديدية من الزوار والمسافرين قبل مرور القطار الذى يقلهم وعدم ترك أى شخص يتصل بالزعماء المنفيين أو يقترب من قطارهم[1] .

وكان على أحمد حمدى أن يسافر مع كتيبة مشاه على باخرة خاصة ذاهبة إلى سواكن ولقد كلفه الخديو بمقابلة علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر والشناوى بك أحد وجهاء سواكن وإبلاغهما رضاء الخديو عنهما . ثم كلفه الخديو بالسفر بعد يومين إلى بربر وأن يحصن مديرها على الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى الخرطوم . وفى عاصمة السودان كان على أحمد حمدى أن يوجه عبد القادر حلمى إلى عدم إضاعة الوقت فى القضاء على المهدية وعلى الثورة ، وأن ينصحه بوجوب اتباع سياسة تودد إلى الكولونيل ستيوارت فيظهر مرونته أمام تصلبه ولا يرتكب أى

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١- ١ - تقارير أحمد حمدى

عمل يمكن أن يفسر بأنه عمل غير ودى أو مثير للشكوك . وكان على أحمد حمدى أن يعلن لستيوارت أن الحاكم العام سيقبل كل طلباته وأنه شخصياً غير مكلف إلا بمهمة استعلامات وأنه خاضع لأوامر الحاكم العام وليس له أى سلطة تخول له التدخل فى أى أمر من الأمور .

ولكن شهر يناير سنة ١٨٨٣ شهد تغييراً كبيراً على سياسة الخديو تجاه السودان . فأصدر فى ٢٢ من ذلك الشهر أمراً بالغاء وزارة السودان وفصل عبد القادر حلمى عن حكومة السودان وعين فى نفس اليوم علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر حاكما عاماً على السودان وملحقاته(١) . حقيقة أن الخديو كان معجباً بنشاط علاء الدين وحسن إدارته ولكن ذلك الإعجاب لم يمنعه من أن يرسم له خطوط وتفاصيل السياسة الواجب عليه اتباعها عند مباشرته لسلطته الجديدة .

شرح الخديو فى أمر تعيين علاء الدين باشا أن تقدم السودان ورفاهية أهله وازدهار التجارة والزراعة فيه يتوقف على الطريقة التى تعامل بها الحكومة الأهالى وعلى محاولة كسب ودهم إليها ومحاولة إرشادهم لتحسين حالهم وطريقة معيشتهم فيجب على الحكومة ألا تعامل الأهالى بطريقة قد تدفعهم إلى معارضتها

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : دفتر قيد الأوامر — رقم ٢ ص ١٣٧ — أمر رقم ١ فى ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٣ .

أو إلى هجر عملهم والإخلاد إلى الكسل . لقد تسبب بعض الحكام بمعاملتهم الأهالى معاملة سيئة فى دفعهم إلى تغيير موقفهم تجاه الحكومة . ولذلك فإن الخديو قد وجه علاء الدين باشا إلى أن ينبه على أعوانه من المديرين والحكام بعدم تكرار مثل هذه الأخطاء وإلى أن يذكرهم بأن القواعد الأساسية لرفاهية السودان وثروته وتقدمه وعمرانه تقوم على إقامة العدالة وبذل الجهد المستمر لكسب صداقة الأهالى والتشجيع المتواصل للتجارة والزراعة .

وكانت توجيهات الخديو للحاكم العام الجديد فى النواحى العسكرية أكثر تفصيلاً . أمره بتنظيم القوات العسكرية فى السودان للمحافظة على الأمن والنظام . والظاهر أن الخديو كان يخشى من هجوم أجنبى على السودان بشكل عام ومن هجوم حبشى بشكل خاص فذكر أن الحكومة المصرية قد تحملت تضحيات جسيمة من المال والرجال فى أثناء حكمها للسودان مما لا يسمح لها بالتفكير فى التخلى عن أى جزء منه . فكان من الواجب إذاً العمل على ضمان سلامة الحدود فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على الأمن والنظام فى الداخل . وقد شرح الخديو أنه لا يفكر فى مهاجمة جيرانه ولكنه لا يقبل أن يطمعوا فى ممتلكاته وملحقات بلاده . ولذلك فإنه أمر علاء الدين بتقوية الحاميات فى منطقة الحدود وبالدفاع عن كل جزء من الأراضى فى حالة الهجوم عليها .

ولكن أكبر شاغل للخديو كان هو المهدية وثورتها فى السودان . فأمر الحاكم العام الجديد بعدم ادخار أى مجهود فى سبيل القضاء على هذه الحركة . وكان يرى إمكان التغلب على الثورة نظراً لأهمية القوات التى أرسلتها الحكومة والتى كانت مستعدة لإرسالها إلى السودان . ولقد حدد الخديو الخطط الاستراتيجية التى يرغب فى أن تنفذ هناك . فأمر علاء الدين بتجنب تفريق قواته الحكومية فى وحدات صغيرة ، بل إن عليه إن يجمعها فى قوة واحدة حسنة التدريب يمكنها أن تعمل على رفع الروح المعنوية . ومن الواجب مهاجمة معاقل الثورة الواحد بعد الآخر إلى أن تصل قوات الحكومة إلى معسكر المهدى الرئيسى حيث تقع الموقعة الحاسمة . ورغم تحديد هذه الخطوط والتفصيلات فإن الخديو قد أبدى ثقته فى ذكاء الحاكم العام الجديد وفى صواب حكمه على الأمور ، فترك له الحرية فى اختيار الأساليب والوسائل الحربية أو السياسية الحكيمة حسبما يتطلب كل موقف من المواقف .

وأصر الخديو على ضرورة قيام علاء الدين باشا بالكتابة بانتظام إلى مجلس الوزراء فى القاهرة لأنه هو الجهة التى يخضع لها السودان رسمياً . وأخيراً طالب الخديو يبذل النشاط فى مكافحة تجارة الرقيق ، مشيراً إلى أهمية الاتفاقية المعقودة مع انجلترا بهذا الخصوص وضرورة تنفيذ بنودها بحذافيرها .

كان معنى هذا أن الخديو قد غيّر وضعيّة السودان وتمثيل

الحاكم العام لتلك الأقاليم فى مجلس الوزراء طبقا للقرار الذى اتخذته الوزارة بذلك فى أوائل سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال البريطانى . واعاد النظام القديم بحذافيره مع إصراره على المحافظة على الوضع القائم فى حكم السودان وعلى حدوده وعلى القضاء الثورة التى تسرى فيه ، أى أنه حاول إعادة «النظام القديم» فى السودان بعد أن ساعده الإنجليز على إقامته فى مصر .

ولقد استلم حسين باشا سرى القائد العسكرى لموقع الخرطوم فى اليوم التالى من صدور هذا المرسوم — أى فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٣ — أمراً خديوياً بوقف كل العمليات العسكرية القائمة وبتجميع كل القوات فى الخرطوم فى انتظار وصول ضباط أركان الحرب الإنجليز المرسلين من القاهرة . وكان إرسال هذا الأمر الأخير من غير طريق عبد القادر حلمى أو وكيله جيجلر باشا ودون أن يذكر تغيير شخص الحاكم العام سبباً فى سخط هذين الموظفين ، وفى إجابة عبد القادر بأنه يرفض تنفيذه ، لأن ذلك سيساعد على انتشار الثورة ويعنى ضياع كردفان ودارفور ، كما ذكرنا سابقاً . فاضطر الخديو أمام رفض عبد القادر حلمى إلى أن يكلف ياوره الخاص أحمد حمدى أن يبرق بمجرد وصوله إلى الخرطوم إلى عبد القادر حلمى ويطلب منه الحضور بسرعة إلى العاصمة السودانية ، وأن يبلغه بمجرد وصوله الفرمان الذى قضى بإلغاء وزارة السودان

وملحقاتها ، والقاضى بفصله من وظيفته كحاكم عام على تلك الأقاليم. وأخيراً فقد كان على أحمد حمدى أن يصر على ضرورة عودة عبد القادر حلمى دون إبطاء إلى القاهرة[١]. وهكذا ينقلب ضعف الخديو أمام الإنجليز إلى قوة وتشبث تجاه رعيته حتى المخلصين منها له .

وجه الخديو أحمد حمدى إلى أن يتشاور فى الخرطوم مع علاء الدين باشا الحاكم العام الجديد ، وإلى أن يؤكد للكولونيل ستيوارت أن الخديو قد أوصى علاء الدين أن يقدم له كل المساعدات اللازمة فى أى ميدان من الميادين . وهذا يثبت أن الخديو كان يخشى وقوع سوء تفاهم بين الحاكم العام الجديد ومندوب الحكومة البريطانية الخاص ، وذلك رغم أنه كان يخشى فى نفس الوقت من نشاط هذا المندوب البريطانى فى السودان ، إذ أنه قد كلف أحمد حمدى بمقابلة الكولونيل ستيوارت كل يومين أو ثلاثة ، وكأنه لا يبغى إلا زيارته ، وأن يوصى علاء الدين سراً « بملاحظة حركات وأفعال الكولونيل دائما »[٢] وأن يرسل إلى الخديو بالشفرة وبسرعة أخبار اتصالاته وحركاته .

وأخيراً كان على أحمد حمدى أن ينتظر فى الخرطوم وصول الجنرال هيكس باشا رئيس أركان الحرب الجديد للقوات السودانية . وكان عليه أن يصحبه إلى أم درمان ، حيث اجتمعت قوات الإمدادات الجديدة على الضفة الأخرى للنيل الأبيض وأن يتقدمه

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ — ١ .
(٢) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ — ٢ .

الجنود ، ويبحث معه أحسن الوسائل للقضاء على الثورة . ولما كانت تجارب أحمد حمدى ومعرفته بالأقاليم السودانية ترشحه بكفاءة لهذه المهمة فعليه ألاّ يضن بها على هيكس باشا .

تقرير أحمد حمدى عن الرحلة الى الخرطوم :

لا تشفى دور المحفوظات المصرية غليل الباحث فى تلك الفترة، فلا نقف منها على تاريخ سفر أحمد حمدى من السويس . ثم إننا نجده ينتظر وصول الجنرال هيكس فى سواكن لـكى يصحبه إلى الخرطوم ، ولا ندرى هل جاء ذلك وفقاً لتعليمات جديدة من الخديو أو أن تأخير سفره من مصر جعله يقدر أفضلية أصحاب الجنرال الإنجليزى شخصياً .

ولقد أعطى سفر علاء الدين باشا من سواكن إلى بربر فى يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ وما صحبه من احتفالات رسمية — فرصة فريدة لأحمد حمدى لـكى يتصل بالمستر وايلد ويتحدث معه . كان هذا الإنجليزى يرغب فى إنشاء خط للسكة الحديدية من سواكن إلى بربر . ويهمنا أن نعرف وجهة نظر مندوب الخديو عن هذا المشروع الذى أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين قبل أن تتبنى الأوساط الرسمية البريطانية فـكرة إنشاء خط حديد القاهرة — رأس الرجاء الصالح بمدة عشر سنوات .

طلب وايلد إلى أحمد حمدى رأيه فى هذا المشروع . وكان

باور الخديو قد سافر مرات عديدة إلى السودان ، ولكنه أجاب بأن آراءه الشخصية ليست لها كبير قيمة لأن المشروع كان معروضاً فى ذلك الوقت على مجلس الوزراء فى القاهرة وهو الجهة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات فى مثل هذا المشروع قبل أن تعرضه على الخديو . ولما أصر وايلد على معرفة رأى أحمد حمدى الشخصى، اعترف له هذا الأخير بأن الطريق من سواكن إلى بربر كان أقصر الطرق وأسهلها للدخول إلى السودان . كان وايلد يحمل خرائط خاصة بهذا المشروع وأصر على بعض المواصفات اللازمة لتنفيذه . وكانت نظرة واحدة إلى تلك الخرائط والخطوط التى تبين مشروع السكة الحديدية كافية لكى يعرف أحمد حمدى نيات الإنجليز ، إذ أن هذه الخطوط كانت مرسومة بشكل يدل على أن الخط الجديد سيصل إلى بربر ثم يمتد على طول النيل حتى بحيرة فيكتوريا . وأن هنالك مشرعا آخر بإنشاء خط حديدى من طابوره إلى رأس الرجاء الصالح[1] . وكانت هذه النظرة الجامعة لمشروعات السكك الحديدية الإنجليزية فى أفريقية سبباً فى إثارة مخاوف أحمد حمدى لأنها أظهرت الدور الذى يمده الإنجليز للسودان فى تنفيذ مجموع مشروعاتهم الامبريالية . ولذلك فإن تقرير أحمد حمدى ينتهى بأن يذكر أنه نظراً لأهمية ذلك الموضوع فإنه سيكون من المستحسن أن يعهد بتنفيذ مشروع سكة حديد سواكن — بربر إلى شركة من دولة أخرى غير انجلترا — تلك

---

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : سودان ١/١/ – ٦

هى النصيحة التى أرسلها الياور إلى الخديو والتى تدل صراحة على أنه لم يكن يرغب فى ترك أيدى الإنجليز تلعب فى السودان بكل حرية بعد أن لعبت فى مصر ، وتدل على أنه لم يكن ليقبل ربط السودان جنوباً بالإمبراطورية البريطانية .

وصل الجنرال هيكس إلى سواكن بعد سفر علاء الدين باشا إلى بربر بأربعة أيام ، وقد وصل مصحوباً بضباط أركان الحرب الأوروبيين وبتابعيه . فشرح له أحمد حمدى أن كل شىء معد للرحلة إلى الخرطوم من جمال وخيول وفصائل الجند التى كان عليها أن تحرسه فى أثناء سفره . كان أحمد حمدى يعرف التأثير النفسانى السيء الذى سيحدث لأهالى الإقليم الذى سيمر به الضباط الإنجليز ، فاتخذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدته . كانت الأخبار تنتشر بسرعة بين الأعراب ، وقد خشى أحمد حمدى أن تكون رؤية العرب للجنرال هيكس والضباط البريطانيين على الطريق من سواكن إلى بربر سبباً فى أن يفسروها تفسيراً خاصاً يعطى لرجال الثورة سلاحاً جديداً ضد الحكومة الخديوية . ولما كان هذا الطريق أساسياً لإرسال الإمدادات والذخائر إلى السودان ، فإن أحمد حمدى حاول أن يحافظ على العرب القاطنين على طوله موالين للحكومة المصرية . فقرر مع محافظ سواكن ومدير بربر أن يطلب من جميع شيوخ القبائل البدوية فى تلك المنطقة الحضور لرؤيته شخصياً عند مروره ، كل بجوار الآبار القريبة منه . وقد شرح

ياور الخديو لهؤلاء الشيوخ عند مروره مصطحباً الجنرال هيكس والضباط الإنجليز أن هؤلاء الضباط موظفون فى القوات المسلحة المصرية رغم كونهم من الإنجليز ، وأن حالة القوات الخديوية فى السودان هى التى تطلبت إرسالهم مع غيرهم من الضباط المصريين للخدمة فى الخرطوم . وقد أصر أحمد حمدى على أن وضعية هؤلاء الضباط الإنجليز هى نفس وضعية الضباط المصريين ، وعلى أن اختيارهم للخدمة فى السودان لم يكن إلا بسبب كفاءاتهم الشخصية . وهكذا كان على هؤلاء الشيوخ أن يواصلوا طاعتهم لحكامهم القادمين من مصر من أى جنسية كانوا[1] .

وصف حمدى لهيكس وحملته :

كان الجنرال هيكس قد وصل إلى سواكن فى يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٣ وتركها إلى الخرطوم عن طريق بربر فى يوم ١١ منه . وقد حيته الجنود وأطلقت له المدافع عند سفره . ووصل فى نهاية اليوم الأول إلى المحطة الأولى حيث وجد رجال الحملة فى انتظاره ، وكانت الخيام قد نصبت لكى يقضى فيها الضباط ليلتهم . ولقد قام محافظ سواكن الذى صحب هيكس حتى تلك المحطة بالتفتيش على الرجال وجمال الحملة وخيولها ثم قفل راجعاً إلى مقر عمله .

---

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان . ١/١ — ٧ .

وسارت الحملة بشكل عام من هذه المحطة الأولى حتى وصولها إلى بربر من وقت شروق الشمس حتى الظهر، أو بعد الظهر حسب المسافة بين الآبار على الطريق . وكان هيكس يرسل عادة بعض الجنود مع خمس خيام وأحد الضباط لانتظاره فى منتصف الطريق عند الظهر ، إذا كان من الصعب الوصول إلى البئر التالية فى تلك الساعة ، وذلك حتى يضمن لنفسه وسائل الراحة على الطريق ، وكان يحتل مع الضباط الإنجليز الآخرين أربعة خيام من هـذه الخمسة ، ولا يترك لـكل الضباط المصريين إلا خيمة واحدة ؛ أما الحملة فكان عليها أن تسير تحت الشمس المحرقة حتى تصل إلى البئر التالية حيث ينصب المعسكر الفعلى لقضاء الليلة . ولم تـكن من عادة الجنرال الإنجليزى أن يترك معسكره المؤقت إلا فى نهاية اليوم ، فيصل إلى المعسكر الحقيقى مصحوباً بالضباط الإنجليز حيث ينامون . ويظهر لنا من تقدير أحمد حمدى أنه كان غير معجب بهيكس وبصحبه من الضباط الانجليز .

وكان هيكس مصحوباً بثمانية من الضباط الإنجليز ، ومنهم طبيب ومترجم ، علاوة على اثنين من الخدم الأوربيين . ولـكن عبء قيادة الحملة وقع كاملاً على الضباط المصريين الذين كان عليهم تهيئة المعسكر وانتظار وصول الباشا وصحبه الأوروبيين . وكان معظم الضباط البريطانيين فى الأربعة أيام الأولى من السير يركبون الخيل تاركين جمالهم مع الجمالين ، وكانوا يقضون وقتهم فى الصيد

ويبتعدون يميناً ويساراً عن الطريق الرئيسى مما أتعب الخيول وأنذر بموتها قبل وصولها إلى الخرطوم ، خصوصاً وأن الطريق كان طويلاً وصعباً مما سيجبر الحكومة على شراء خيول أخرى لهم . ولذلك فإن أحمد حمدى قد اضطر إلى التدخل فى الأمر بلباقة ، فشرح المسألة للجنرال الإنجليزى وأصر على أهمية الخيول وضرورتها للحركات العسكرية السريعة ، وأفهمه بأنه من المستحيل العثور على خيول مماثلة فى الخرطوم . والظاهر أن هيكس قد فهم حكم الضرورة فضرب المثل أمام الضباط الإنجليز وأخذ يسافر على ظهر الجمال ، ولكن هؤلاء الضباط واصلوا ركوب الخيل ومتابعة الصيد ، وكأن الحكومة المصرية قد اختارتهم لبعثة صيد فى هذا الوقت العصيب .

وكانت مسألة المياه فى منتهى الأهمية بالنسبة للحملة بشكل عام ، وبالنسبة للجنرال هيكس بشكل خاص . كان قد أحضر معه من السويس ٥٠ برميلا من الحديد مملوءة بالماء لاستعماله الشخصى واستعمال الضباط الإنجليز . ولقد بلغ من شدة قلق الجنرال الإنجليزى على سلامتها أن عيّن أحد الضباط لملاحظتها . ولكن « لحاماتها » لم تكن متينة وأخذ الماء يقطر منها ، فما كان من هيكس إلا أن أمر بتجريد الضابط من رتبته . وحتى وصوله إلى منتصف الطريق إلى بربر كان الجنرال يرفض السماح لأى فرد بالشرب من الماء المخصص للضباط الإنجليز . ولكن بقية المياه

المحفوظة في القِرَب لم تكن كافية لشرب الأربعة عشر فرساً علاوة على رجال الحملة وضباطها . ولذلك فإن هيكس قرر إرسال مندوبين إلى بربر لكي يطلبوا إرسال الماء بسرعة وإرسال جمال أخرى مستريحة . ولما كان لا يثق فى أى أحد من رجال الحملة فإنه قد عهد إلى ياور الخديو بتنفيذ هذا الأمر . واضطر ياور « أفندينا » إلى تنفيذ أمر الباشا الإنجليزى بطبيعة الحال .

ولم تكن طبيعة الجنرال هيكس وتصرفاته هى وحدها التى تعطى فكرة سيئة عنه ، بل تضافرت مع ذلك آراؤه الشخصية العامة . كان أحمد حمدى قد حاول منذ تركهم لسواكن أن يكسب ثقة وود الجنرال الانجليزى والضباط الانجليز الآخرين ، ساعياً إلى معرفة آرائهم تجاه الحركة الثورية والحكومة المصرية ، ولكنه وجد أن « سعادة الجنرال » يشبه فى ذلك أى انجليز آخر من بنى جنسه ، مما يدفع إلى عدم الثقة بهم[1] . وكان هيكس يسأل دائماً عن الأخبار والحالة فى السودان ، وما أن عرف فى أحد الأيام أن الحالة آخذة فى التحسن حتى ظهر عليه الغضب ، وصرح بأنه لم تكن هناك إذاً حاجة لاستدعائه من لندن . واضطر أحمد حمدى إلى التدخل وإلى أن يشرح له أن الحكومة الخديوية محتاجة إليه حتى فى وقت السلم ، وذلك لتنظيم القوات العسكرية . ولم يظهر أن

---

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١– ٧ .

هذا الجواب قد أرضى الباشا الإنجليزى حتى وكأنه كان يرغب فى الانتقام الشخصى من السودان .

ولقد مرت الرحلة من بربر إلى الخرطوم دون حادثة تذكر ، وقطعت الحملة هـذه الرحلة على ظهر باخرتين فى النيل . ودخل الجنرال هيكس باشا إلى الخرطوم فى يوم ٤ مارس سنة ١٨٨٣ مصحوباً بضباطه الإنجليز . كان الخديو قد عينه رئيساً لأركان حرب جيش السودان، ومنحه رتبة اللواء فى الجيش المصرى ، وكلفه بإعداد وتنفيذ كل العمليات . والحقيقة أن هيكس كان هو القائد العـام الفعلى لقوات السودان ، ولـكن الخديو لم يرَ من حسن السـياسة تعيينه رسمياً على رأس جيش السودان وهو أجنبى ومسيحى ، خصوصاً وأن الثورة السودانية كانت ثورة دينيـة ووطنية .

ولقد عين الخديو سليمان باشا نيازى قائداً عاما اسمياً للقوات السودانية . وعلاوة على كبر سن هذا الباشا الذى كان قد شارك فى حروب محمد على ، فإن الخديو قد أعطاه أمراً سرياً بالموافقة على جميع الخطط الحربية التى يتقدم بها الجنرال هيكس . وكان هذا الباشا قد وصل إلى الخرطوم فى يوم ٢٠ فبراير فى صحبة علاء الدين باشا الحاكم العام الجديد للسودان .

تقارير أحمد حمدى عن الخرطوم :

تعتبر تقارير أحمد حمدى بعد وصوله للخرطوم فى غاية الأهمية بالنسبة للسودان . حقيقة أن ذلك الضابط المصرى يقتصر فى تقريره المؤرخ يوم ٩ مارس سنة ١٨٨٣ على ذكر أسباب الثورة السودانية ، ولكن تقريره التالى الذى له صورة المذكرات اليومية والمكتوب عن الفترة من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل يعتبر بحق المصدر التاريخى المصرى الوحيد عن تاريخ السودان وقت وصول الجنرال هيكس إلى الخرطوم .

ذكر أحمد حمدى فى تقريره الأول أن أهم أسباب الثورة المهدية سوء إدارة البلاد وتعيين غير الأكفاء فى مراكز لا يستطيعون معرفة معنى الاضطلاع بأعبائها ، فاتهم أبا السعود العقاد ويوسف باشا الشلالى بإضاعة النفوذ المصرى ، وذلك بإساءة اضطلاعهم بمهام قياداتهم ؛ مثلهم فى ذلك مثل محمد سعيد باشا الذى كانت الحكومة كلفته بتعقب المهدى فى وقت ظهوره فى جزيرة آبا .

وعلاوة على ذلك فإن موظفى الإدارة وخصوصاً مصلحة التلغرافات كانوا من السودانيين ، فساعدوا على وصول أخبار التحركات المصرية ونيات الحكومة المصرية إلى الثوار عن طريق العملاء السريين والجواسيس .

ولما كان الأهالى فى دنقلة والخرطوم ورجال الحسانية ينضمون للمهدى ويذهبون لكردفان فإن أحمد حمدى قد اقترح إرسال تعليمات صارمة إلى مدير دنقلة لمراقبة الطرق المؤدية إلى كرفان . كما أنه رأى ضرورة زيادة مراقبة الطرق بشكل عام وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية فى الخرطوم .

كان أحمد حمدى شديد الإعجاب بعبد القادر حلمى ، وقد أثنى على مجهوده أكثر من مرة . وذكر أنه اتخذ التدابير الفعالة لتحسين الحالة العامة وشجع السودانيين وخصوصاً رجال الشايقية على التطوع فى صفوف القوات المسلحة لكى يزيد من قوة الحكومة ويمنع هذه العناصر المحاربة من الانضمام للمهدى . وقد رأى أنه إذا كان قد أتيح لعبد القادر حلمى أن يصله الإمدادات المطلوبة لأمكنه القضاء على الثورة فى فترة قصيرة . وعلاوة على ذلك فإن تعيين عبد القادر لعدد من السودانيين فى مراكز كبيرة فى الحكومة العامة لم يدخل أى إفساد فى الإدارة التى تسير سيراً حسناً فى كل من مناطق سنار والنيل الأبيض . كان عبد القادر حلمى قائداً له قيمته ، وإدارياً حازماً ومرناً فى نفس الوقت ، مما ساعده على كسب ولاء عدد كبير من السودانيين للحكومة وبث الذعر فى صفوف الثوار . ولقد أحبه الموظفون السودانيون والمصريون والأوروبيون جميعهم ، فاقترح أحمد حمدى على الخديو أن يبقيه فى منصبه حتى يتم نشر الأمن فى منطقة الجزيرة . وفى حالة رفض

هذا الطلب ، ونظراً لأن الصحف كانت قد نشرت خبر تعيين علاء الدين باشا ، فإن أحمد حمدى قد أصر على ضرورة إبقاء الخديو لعبد القادر حتى فى منصب القائد العام للقوات السودانية تاركا بذلك مهام الحاكم العام لعلاء الدين باشا وقاصراً مهام چيجلر باشا على مراقبة تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن أحمد حمدى قد أفهم الخديو أهمية بقاء عبد القادر حلمى لقيادة الجنود حتى يتم إخضاع مناطق سنار والنيل الأبيض[1] .

كان كل من چيجلر باشا والجنرال هيكس قد اقترح إخلاء دارفور من الجنود والسكان المدنيين عن طريق بحر الغزال . ولكن أحمد حمدى لم يوافق على هذا الاقتراح ، مثله فى ذلك مثل عبد القادر حلمى وعلاء الدين . ذلك أن الطريق المار ببحر الغزال كان طويلا ، ويمر فى مناطق يصعب فيها سير القوافل ، وتنتشر فيها الأمراض والحميات ويحتلها الثوار . ولقد اتهم أحمد حمدى بك محمد سعيد باشا حاكم كردفان بأنه قد رفض تنفيذ أوامر الحاكم العام ، وبأنه قد أهمل اتخاذ الوسائل التى تكفل له الدفاع عن نفسه وعن إقليمه أمام الثوار . واعتقد أن خطة چيجلر كانت تهدف إلى أن تعطى للثورة مجالها الحيوى اللازم لانتشارها . ولكن أحمد حمدى قد أظهر إعجابه بحاكم دارفور والوسائل التى اتخذها

---

(١) انظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ — ٨ م ع

لمقاومة الثوار . واقترح إعادة المواصلات معه وذلك بتكليف مدير دنقلة باختيار معاون سودانى يسافر إلى دارفور حاملا الخطابات وفى حراسة رجلين . واقترح لذلك طريقا بعيدة عن الثوار يمكن قطعها فى خمسة عشر يوما وتمر بوادى الملك وأم بدر والفاشر .

ولقد أظهر أحمد حمدى أن الجنرال هيكس « شخصية غير مرغوب فيها » سواء من المصريين أو السودانيين ، وذلك لأن الجنرال كان يظهر علناً عدم ميله لمصر وللمصريين ، ولذلك فإن أقل حادثة قد تقع ستتمخض عن قطيعة تامة بينه وبين رجال القوات المسلحة . وعلى أى حال فإن أحمد حمدى قد بذل جهده لإقناع الضباط باستمرار إطاعتهم لأوامره .

ذكر هيكس لأحمد حمدى فى يوم ٢١ مارس أنه قد استلم برقية من اللورد دفرين بشأن إعلان تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما على السودان . والحقيقة هى أن دفرين كان قد اتصل بمجلس الوزراء فى القاهرة فى هذا الشأن مما جعل هذا المجلس يقرر ترك اختيار الفرصة المناسبة لهذا الإعلان لسلطات الخرطوم . ولقد أراد هيكس أن يعلن علاء الدين عن وظيفته فى الحال رغم أن ذلك كان يهدد بإضاعة مجهودات عبد القادر الطويلة فى منطقة سنار بين الشيوخ المحليين والجنود غير النظاميين من أهل السودان ، وقد يدفع بهم إلى التخلى عن مجهوداتهم التى يبذلونها ضد الثورة . ولذلك فإن أحمد حمدى قد رفض طلب الجنرال

هيكس وطلب إلى علاء الدين ألا يعلن نبأ تعيينه قبل أن يستلم أمراً صريحا من الخديو بذلك . ولقد وصل هذا الأمر في يوم ٢٥ مارس ونص على تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما وسليمان نيازى قائداً عاما للقوات العسكرية في نفس الوقت . فنصح أحمد حمدى بزيارة عبد القادر في أرض الجزيرة حتى يقع تسليم السلطات هناك ويحافظوا على التفاف الأهالى والجنود حول الحكومة . ثم كان على علاء الدين أن يقدم سليمان نيازى إلى رجاله قبل أن يعود إلى الخرطوم . ولقد وافق الرجال الثلاثة على هذه الفكرة وفي اليوم التالى احتفل في سراى الحاكم العام بتعيين علاء الدين وشارك في ذلك كبار الموظفين من الأهالى ومن الأوروبيين[١] .

ولقد أراد هيكس باشا في أثناء ذلك نشر بلاغ على الأهالى يؤكد لهم فيه رغبته في المحافظة على العدالة هادفا بذلك — كما قال أحمد حمدى — إلى اجتذاب الأهالى إلى دولة الإنجليز ، التى كان هو نفسه أحد كبار رجالها والتى كانت مشهورة بكرمها وبحبها للعدالة ! ! ولقد حكم أحمد حمدى على ذلك الفعل بأنه امتداد لأعمال غردون الذى يعتبر مسؤولا عما وصلت إليه حالة السودان[٢] .

إننا نعرف أن نيازى باشا القائد العام للقوات العسكرية لم

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١—٩ص ١١—١٢ .
(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ — ٩ ص ٧ .

تكن له أى سلطات فعلية ، ولم يكن فى استطاعته اتخاذ أى قرار من القرارات دون موافقة هيكس باشا على ذلك . وبالرغم من أن هيكس لم يكن من الناحية الشكلية سوى رئيس أركان حرب نيازى فإنه كان يرسل إليه يستدعيه إلى مكتبه لأتفه الأشياء ، ولم يخف عزمه على أن يطلب من الخديو رأسا ترقية هذا الضابط أو ذاك ، وكان نيازى يشكو من أنه مجرد من السلطات ومن أن هيكس كان يتدخل رأساً مع الضباط العظام حتى يظهر لهم بأنه هو القائد العام الفعلى . كما أن هيكس كان يتعدى على اختصاصات علاء الدين باشا فى شأن الاستيلاء على السفن اللازمة للحملة .

ولقد ختم أحمد حمدى تقريره منوهاً بأن الذى يحفظ مصر هو إقامة التوازن بين الدول المتنافسة عليها ، ولكن الأنظار كانت قد بدأت تتركز على السودان راغبة فى تحويله إلى هند إفريقية لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح ، بلاد واسعة يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل الذى هو حياة مصر ، مما يدعو إلى شدة تيقظ الخديو ووزرائه حتى يبعدوا عنها أنظار الغير(١) .
ولقد رأى أحمد حمدى أن القوات العسكرية الجديدة ليست كافية

---

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١ / ١ – ٩ – ص ١٤ .

للسير إلى كردفان خصوصاً وأن القيادة ستضطر إلى ترك بعض الحاميات الموزعة فى الأقاليم . ولذلك فإنه طلب إرسال آلايين آخرين من المشاة ومعهما عدد من الجنود غير النظامية وبطارية مدافع جبلية إلى دنقلة ، وذلك لكى ترحف منها على كردفان فى نفس الوقت الذى تسير فيه الحملة الأخرى عليها من الخرطوم . وأخيراً فإن حمدى أظهر عظيم أسفه لاستدعاء عبد القادر حلمى وهو الضابط المشهود له بالكفاءة فى النواحى العسكرية والإدارية والسياسية على العكس من علاء الدين ونيازى . أما « سعادة هيكس باشا » وأصحابه فليس لهم أى قيمة فى نظر أحمد حمدى واتهمهم بأنهم « يتبعون تعليمات خاصة » ، ولكنهم لن يستطيعوا تنفيذ أغراضهم إذا وجدوا أمامهم الرجال النشطين النبهاء الذين يستطيعون إفساد مناوراتهم [1] . ولقد اقترح أحمد حمدى إنشاء أربع حكومات عامة فى كل من شرق السودان وغرب السودان ووسط السودان وهرر ، ولكن مع المحافظة فى نفس الوقت على جميع القوات العسكرية تحت إمرة قائد عام واحد هو فى رأيه عبد القادر حلمى دون سواه .

يمكننا أن نفهم من هذا قيمة إرسال الجنرال هيكس إلى

(١) المرجع السابق .

السودان ومقدار الثقة التى كان يحظى بهـا من الخديو بعد وصول
مثل هذا التقرير إليه . ولـكن الخديو والوزراء لم يكونوا أحراراً
فى اتخـاذ القرارات التى يرونها فى الشئون السودانية منذ الوقت
الذى احتل فيه الجنود الإنجليز عاصمة بلادهم ، وكانوا يحاولون إعادة
الوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة العرابية — رضى الشعب بذلك
أم كره — ولـكن إنجلترا لم ترتبط مع الخديو ولم ترتبط مع
الحركات الوطنية وانتظرت حتى يضعف بعضهم بعضاً وتستفيد
هى فى الوقت المناسب .

الفصل الرابع

انجلترا وحملة هيكس

تخلى الحكومة البريطانية عن مسؤولياتها :

تغير الموقف فى السودان منذ سقوط الأبيض فى أيدى الثوار ولكننا نجد رغم ذلك أن الحكومة الخديوية قد اكتفت بإرسال بعض التعديلات فى قيادة قواتها فى السودان — وعينت هيكس رئيساً لأركان حربها — كانت هذه التعديلات تعديلات شخصية ولا نرى فيها علاوة على ذلك أى مصلحة فعلية لمصر أو للسودان . كانت خسائر المصريين قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالى ١٦ ألفاً من الجنود ومثل هذا العدد تقريباً من البنادق ، وحوالى نصف مليون رصاصة ، وقد ساعد ذلك الثوار على أن يبدءوا فى استخدام الأسلحة النارية ضد جنود الحكومة . وقد قسم الثوار قواتهم إلى ثلاث فرق كبيرة بعد الاستيلاء على الأبيض استعدت إحداها للزحف على دنقلة ، والثانية على دارفور والثالثة بقيادة المهدى نفسه للزحف على الخرطوم . وكان على الجنرال هيكس أن يواجه ذلك الموقف ويهاجم الثورة فى كردفان نفسها .

كانت منطقة الشاطئ الأيسر للنيل حتى فاشوده تجتاحها الثورة ، ولم يكن فيها أى مكان يصلح لعمل تجمعات عسكرية إلا فى الدويم . ولقد اعتقد هيكس فى صحة الأخبار التى انتشرت فى ذلك الوقت والتى تدل على نشوب خلاف بين قبائل البقارة والمهدى بخصوص توزيع الأسلاب والغنائم وقت سقوط الأبيض . وحاول أن يدخل فى مفاوضات مع رئيس تلك القبيلة ودعاه لمقابلته فى الدويم . وكان يعتقد علاوة على ذلك بأن قوات الثوار مشتتة فى أماكن عديدة ، فقرر نقل معظم قواته إلى النيل الأبيض فيما عدا ألفى جندى يتركهم فى الخرطوم . ولما كان حسين باشا قد تولى قيادة الجند التى كان عبد القادر حلمى قد جمعها على النيل الأزرق فقد كان من السهل السيطرة على أرض الجزيرة بالقوات الموجودة على النيل الأبيض والأزرق . وقد كان فى استطاعة هيكس فى حالة هجوم المهديين من الغرب أن يضربهم بمدافع بواخره[1] .

ولكن تجمعات كبيرة للثوار بدأت فى الظهور حول الدويم وكان معظم رجالها مسلحين بالبنادق . وكانت القوات المرسلة من الخرطوم قد بدأت تصل فى النيل الأبيض . أما هيكس وسليمان

---

(١) المحفوظات التاريخية عابدين : السودان ١/٣ — ٩ — برقية من هيكس فى ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٣

باشا وبقية الضباط ، فقد اصطحبوا معهم المدافع الرشاشة على ظهر السفن إلى قوه ، ولكن اضطر إلى أن يستقل الباخرة البردين فى يوم ١٠ من إبريل ويقوم بعملية استكشاف ، ولكن الثوار هاجموا الباخرة من الشاطئين[١] ، وكان من نتيجة هذا أن أبرق هيكس إلى القاهرة مقدما صورة سوداء عن الحالة فى السودان ، فذكر أنه ليس لديه إلا جراية عشرين يوما ، وأن البلاد التى حطمتها الحرب لا تستطيع أن تعطى لجنوده ما يقتاتون به ، وذكر أن المكاتبات الإدارية للجيش تسودها الفوضى ، وأن الجنود كانوا يلبسون أسمال بالية ، وأنهم لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور عديدة . وحتى السفن كانت تحتاج إلى إصلاح وليس لديها الوقود اللازم ، وعلى أى حال فإن عددها لم يكن كافياً لنقل المؤن والذخائر ، بغض النظر عن مهمتها الأساسية ، وهى الدفاع عن الملاحة فى النهر والمساهمة فى إخضاع الشاطئين .

وعلى أى حال فإن هيكس قد تمكن من أن ينتصر على قوات الثوار فى أواخر شهر أبريل وقتل خمسمائة منهم ، فاعتقدت سلطات القاهرة أن هذا الانتصار سيؤدى إلى تهدئة الحالة فى السودان . وفى نهاية شهر مايو عادت القوات المصرية إلى الخرطوم ، بعد أن تركت حاميات فى : قوه ، وسنار ، ووواد مدنى على النيل الأزرق .

---

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١ / ٣ — ٧ — برقية هيكس إلى وزير الحربية والبحرية فى ١٤ من أبريل سنة ١٨٨٣

كان الجنرال هيكس فى أثناء هذه العمليات يرسل برقياته إلى ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة . ولقد خشى اللورد جرانفيل من أن يكون معنى هـذا أن يأمل الجنرال أو القنصل العام البريطانى فى القاهرة أو الحكومة المصرية فى أن تقوم انجترا بالمساعدة فى مسألة السودان ، ولذلك فإنه لفت نظر السير ادوارد ماليت إلى أن الحكومة البريطانية : « ليست مسؤولة بأى شكل من الأشكال عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله[1] » . ولما عاد هيكس إلى إرسال برقية للسير إدوارد ماليت يذكر فيها أنه يشعر بأن موقفه غير طبيعى تجاه سليمان باشا نيازى القائد العام الذى لم يقبل أن تكون وظيفته اسمية ، ويطالب بمنحه القيادة العامة الرسمية — قام القنصل العام البريطانى بتحويل هذه البرقية رأساً إلى شريف باشا ناظر النظار وناظر الخارجية بدلاً من أن يحولها إلى الجنرال بيكر رئيس هيكس المباشر ، وانتهز هذه الفرصة لكى يبلغه أن الحكومة البريطانية « لا تقع عليها أية مسئولية[2] » عن العمليات التى تقوم بها

---

(١) اللورد جرانفيل إلى السير ادوارد ماليت فى ٧ من مايو سنة ١٨٨٣
F.O. 141/171. No 99.

(٢) السير ادوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل فى ٢٢ من مايو سنة ١٨٨٣
F.O. 141/174. No 176.

الحكومة المصرية فى السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله .

كان اللورد دفرين قد سافر من القاهرة وفهم الجنرال هيكس أنه لن يحظى بأى تأييد من انجلترا بعد ذلك . فكتب إلى دفرين فى القسطنطينية يشكو من السلطات المصرية التى لا تنفذ أوامره ومن تأخير وصول الإمدادات ووسائل النقل المطلوبة ، ومن فرار بعض سريات الجنود المشاة وانضمامها للثوار . ولم يكن هيكس يأمل فى أن يسير صوب كردفان قبل نهاية شهر سبتمبر ، ولم يكن كبير الأمل فى نجاح الحملة . والظاهر أنه لم يكن هناك من يعطف على هذا القائد ، وكان شبه منسى حتى من الحكومة التى استخدمته ، وحتى تأييد اللورد دفرين له لم يكن أكثر من تأييد شخصى ، ولم تكن له أى قيمة فعلية أمام قرار وزارة الخارجية البريطانية . كان من الجلى أن اللورد جرانفيل قد صمم على عدم تحريك ساعد بدعوى عدم رغبته فى التدخل فى شئون السودان . وهكذا ترى أن الإنجليز — بعد أن حلوا الجيش المصرى فى العام السابق وأصدروا أمرهم للقاهرة ببيع الأسلحة والذخائر ونظموا مراقبة دقيقة على نشاط الحكومة الخديوية — نجدهم قد رفضوا مساعدة هيكس فى القضاء على الثورة المهدية ، بل إنهم رفضوا حتى إعطاء نصائحهم أو الاستماع لما يدور فى السودان . وكانت هذه

السياسة سبباً فى إغضاب ممثلى انجلترا فى القاهرة وسبباً فى النقد المر الذى بدأ المحافظون يوجهونه للوزارة .

كتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانفيل قد اعتقد أنه سيخلى نفسه من كل مسؤولية فعلية بمجرد إعلانه أنه غير مسؤول . إن مسؤولية الحكومة البريطانية فى إدارة الشئون المصرية لا تتوقف على بعض الجمل التى تكتب فى أحد التقارير لكى تنشر فى كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة على أساس أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة المسؤولين من الأهالى كانت واضحة ، وأن العالم المتمدين قد ألقى على عاتق انجلترا المسؤولية التى لم يكن فى استطاعتها أن تتخلص منها ما دام الاحتلال قائما . . . فبدلا من أن يعترف اللورد جرانفيل بعناصر الموقف ، نجده يحتمى وراء تنازل خيالى عن المسؤولية لم يكن إلا مجرد أمانى دبلوماسية وبرلمانية »[1] .

وكتب السير أوكلاند كلفن وهو أحد الإنجليز الآخرين المسؤولين فى مصر فى تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزارة البريطانية فقد كان لمصر مصالح قوية فى حملة هيكس وكانت انجلترا مسؤولة عن مصر . وإذ كان إدخال السودان فى المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ، فلقد كان من

(1) CROMER ; Modern Egypt. London, 1908. Vol II. PP. 366-367.

الواضح أمام الحكومة التى تحملت مسؤوليات مصر أن أية تسوية تتناسى عامل السودان لن يكون لها طابع الانسجام »[1].

ولقد ادعى بعض الكتاب أن سياسة اللورد جرانفيل هذه كانت تتفق مع سياسة جلادستون الذى كان يعتقد أن الشعب السودانى « شعب يناضل من أجل حريته » ولهذا لم يكن يود نتيجة لهذا الاعتقاد أن يجبر هذا الشعب على الخضوع لحكم (أجنبى) — ولكن الواقع أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أسس منطقية ، إذ أن جلادستون لم يحترم نفس المبادئ بالنسبة لمصر ولشعب مصر ، وستكذبه تصرفاته القادمة الخاصة بالسودان نفسه .

تجهيزات الحملة :

استمر الجنرال هيكس فى تجهيز الحملة رغم جميع المصاعب التى اعترضته ورغم يأسه من قرار وزارة الخارجية البريطانية الخاص بعدم التدخل فى شئون السودان .

كانت الحالة المالية فى السودان تدعو إلى اليأس ، إذ أن الخزانة لم يكن بها إلا ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من الحكمة جمع الضرائب من الأهالى فى ذلك الوقت ، فاضطر شريف باشا — رغم سوء الحالة المالية فى مصر نفسها — إلى أن يضع تحت

---

(1) COLVIN : The making of modern Egypt. London, 1906. P. 36.

تصرف حكومة السودان ١٤٧٫٠٠٠ جنيه كانت هى كل ما يمكن للخزانة المصرية فى ظروفها القائمة أن تدفعه للسودان ، ولكن حالة القوات العسكرية لم تكن أقل سوءاً من حالته المالية . إذ أن عدد جنود الحكومة كان أقل مما يجب لبدء حملتها على كردفان ، خصوصا وأن هذه الحملة كانت مضطرة إلى الاعتماد فى تموينها على الخرطوم مما يحتم عليها الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها سليمة ، وحراسة قوافل التموين حراسة قوية . كان عدد قوات الحكومة فى الخرطوم لا تزيد على ٦٫٠٠٠ ولا يصلح منهم للخدمة إلا ٥٫٠٠٠ ، خصوصا وأنه لم يكن من الحكمة سحب حاميات النيل الأزرق أوالنيل الأبيض ، فإذا اضطرت القيادة إلى تعيين ألفين لحراسة خطوط المواصلات فلن يبقى لها إلا ٣٫٠٠٠ جندى فقط للسير إلى كردفان فى الوقت وفى الظروف التى كانت تتطلب عشرة آلاف على الأقل . كان من الضرورى إرسال إمدادات جديدة للسودان خصوصا وأن « نتيجة الهزيمة — كما قال هيكس — لن تكون مجرد ضياع دارفور وكردفان بل ضياع سنار وربما الخرطوم نفسها[١] » .

رأى القنصل العام البريطانى انه من المستحيل على الحكومة المصرية دفع النفقات اللازمة للسودان ، وأن العمليات المقترحة

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١ / ٣ — ٦ — برقية هيكس فى ٣ من يونيو سنة ١٨٨٣ .

مهددة بأن تفشل فشلا جسيما ما لم تنفذ على نطاق واسع وما لم يكن الجيش مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وتساءل عما إذا لم يكن من المستحسن أن تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فى الشئون السودانية وتعطى لهيكس تعليمات توجهه فيها إلى أن يقتصر على العمليات الدفاعية فى المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق[١] . ولكن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إعطاء أى رأى أو أية نصيحة ، وقررت أن تلقى المسؤولية على كاهل الحكومة المصرية بعد أن تأكدت من أن هذه الحكومة مقيدة تماماً من الناحية المالية .

اجتمع مجلس الوزراء فى القاهرة وقرر إرسال إمدادات لا تتعدى ثلاثة آلاف جندى إلى السودان توفر من بعض الحاميات المتفرقة ومن بين رجال الرديف إجابة لنداءات هيكس ، كما أنها قررت أن ترسل له مبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيه حتى نهاية العام لنفقات هذه القوة الجديدة .

قرر هيكس إذاً أن يقوم بحملته ولكنه عاد وشكا إلى الحكومة المصرية المصاعب التى يلقاها من الموظفين فى الخرطوم ، وطلب إرسال تعليمات محددة تجبرهم على إطاعة أوامره خصوصاً

---

(١) ماليت إلى جرانفيل فى ٥ من يونيو سنة ١٨٨٣
F.O. 141/174. No 210.

فى شئون تنظيم الحملة ، ثم طالب بتعيينه قائداً عاماً وإلا فإنه يتخلى عن كل مسئولية خاصة بالحملة ويعود للقاهرة . وكانت الحكومة الخديوية تؤيد الجنرال هيكس فى السودان ، وكان شريف باشا قد أرسل منذ نهاية شهر مايو بتعليمات إلى الخرطوم تقضى بإطاعة أوامره ، ولكن إعطاء القيادة العامة رسمياً لجنرال أجنبى مسيحى كان عملاً غير لائق نظراً لأهمية الناحية الدينية فى ثورة السودان . وعلى أى حال فإن شريف كان مستعداً لتكرار أوامره للسلطات المصرية بالخرطوم — فلما تدخل السير إدوارد ماليت فى الموضوع نتيجة لطلب هيكس وافق شريف باشا وأصدر أمره بتعيين سليمان نيازى — الذى كان وجوده يضايق هيكس — فى منصب حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، وأخذ علاء الدين مهام منصبه الاسمية علاوة على حكومة عموم السودان . ولم تكن مهام الحكومة العامة فى الخرطوم من النواحى الإدارية والمالية تسمح لعلاء الدين بالوقت اللازم للتدخل الفعلى فى الشئون العسكرية مما يعطى للجنرال هيكس حرية العمل . ولكن الدور الذى لعبه القنصل العام الإنجليزى فى هذا الموضوع جعل جرانفيل يكتب إليه بأنه ليست هناك حاجة لتذكيره بأن انجلترا لا تتحمل أى مسؤولية تخص أمور السودان ، وأنه من الضرورى على هيكس أن يفهم بأن السياسة البريطانية تتلخص فى الامتناع عن التدخل فى أعمال

الحكومة المصرية فى تلك البلاد[١] .

رضخت الحكومة المصرية لتدخل القنصل البريطانى وتسلم الجنرال هيكس برقية من الخديو فى ٢٠ أغسطس يبلغه فيها تعيينه قائداً عاماً على الحملة السودانية الموجهة إلى كردفان مع منحه رتبة فريق وجميع السلطات العسكرية اللازمة ويبدى أمله فى نجاحه فى القضاء على الثورة ونصيحته له بالتعاون مع الضباط المصريين[٢] .

ورغم المصاعب التى كانت تصادف هيكس فى السودان ، فإن الحكومة الإنجليزية قد أشعرته أنها لن تعطيه أى تأييد . ذلك أن القنصل العام الإنجليزى فى القاهرة — مع تهنئته لهيكس بالترقية — لفت نظره إلى أن هذا القرار هو قرار مصرى بحت ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية هى الامتناع إلى أقصى درجة ممكنة عن التدخل فى أعمال الحكومة المصرية فى السودان . وهكذا كان على هيكس أن يتقدم إلى كردفان على رأس قوات لا تحترم قيادته وهو يشعر فى نفس الوقت أن حكومته لن تعطيه أى تأييد فيما يقوم به .

مصير حملة هيكس :

كانت خطة الجنرال هيكس تتلخص فى السير جنوباً بحزاء

(١) جرانفيل إلى ماليت فى ٨ من أغسطس سنة ١٨٨٣
F.O. 141/172. No 187.

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١٠ / ٢ — ١

النيل الأبيض حتى الدويم بقوة تبلغ ١٠٫٠٠٠ جنـدى منها ٨٫٦٠٠ من المشاه و ١٫٤٠٠ من الفرسان مع بطارية مدافع ميدان كروب وبطاريتين من مدافع الجبال وبطارية مدافع رشاشة (نوردنفيلد) وقافلة إمداد من ٥٫٠٠٠ جمل ، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه إلى باره ماراً فى منطقة خصبة ثم مواصلة السير حتى الأبيض . وكان المراقبون يعتقدون فى نجاح هـذه الحملة نظراً لتجهيزها بالمدفعية ، وعلى أسوأ الفروض كانت تستطيع التقهقر وتعود إلى قاعدتها فى الخرطوم . بدأت الحملة سيرها فى يوم ٩ سبتمبر ثم لحقها هيكس وعلاء الدين فى يوم ٢٧ سبتمبر ، ولـكن سرعان مانجد أن هيكس يقرر فى آخر وقت تغيير خط سير الحملة ويفضل اتباع طريق آخر يقع إلى الجنوب من الطريق الأول ، رغم أنه كان أطول منه بحوالى مائة ميل ، إلا أنه كان يأمل أن يجد الماء متوفراً على هذا الطريق الجديد . وكان هيكس يأمل أيضاً فى مقابلة « مك آدم » أحد مشايخ منطقة تقلى ويضمه إلى الحملة مع رجاله . ولهذا فضل هيكس هذا الطريق الجديد رغم طوله ومروره فى مناطق تـكثر فيها الأعشاب والغابات . وقرر هيكس إقامة ست فقط للمحافظة على خطوط مواصلات الحملة .

سارت الحملة فى شكل مربعات وكانت الهمات والجمال فى وسطها . كان هذا التشكيل يقلل من أضرار المفاجآت ، ولـكنه أجبر الحملة على السير ببطء . ولم يكن من السهل المحافظة على هذا

التشكيل فى السير لمدة طويلة ، وعلاوة على ذلك فإنه كان يجعل الحملة هدفاً واضحاً أمام المهاجمين . وقد نتجت عن ذلك فوضى بين الجنود ولم يكن من السهل عليهم عند وصولهم إلى آبار شات أن يجدوا فصائلهم وسرياتهم أو كتائبهم . فقامت مشادة بين هيكس باشا ومساعده حسين باشا بشأن هذه الفوضى ومسئوليتها ، ولكن هذا الأمر كان يدل على أن الجنود كانت غير مدربة على السير بهذا التشكيل لمسافة طويلة ومتعبة . وعلى أى حال فإن هذه المشادة قد انتهت باتخاذ قرار يحرم تنفيذ أى أمر إلا بعد الموافقة عليه من الحاكم العام ومن الضباط العظام . وكان معنى هذا عدم الاعتراف بقيادة هيكس فى الميدان وتحمل قواد الوحدات جميعاً النتائج والمسؤليات المترتبة على العمليات الحربية .

استمر سير الحملة وفى زريقة اكتشفوا أن المياه قليلة فقرر مجلس الضباط العظام أن إقامة النقط العسكرية على طول الطريق أمر غير لازم ، إذ أنه سيسهل على الثوار مهاجمتها من ناحية ، ولن تكون فعاله فى ضمان وصول التموين من ناحية أخرى ، علاوة على أن الحملة ستضعف نتيجة لاقتطاع هذه الفصائل منها . ولذلك فإنهم وافقوا على عدم المحافظة على خطوط مواصلات الحملة مع الدويم ، ووافق على ذلك كل من علاء الدين وهيكس . ولقد ضل الدليل الطريق قبل عجيلة وقاسى الرجال من التعب ومن العطش وانتشروا يبحثون عن المياه وأصبح الجيش فى حالة لا تسمح له

بالدفاع عن نفسه . وما أن أعلن الفرسان عن وجود بئر قريبة حتى هرولى إليها الجنود وتسابقوا فى الشرب منها بينما عاد كل من هيكس باشا وحسين باشا يؤنب أحدهما الآخر . توفرت المياه بعد بجيلة ، ولكن المدافع كانت قد أهملت وامتلأت بالرمال . ولقد أراد الأدلاء تفادى المرور فى إحدى الغابات ولكن الكولونيل فارجوهار أصر على ضرورة السير فى خط مستقيم فسادت الفوضى نظراً لعدم تمكن الرجال من السير فى تشكيل مربعات فى داخل الغابة ، ثم أخذ الرجال يتهمون الجنرال الإنجليزى بوضعهم فى ذلك المكان ليسهل القضاء عليهم . كما أن الأدلاء ضاقوا بمعاملة الضباط الإنجليز لهم خصوصاً أن هيكس كان قد أمر بتقييدهم بالسلاسل إن لزم الأمر ، فشكوا لعلاء الدين الذى بدأ فى توبيخ هيكس بدوره . وكانت هذه هى حالة الحملة عندما هاجمها المهديون فى اليوم التالى . ولم يكن من السهل بطبيعة الحال على أية حملة فى تلك الظروف أن تصمد فى معركة حربية أو إن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف روحها المعنوية وقلة تدريبها وسوء الضبط والربط وطبيعة البلاد وأهمية المفاجأة تأكدنا أنها حملة كان مقضياً عليها لا محالة .

كان المهدى يعرف أخبار الحملة وتحركاتها قبل تركها الخرطوم . وكان قد أرسل بعض قواته لردم الآبار على طريق الحملة قبل أن تصل إليها . وكانت هناك قوات أخرى تسير وراء الحملة ولكنها

كانت لا ترغب فى مهاجمتها إلا بعد أن تطول خطوط مواصلاتها ويفعل فيها التعب فعله . وفى الوقت نفسه يرسل إليهم منشورات تؤكد الأمان لمن أراد التسليم وتهدد بالموت البقية الباقية . وعند كاشجيل كان على الحملة أن يجتاز منطقة مملوءة بالغابات ، ثم وقع الهجوم الرئيسى لأنصار المهدى بالقرب من شيكان . وكان عددهم يقرب من ٢٠٫٠٠٠ لم يمت منهم إلا مائتين أو ثلاثمائة أما جنود الحكومة فقد انتشرت الأخبار بأنه قضى عليهم ما عدا بضع مئآت وقعت فى الأسر ، وكان هيكس وعلاء الدين وكل الضباط العظام من بين القتلى ، ووقعت كل الأسلحة والمهمات فى أيدى الثوار .

نتائج القضاء على حملة هيكس :

أصبح المهدى بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان الغربى دون أى منازع . وانقطعت مواصلات حامية الخرطوم الصغيرة مع حامية بحر الغزال التى كانت تحت قيادة «لبتون بك» وحامية دارفور التى كانت تحت قيادة « سلاتين بك » . وما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هيكس إلى سلاتين قرب نهاية شهر نوفمبر ، حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة الحرب ضد المهديين . ففى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ استسلم أمام « زقل » وهو الأمير السودانى الذى عينه المهدى حاكماً على دارفور . وانتقلت المديرية بأكملها إلى أيدى الثوار

دون أى مقاومة ، وزادت المهمات والأسلحة والذخائر الموجودة فيها من قوة الثورة السودانية .

ولقد اقتنى لبتون أثر سلاتين ، وسار معظم شيوخ السودان ورؤسائه صوب المهدى يقدمون له الولاء وأصبح المهدى مسيطراً على السودان .

لم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار من هيكس طوال شهر سبتمبر . وفى خلال تلك الفترة وصل السير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) إلى القاهرة لكى يحل محل السير ادوار ماليت فى منصب القنصل العام البريطانى وأخذ يستعد ليكون منها حقلا لتجاربه ، ولينفذ بها جانباً من السياسة الإنجليزية الأمبريالية . بدأ السير إيفلين بارنج عمله فى القاهرة بأن شكا إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبئاً ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وأنها قد تزيد فى العام التالى من ١٠٠٫٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٫٠٠٠ أو ٦٠٠٫٠٠٠[1] . انتقد بارنج إذن سياسة الحكومة الخديوية فى النواحى المالية ، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطانى فيها . كان يعيب على حكومة مصر إنفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الاحتفاظ بأملاكها الإفريقية فى نفس الوقت الذى يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها فى السودان ستقضى على

---

(١) السير ايفلين بارنج إلى اللورد جرانفيل فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175, No 481.

الخسارة التى تتكبدها الميزانية المصرية فى السودان ، وبالتالى ستساعد على تحسن حال المالية المصرية .

أما الحكومة المصرية فكانت قلقة لانقطاع أخبار هيكس عنها ، وقلقة من أخبار انتشار الثورة فى غربى السودان وشرقيه . كان المهدى قد حاول منع وصول الإمدادات المصرية للخرطوم عن طريق سواكن — بربر ، وعين عثمان دقنه أميراً وقائداً للثوار فى شرق السودان . وقد نجح هـذا القائد فى تجميع القاتلين فى أركويت وبدء مهاجمته لسنكات وسواكن نفسها . ثم قضى على ١٥٠ رجلا من بلوكات النظام فى شهر أكتوبر كانوا قد حاولوا الخروج من سواكن إلى سنكات . ونظم عثمان دقنه قواته التى بلغت أكثر من ٥٫٠٠٠ مقاتل ، وحاصر سنكات وقرر مهاجمة طوكر وأرسل أحد قواده لمهاجمة كسلا . وفى ٣ نوفمبر هزم الثوار ٥٠٠ جندى حكومى فى موقعة التب وقتلوا عدداً كبيراً منهم واستولوا منهم على ٣٠٠ بندقية ، وكان قنصل انجلترا الذى اصطحب هذه القوة من بين القتلى . وساد الذعر فى سواكن ، وحضرت إحدى السفن البريطانية إليها للمحافظة على « الرعايا البريطانيين وحمايتهم إن لزم الأمر » . أما عن غرب السودان فقد أكد جيجلر باشا عند مروره بالقاهرة أن هزيمة هيكس باشا

« سينجم عنها وقوع الخرطوم فى أيدى الثوار[1] » . فانتهز بارنج هذه الفرصة لكى يشرح لحكومته ضعف الحكومة الخديوية التى لا تستطيع مواجهة الحالات الطارئة خصوصاً وأنها أرسلت إلى السودان كل رجل قادر على حمل السلاح تقريباً فيما عدا القوات الموجودة تحت قيادة السير إيفلين وود (الجيش المصرى الجديد) وقيادة الجنرال بيكر (بلوكات النظام) . وكاد يكون مؤكداً أن مصر ، فى حالة القضاء على جيش هيكس ، ستفقد كل السودان ما لم تصلها معونة من الخارج . كما أنه لم يكن من السهل تحديد ذلك المكان الذى تستطيع القوات المصرية أن تتقهقر إليه وتقف فيه بحيث تتمكن من الدفاع عن مصر نفسها من هجمات الأنصار .

وقد رأى بارنج أن الحكومة الخديوية قد تعرض أحد حلين للمسألة السودانية وعمل على إقفال الباب أمامها فى كل منهما . الافتراض الأول هو أن تعرض على انجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ، ولكنه نصح بأن تأمر الحكومة المصرية قواتها بالانسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والافتراض الثانى هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ، ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش فى مصر نفسها متذرعاً بقرب سحب جزء من الحاميات البريطانية

---

(١) السير ايفلين بارنج إلى جرانفيل فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No 529.

منها . ولقد كان لهذا التحايل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل الذى أبرق فى اليوم التالى : « لا نستطيع إعارة ضباط إنجليز أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع . دعوة القوات التركية للسودان لن تكون فى مصلحة مصر . إذا سئلت فانصح بترك السودان فى حدود خاصة[1] » . ولكن انجلترا لم تشأ أن تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصوع والموانى الأخرى فى البحر الأحمر وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك . وهكذا نرى أن انجلترا قد عزمت إلى اتخاذ سياسة على سواحل البحر الأحمر تختلف عن سياستها فى وادى النيل وسيترتب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص انجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر فى وادى النيل .

وصلت قرارات الحكومة البريطانية إلى القاهرة فى نفس الوقت الذى تأكدت فيه أخبار القضاء على حملة هيكس . ولقد أجمع المسئولون البريطانيون فى القاهرة[2] على أن آخر انتصار

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/178. Tél. No 99. Chypher.

(٢) وهم سير إفلين بارنج القنصل العام لانجلترا والجنرال ستيفنسن القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وسير إفلين وود سردار الجيش المصرى .

للمهدى هو بالفعل مصدر تهديد لمصر وأن التهديد سيزداد فى حالة وقوع الخرطوم فى يده وهو أمر بدا غير بعيد الاحتمال، ولذلك فإنهم أوصوا حكومتهم بتأخير إجلاء الحاميات الإنجليزية الموجودة فى مصر عنها[١] .

قضت هزيمة جيش هيكس على هيبة الحكومة الخديوية . وعلى العكس من ذلك نجد الزعماء الوطنيين فى المنفى يباركون هذا الانتصار ، مثلهم فى ذلك مثل جانب كبير من الصحافة الحرة التى كانت معادية لبقاء الإنجليز فى مصر . واعتقد الأحرار أن فى استطاعة المهدى أن يزحف بأنصاره إلى مصر فى وقت تستطيع فيها البلاد أن تقوم بثورة جديدة وتنفض عن نفسها قوات الاحتلال وقوات الرجعية . توقع الرأى العام العالمى فى هذه الفترة نهاية الاحتلال البريطانى لمصر على أيدى المحررين الوطنيين . ولكن انقسام المصريين بين عناصر وطنية وعناصر موالية للخديو من ناحية ، ونقص تنظيم العناصر الوطنية نفسها من ناحية أخرى ، علاوة على فقرهم فى السلاح ووسائل الدعاية ، كان كل ذلك مما يصعب معه بل مما يجعل من المستحيل قيام مثل هذه الحركة الثورية . خصوصاً وأن ضعف الجيش المصرى وعدم كفايته للدفاع عن مصر كان هو ما يتعلل به الإنجليز لإطالة مدة احتلالهم لمصر .

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No 547. Ext. Tél. No 175.

محمود بكر باشا فى سواكن :

ما أن وصلت أنباء هزيمة قوات الجنرال هيكس إلى القاهرة حتى قررت الحكومة المصرية بذل كل مجهود للمحافظة على الخرطوم ولإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر . وذلك بأن تجمع فى الخرطوم جميع القوات الموزعة فى المديريات المختلفة بعد سحب حاميات دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء (مجموعها خمسة آلاف) وتحافظ بها على الخرطوم وسنار التى كان وجودها ضرورياً لتموين العاصمة السودانيـة . وكانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و ٦٠٠٠ر من الأعراب إلى سواكن للمحافظة على الطريق مع بربر مفتوحاً للمواصلات(١) .

ولـكن الحـكومة البريطانية بدأت تفصح عن سياستها فذكرت أنها ترى أن الحـكومة المصرية ستكون أكثر حكمة لو أنها اقتصرت على عمليات دفاعية . ثم اجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى فى السودان وأنه سيكون من الضرورى — بعد تقهقر الحاميات المصرية إلى الخرطوم — أن تنسحب إلى مصر نفسها وألا تبقى فى

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ —
F.O. 141/175. No 542 ext. Tél No 172.

الخرطوم إلا الوقت اللازم لإتمام عملية التجمع ، ولكنهم فى الوقت نفسه رحبوا بفكرة احتفاظ مصر بسواكن لاستخدامها كقاعدة للعمليات فى المستقبل[1] . أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكى تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية فى رغبتها بقصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها .

ازداد الموقف سوءا فى شرق السودان مما قدم الفرصة للإنجليز للتدخل البحرى لحماية سواكن . أما الحكومة المصرية فإنها عينت حسين باشا خليفة مديراً عاماً على بربر ودنقلة ومنحته رتبة ميرميران وصممت على إرسال بيكر باشا بقواته إلى سواكن للمحافظة عليها ، وعزمت على تعيين الزبير رحمت لقيادة قوات البدو المرسلة إلى تلك المدينة . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على تعيين الزبير فى سواكن ، وذلك لمعارضة جمعية منع الرقيق فى لندن . وكان الزبير فى حقيقة الأمر قائداً ووطنياً سودانياً له قيمته ، ولكن من الواضح أن انجلترا كانت تخشى من قيادته للجنود لا على الخديو وحده بل على بقائها هى نفسها فى مصر . ورغم أن بارنج قد شرح لوزير خارجية انجلترا أنه ليس من العدالة أن تتدخل انجلترا الآن وتعارض فى مسألة خاصة هى تعيين الزبير فإن

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/178. Tél No 181. Conf. Cypher.

جرانفيل قد رد عليه بأن هذا التعيين « غير مناسب من الناحية السياسية[١] » .

وكان الزبير باشا قد باشا قد وجه فى أثناء ذلك نداء إلى رؤساء الثوار فى شرق السودان يطلب فيه منهم العودة إلى طاعة الحكومة . وكان الزبير يعرف الطابع الدينى للثورة ويقدر أن من اللياقة عدم ذكر إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن نظراً لأنه مسيحى وأجنبى ، ولكنه أعلن لرؤساء الثورة أنهم يستطيعون الوصول إلى أرفع المناصب فى الحكومة وضرب المثل بنفسه الذى صار تعيينه « قائداً عاماً للقوات المصرية » . ولكن القنصل العام البريطانى فى القاهرة تدخل ولفت نظر شريف باشا إلى الألقاب التى ينتحلها الزبير رحمت لنفسه مما اضطر شريفاً إلى أن يؤكد له رسمياً أن الزبير يعرف تمام المعرفة أنه سيكون تحت قيادة الجنرال بيكر[٢] . وفى اليوم التالى أصدر الخديو مرسوماً بتعيين بيكر باشا فى السودان وتكليفه بتهدئة الإقليم من سواكن إلى بربر والمحافظة على المواصلات فيه . كان عليه أن يعمل على كسب شيوخ القبائل المختلفة لطاعة الحكومة بالطرق السلمية قبل أن يستخدم العنف

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ (برقية خاصة)
F.O. 141/178. Tél. (private.).

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No 616.

معهم . وذكر له أنه سينضم إلى قوات بلوكات النظام الخاضعة له كتائب من السودانيين بقيادة الزبير باشا الذى سيكون تحت إمرته هو، أى بيكر، فعليه أن يستفيد من نفوذ ذلك الضابط الوطني وحسن سمعته عند السودانيين . وفى تعليمات سرية صدرت فى نفس اليوم أوصى الخديو بيكر باشا بعدم القيام بأى عمليات حربية قبل أن تصله الإمدادات تحت رئاسة الزبير باشا، وعليه أن ينظم الأمور فى سواكن ويحصنها ويعمل على تدريب الجنود ورفع روحهم المعنوية قبل الدخول فى المعركة . وأن لا يدخل المعركة أبداً إلا إذا كانت جميع الظروف مواتية[١] . وتدل هذه التعليمات على أن الخديو نفسه لم يكن يثق فى أى عملية يقوم بها الجنرال الإنجليزى ما لم يصل الزبير رحمت إلى شرق السودان .

وعلى أى حال فقد وصل الجنرال بيكر إلى سواكن فى أواخر شهر ديسمبر ولم تكن أخبار الخرطوم مثيرة للذعر، إذ أن مخازنها كانت تحتوى على تموين يكفى أهلها وحاميتها لمدة سنة كما أن كميات كبيرة من القمح كانت تصل من سنار . ولكن هذا لم يثن الحكومة الإنجليزية عن أن تبدأ فى تنفيذ سياستها الفعلية الخاصة بفصل السودان عن مصر — بعد أن أجبرت الخديو على أن يظهر عجزه ويستنزف موارده فى محاولة إبقاء الوضع الرجعى .

---

(١) تعليمات الخديوى لبيكر فى ١٧ من ديسمبر ملحق بتقرير بارنج إلى جرانفيل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٣

F.O. 141/175. No 630.

الفصل الخامس

النصيحة البريطانية الإجبارية

شريف باشا وطلب العودة من تركيا :

وضحت معالم السياسة الإنجليزية إزاء السودان بعد القضاء على حملة هيكس باشا ، وضح أن سودان وادى النيل لم يكن يهم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التى تهمها بها موانى البحر الأحمر . ففى نفس الوقت الذى تعللت فيه انجلترا بالمسألة المالية فى مصر وعارضت فى إرسال الإمدادات للسودان ورفضت إعارة العسكريين من الإنجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان — إذ اعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهديد لوجود الإنجليز فى مصر — فى نفس هذا الوقت نجد انجلترا تصمم على ادعائها المحافظة على سلطة مصر فى موانى البحر الأحمر بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب تركيا على طول تلك السواحل . وكان الباب العالى قد أظهر رغبته فى إرسال بعض القطع البحرية التركية إلى البحر الأحمر لمراقبة ومنع عبور أنصار المهدى إلى بلاد العرب ، ولكن انجلترا اشترطت عليه ضرورة إعطاء تعليمات تقضى بالعمل

المشترك مع البحرية الإنجليزية ، مما اضطر الباب العالى إلى عدم تنفيذ مشروعه حتى لا يعترف ضمناً بالسلطة التى منحتها انجلترا لنفسها فى الموانى المصرية .

وكانت السلطات المصرية مترددة فى ذلك الوقت نظراً لوقوعها تحت إشراف الإنجليز من ناحية ، ولارتباطها بسيادة الباب العالى من ناحية أخرى . فاقترح الخديو الالتجاء إلى الحكومة البريطانية حتى لا يثير غضب الإنجليز فى الوقت الذى لا يضمن فيه مساعدة السلطان . ولكن وزراءه كانوا يفضلون الالتجاء إلى السلطان وإرسال نداء له بطلب المساعدة ، وطلبوا من الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض مع السلطان بشأن الشروط التى يمكن بمقتضاها الحصول على مساعدة القوات التركية فى السودان . ولقد أراد شريف باشا كتابة مذكرة رسمية بهذا الخصوص ، ولكن السير ايفيلين بارنج أجاب بأنه ليس من الضرورى القيام بذلك[١] .

كانت انجلترا تعلم أنها لا تستطيع — رسمياً — أن تمنع مصر من الالتجاء إلى الدولة ذات السيادة عليها وعلى السودان لطلب مساعدتها فى إخماد ثورة فى إحدى ولاياتها ، ولكنها حرصت فى الوقت نفسه على أن تثير العراقيل أمام هذا المشروع . وجاء رد

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣.

F.O. 141/175. No 597 Conf.

الحكومة الإنجليزية أنها لا تمانع فى استخدام القوات التركية على شرط أن تدفع تركيا تكاليف هذه القوات ومرتباتها ، وأن يحدد استخدامها على السودان فقط ومن ميناء سواكن دون غيرها . وفى نفس الوقت «نصح» جرانفيل وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار بشأن «النصيحة» التى سبق أن أبداها ، وهى إخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادى حلفا ، وفى هذه الحالة تتعهد انجلترا بحفظ النظام فى مصر والدفاع عنها كما هو الشأن فى موانى البحر الأحمر[1] .

أما شريف باشا فإنه رأى أن المسألة أهم من أن تسوى بمجرد توصيات شفهية من القنصل الإنجليزى أو وزارة الخارجية البريطانية ، فكتب مذكرة رسمية شرح فيها الأسباب القوية التى تمنعه من قبول تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالسودان .

كانت أولى الاعتراضات المنطقية على مشروع إخلاء مصر للسودان هى نص الفرمانات التى تحرم رسمياً على الخديو التصرف فى الأراضى التى عهد إليه بإدارتها ، هذا إلى أن من حق مصر أن تتمعن فى النتائج التى ستترتب على هذا الإخلاء . ذكر شريف باشا أن الحكومة لا زالت تحتفظ بسلطتها فى السودان ما عدا مديرية كردفان والمناطق القريبة من سواكن ، أما باقى مديريات

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣
برقية خاصة F.O. 141/178. Tél. (Prisate).

السودان فكانت لاتزال فى حالة هدوء . وكان يرى أن معنى إخلاء السودان هو إعطاء كل الأقاليم الشرقية منه ومديريات بربر ودنقلة وكل وادى النيل من منابعه حتى النقطة التى ستتخذ حدوداً جنوبية لمصر ، إعطاء كل ذلك المهدى ، فيصبح سيداً غير منازع على كل تلك المناطق وإجبار القبائل التى كانت موالية لمصر أو مترددة بينها وبين الثورة على إعلان انضمامها له أو اضطرارها إلى الخضوع لسلطته . أما مصر فإنها ستضطر بعد ذلك إلى محاولة الدفاع عن نفسها خصوصاً وأن أقساما من قبائل العبابدة والبشاريين كانت تنتشر فى المنطقة الممتدة من بربر إلى إسنا وقنا ، ولم يكن من السهل إقامة حدود ثابتة ما دامت هذه القبائل تنتشر فى كل المنطقة . وهكذا نرى أن الحكومة المصرية ستحرم من حدودها الطبيعية التى تمكنها من الدفاع عن نفسها ، وستضطر إلى الاحتفاظ بجيش كبير لكى تدافع عن أمنها مما يتطلب نفقات باهظة ، ولذلك فإن الحكومة المصرية ترفض إخلاء الأراضى التى تعتبرها ضرورية جداً لأمنها ولوجود مصر نفسها[1] .

ودافع الوزير المصرى عن أعمال مصر فى السودان وفى قلب إفريقية . فهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الإرادة المصرية فى

---

(١) مذكرة شريف إلى بارنج فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ مرفقة بمذكرة بارنج إلى جرانفيل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣

F.O. 141/175. No 642.

السودان ، فإن الفضل يعود إلى مصر فى تعريف العالم المتحضر بتلك المناطق ، كما يعود الفضل إليها أيضاً فى تمكين الأوروبيين من تأسيس متاجر لهم فى السودان ، والقيام برحلات الاستكشاف الجغرافية العلمية وفى إقامة بعثات التبشير المسيحية . وإن من الصعب إنكار مجهودات مصر فى القضاء على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن الحكومة المصرية تحتاج إلى معونة مؤقتة لقوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠ر٠٠٠ جندى حتى تستطيع استمرار عملها فى السودان ، وإعادة سلطتها والدفاع عن مصر نفسها . وسيكون على هذه القوة أن تعمل على فتح الطريق من سواكن إلى بربر ، وأن تبقى هناك لمدة محدودة تسمح لمصر بأن تجمع وتنظم القوات التى ستحل محلها . وأكد شريف باشا للحكومة الإنجليزية أن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية لإرسال حملة جديدة إلى كردفان ، بل إنها ستقصر عملها على البقاء فى الخرطوم حتى تطمئن على شرق السودان وتشرف على مجرى النيل .

ولما كان الطابع الدينى يظهر واضحاً فى ثورة السودان ، فإن الحكومة الخديوية فكرت فى أن أفضل تدخل هو التدخل التركى ، وهى لا تتوقع أن يرفض الباب العالى معاونتها خصوصاً بعد المساعدات المتكررة التى أرسلتها مصر لتركيا فى حروبها العديدة ، كما أن القضاء على الثورة السودانية تأمين لممتلكات

السلطان فى بلاد العرب وطرابلس من انتشار بذور هذه الثورة إليها . وأخيراً فإن الحكومة الخديوية لا تفكر فى اتخاذ هذا الإجراء ضد رغبة انجلترا ، بل إنها ترغب فى الوصول إلى اتفاق مع الحكومة الإنجليزية بشأنه ، سواء قبلت الحكومة الإنجليزية مفاوضة تركيا فيه نيابة عن مصر أو سمحت لمصر بالتفاهم رأساً مع الباب العالى .

أرسل القنصل العام البريطانى فى القاهرة اقتراحات شريف باشا إلى لندن معلقاً عليها بأن السياسة التى أوصت بها الحكومة البريطانية هى أفضل سياسة تتبع فى تلك الظروف العصيبة ولكنه أظهر فى نفس الوقت بوضوح أن وزراء مصر لن يقبلوا أبداً تنفيذ سياسة الإخلاء . ولذلك فإنه يقترح تغيير وزارة شريف وتكليف وزير آخر أكثر مرونة منه بتأليف وزارة جديدة ، وذلك بإبلاغ الخديو أن انجلترا تصر على اتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون فى تطبيقها فلا مناص من تغييرهم . .

كان من الطبيعى أن يأسف بارنج على ترك شريف للوزارة ، وكان لا يضمن العثور على وزير آخر يقبل هذه السياسة ويكون قادراً على تنفيذها . . كان يرى أن خروج شريف باشا من الوزارة أمر فى غير صالح البلاد ولكنه الوسيلة التى لا مناص منها لتنفيذ سياسة الإخلاء . وأخيراً أبدى القنصل العام البريطانى أنه لا يثق

فى تلك الظروف فى الضباط والموظفين المصريين ، فأوصى بإرسال ضابط بريطانى له سلطة واسعة إلى الخرطوم ، ونصح بإعطائه كل السلطات اللازمـة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع أحسن الترتيبات الممكنة للحكم الجديد فى تلك الأقاليم(١) .

وصلت مذكرة شريف باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية مصحوبة بتعليق القنصل العام البريطانى فى القاهرة . وكان على الوزارة الإنجليزية أن تتخذ قراراً بشأنها ، وترددت فى ذلك بعض الوقت ، فأسرع بارنج بإرسال برقيات تثير القلق على الوضع فى تلك الأقاليم مدعياً فيها أن سـلطة مصر قد أصبحت مهددة حتى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وطلب من حكومته التدخل .

الضغط الإنجليزى على مصر :

أبلغ الميجر هنتر مساعد القيم السياسى البريطانى فى عدن ونائب القنصل فى سواحل بلاد الصومال إلى القاهرة فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن منليك ملك شوا يستعد للاستيلاء على هرر بمساعدة قبائل الجالا ، وأن قبائل الصومال قد أعلنت أنها ستخرج المصريين من بربرة وزيلع . وكانت هـذه البرقية

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٢ من ديسمبر سـنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No 642.

تهدف إلى غرضين : الأول إظهار أن سلطة مصر على هرر وفى موانى خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالى والرؤساء المحليين ، بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود الإنجليز ، والغرض الآخر توجيه الإنجليز إلى التدخل للمحافظة على عدن نفسها ، إذ أن هـذه القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الإمبراطورية مع الهند واستراليا وشرق إفريقيـة ، تحتاج فى تموينها إلى شواطئ الصومال المواجهة لها .

ولقد خدم وصول هذه البرقية إلى القاهرة أهداف سير ايفلين بارنج التى كان يسعى إليها ، فأبلغها لحـكومة الخـديو وأرسلها بسرعة إلى لندن لكى يرى تأثيرها على حكومة الملكة — امبراطورة الهند — وكتب فى نفس اليوم إلى جرانفيل بأنه سيكون من الأفضل — فى حالة رفض قبول المعونة التركية أو الإنجليزية — أن تقرر الحـكومة المصرية بدون أى تأخير تطبيق سياسة الانسحاب إلى مصر نفسها(١) .

وأحدث هذا التدخل نتيجته ، إذ أن الحـكومة البريطانية لم تكن تتصور فقد زيلع وبربرة وصممت على أن يقوم الأسطول البريطانى بحماية الموانى المصرية فى خليج عدن . ولقد أيدت هذه

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى أول يناير سـنة ١٨٨٤

F.O. 114/192. No 7.

الخطة كل من وزارات الخارجية والهند والبحرية ، وصدر أمر بالإسراع بإرسال إحدى السفن إلى زيلع وبربرة وأن تبقى للدفاع عنهما وحمايتهما .

وليس علينا هنا أن نتساءل عن صحة تقارير هنتر عن بلاد الصومال ومدى صدقها ، ولا عن حسن نية بريطانيا تجاه تلك الموانى والسواحل التى ستحظى بحمايتها من ناحية ، وتجاه سودان وادى النيل الذى كان على مصر أن تنسحب منه مضطرة من ناحية أخرى ، إذ أن الوثائق الإنجليزية تثبت قطعاً كذب تقارير الميجر هنتر عن تهديد السلطة المصرية فى موانى البحر الأحمر وخليج عدن ، وأن الوزارة الإنجليزية لم تعدل من سياستها فى تلك المناطق عندما اتضح لها عدم صحة تقارير هنتر ، بل واصلت إصرارها عليها مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وما تقارير هنتر إلا مبررات صورية لتنفيذها[1]

أما حكومة القاهرة فإنها أظهرت قلقها من برقية هنتر وأرادت الاستفادة منها لنيل موافقة الحكومة الإنجليزية على مذكرة شريف باشا المقدمة فى ٢١ ديسمبر والخاصة بطلب المدد

---

(١) وصلت السفينة الحربية البريطانية « سفنكس » إلى بربره فى يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأبرقت إلى الأميرالية فى لندن : « إن كل شيء هادئ فى بربره .... وفى زيلع وفى الأقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك ما يدل على بدء حدوث اضطرابات » .

S.P.Vol. LXXXIX, Egypt. No. 14. (1885) No.9 p.3.

ولكن حكومة لندن لم تعر ذلك أى انتباه .

من تركيا ، وعاد شريف فشرح لانجلترا مرة أخرى أن الحكومة مضطرة إلى الالتجاء بسرعة إلى الباب العالى لإرسال قوة تتألف من ١٠٫٠٠٠ جندى إلى سواكن ، وأبدت أنها فى حالة عدم موافقة تركيا على هذا الطلب ، ستضطر إلى إبلاغ الباب العالى أنها تعيد إليه إدارة ساحل البحر الأحمر . وهكذا تستطيع مصر — بعد أن تعود حدودها إلى ما كانت عليه فى عهد محمد على — أن تجمع قواتها المتفرقة فى هرر وسواكن وتسحبهم صوب النيل ، وبذلك تتمكن من أن تؤلف قوة تبلغ ١٥٫٠٠٠ جندى بعد إضافة الحاميات الموجودة فى سنار وفى الخرطوم وبربر — وهى قوة كافية للمحافظة على النيل من الخرطوم وضمان أمن مصر نفسها(١) .

ولكن بارنج أكد أنه لا يمكن لمصر جمع أية قوة تمكنها من الدفاع عن الخرطوم وعن مجرى النيل . وأن السياسة الإنجليزية قد تقررت فى نفس الصورة التى وصلت إلى بارنج فى برقية جرانفيل يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ والتى كان شريف يعرفها معرفة جيدة . وعلى أى حال فإن انجلترا قد أظهرت أنه ليس لديها أى مانع فى أن يطلب الخديو إلى الباب العالى إرسال قوات إلى سواكن على شرط ألا يعمل ذلك على زيادة نفقات

---

(١) شريف إلى بارنج فى ٢ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحقة بتقرير بارنج إلى جرانفيل فى نفس اليوم

F.O. 141/ 192. No II.

المالية المصرية وألا تضطر الحكومة الخديوية إلى تأخير اتخاذ قرار فى مسألة تحركات قواتها فى داخل السودان . ولقد وافقت الحكومة الإنجليزية على اقتراح شريف باشا الثانى وهو الخاص بإعادة ساحل البحر الأحمر وشرق السودان إلى الباب العالى فى حالة رفضه تقديم المساعدة العسكرية لمصر . ولكن الحكومة الإنجليزية لم توافق على فكرة شريف الخاصة بالمحافظة على الحدود فيما وراء الخرطوم واتفقت فى ذلك مع السير إيڤلين بارنج . ولذلك فإن القنصل العام البريطانى فى القاهرة أبلغ شريف باشا أن الحكومة البريطانية لا تعتقد بأنه فى استطاعة مصر أن تدافع عن الخرطوم وأنها توصى بتجميع القوات المصرية ثم سحبهم من الخرطوم نفسها ومن بقية المناطق الداخلية فى السودان(١) .

وكان من الضرورى لإنجلترا ألا تضيع الحكومة المصرية وقتاً فى تقرير السياسة التى ستتخذها ، ولذلك فقد كان على القنصل العام البريطانى فى القاهرة أن يصر أمام الخديوى ووزرائه على ضرورة تحديد العمليات السودانية وقصرها على إنقاذ الحاميات المتفرقة والدفاع عن موانى البحر الأحمر حيث كان من المستطاع التأكد من معونة البحرية الإنجليزية .

وأخيراً فإن اللورد جرانڤيل قد تعرض لمسألة تهم الخديو

---

(١) جرانڤيل إلى بارنج فى ٤ من يناير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189. No 5.

بنوع خاص منذ بضع سنوات ، ألا وهى المحافظة على النظام والوضع القائم فى مصر . لم يكن الخديو محبوباً فى بلاده . وقد نشبت ثورتان على حكمه : إحداهما ثورة عرابى فى مصر والأخرى ثورة المهدى فى السودان . كانت « رعيته » تهدد سلطته وتهدد أسرته وكان من المنطق ألا يتمكن الخديو من المحافظة على عرشه فى حالة خروج الإنجليز . ولذلك فإن اللورد جرانفيل قد وجه السير إيفيلين بارنج إلى أن يؤكد للخديو أنه فى حالة اتباعه للنصيحة البريطانية الخاصة بإخلاء السودان « فإن حكومة صاحبة الجلالة (الملكة) ستكون مستعدة من ناحيتها لكى تساعده فى المحافظة على الأمن والنظام فى مصر نفسها ، وأن تواصل حمايتها لموانى البحر الأحمر[1] » .

استقالة شريف باشا :

عمل لورد جرانفيل على إنهاء المناقشة بشأن المسألة السودانية ، وذلك بإلزام الحكومة المصرية باتباع (المشورة) البريطانية ، فوضع بذلك أحد المبادئ الأساسية للحكم البريطانى فى مصر . كتب إلى بارنج قائلا : « إننى لست فى حاجة إلى أن أظهر لك أنه من اللازم ، فى المسائل الهامة التى تؤثر فى إدارة مصر وأمنها ،

---

(١) الوثيقة السابقة .

أن تكون حكومة صاحبة الجلالة متأكدة ، ما دام احتلال البلاد المؤقت بالقوات الإنجليزية لا يزال مستمراً ، من تنفيذ كل النصائح التي تعتقد أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية . فيجب إفهام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضوح أن المسؤولية الملقاة حالياً على كاهل انجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيذ السياسة التي أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذين لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمالهم »(١) . استفادت انجلترا إذاً من هذا الوضع لإقرار سابقة تستند إليها في إدارة مصر لم تكن موجودة من قبل .

أسرع بارنج بإبلاغ هذا الإنذار البريطاني للخديو ولشريف باشا . وكان على شريف أن يختار بين مصالح الخديو التي قبل أن يدافع عنها حتى الآن وبين إخلاصه لبلاده ، ولكنه لم يتردد طويلاً فقدم استقالته في صبيحة اليوم التالي لتقديم النصيحة الإجبارية البريطانية وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن السودان فإن السودان لن يتخلى عن مصر — تلك العبارة التي أصبحت مبدأ للمصريين في كفاحهم ضد المحتلين لوادي النيل .

وتعتبر استقالة شريف باشا إحدى الوثائق الهامة في التاريخ

---

(١) جرانفيل إلى بارنج في ٤ من يناير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189 No 6 Secret

المصرى الحديث بشكل عام وفى تاريخ وحدة وادى النيل بشكل خاص . ذكر فيها الخديو أنه يعلم الظروف التى أجبرت الوزارة على محاولة الدفاع عن أعالى النيل بما فى ذلك الخرطوم ، وأن الوزراء قد اعتبروا هذا العمل ضرورياً لحماية مصر واطمئنان أهلها وأنهم كانوا يأملون الوصول إلى ذلك عن طريق التنازل عن شرق السودان وسواحل البحر الأحمر للباب العالى فى حالة ما إذا اضطروا إلى ذلك ، وعن طريق تجميع كل القوات الموجودة فى داخل وادى النيل . ولكن انجلترا لم تعتبر هذه الوسائل كافية ، وأعلنت لهم ضرورة تخليهم عن وادى النيل حتى أسوان أو وادى حلفا بشكل يجعل من هذه النقطة النهاية الجنوبية للحدود المصرية، كما أن السير إيفلين بارنج قد أبلغه علاوة على ذلك نص البرقية التى وصلته من اللورد جرانفيل والتى يطلب فيها منه إبلاغ رئيس وزراء مصر أنه ما دام احتلال البلاد المؤقت بالقوات الإنجليزية لا يزال قائماً فإن على المصريين تنفيذ نصائح الحكومة البريطانية فى كل المسائل الهامة ، وأن كل وزير لا يتبع هذا التوجيه مضطر إلى ترك منصبه . وكان شريف باشا قد أبلغ هذا الأمر للخديو أثناء انعقاد مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء يعتقدون أن هذا البلاغ الإنجليزى يتعارض مع استقلال حكومة الخديو ومع مسئولية الوزراء أمام الخديو مما يتنافى والمرسوم الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ — لذلك فإن الوزراء قد قرروا أنهم أصبحوا غير قادرين

على القيام بواجباتهم المعهود بها إليهم وقدموا استقالتهم . ولا شك أن هذا الموقف من شريف كان موقفاً وطنياً وقانونياً رائعاً دافع به عن حقوق البلاد . ومن الطبيعى أن يؤيد الشعب وزراء الخديو فى هذا الموقف ولـكنه لم يصل إلى التأييد الذى قدمه الشعب لعرابى مثلاً . ولهذا نجد أن الأمر كان سهلاً أمام الإنجليز الذين كان عليهم أن يتصرفوا مع وزراء الخديو وهم يضمنون وجود هُوة بينهم وبين الشعب .

وعلى أى حال فإن الموقف رغم ذلك كان فى منتهى الحرج والصعوبة أمام القنصل العام البريطانى . فإن مصر كانت لا تقبل سياسة إخلاء السودان ، ولـكن الخديو قبل استقالة شريف وكلف رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة . ولـكن رياض باشا رفض القيام بهذه المهمة . وخاف القنصل العام الإنجليزى أن تستمر الأزمة الوزارية التى كان معناها عدم تنفيذ سياسة الإخلاء وعودة شريف باشا لتنفيذ سياسته هو . كان بارنج قد لمح من قبل لحكومة لندن بإمكان تعيين وزراء من الإنجليز فى القاهرة ولم تكن لندن لتهتم بهذا الموضوع ولـكن بارنج كان مصمماً — فى حالة صعوبة تأليف وزارة جديدة — على أن يشرف على إدارة الشئون الحكومية ثم يبلغ لندن برقياً بقيامه بهذا العمل ويطلب منها تعليمات جديدة . ولم يخف بارنج نياته وأعلنها للخديو الذى

قلق فى الحال واستسلم وأعلن أنه يقبل من كل قلبه سياسة إخلاء السودان بأكمله وأنه يعتقد — بعد روية —أن هذه السياسة هى الأفضل لمصلحة البلاد الحقيقية . وأسرع الخديو باستدعاء نوبار باشا الذى كان يميل للإنجليز وكلفه بتأليف الوزارة . وقبل نوبار باشا هذا التكليف وأعلن أنه لن يحتفظ من السودان إلا بمنياء سواكن .

من الواضح أن انجلترا كانت تتحكم فى مصر وفى مصيرها منذ خريف سنة ١٨٨٢ . كانوا قد قضوا على الحكومة « الفعلية » ولم تكن الحكومة « الشرعية » إلا مظهراً . لم تعد هناك سلطة غير سلطة الاحتلال الإنجليزى ولا قوانين غير رغبات الإنجليز . كانت كل طبقات الشعب تعارض فى سياسة إخلاء السودان . ولكن ذلك لم يمنع نوبار باشا من قبول رئاسة الوزارة وتحمل المسؤليات التى كان يعرف أن التاريخ سيضعها فوق أكتافه . وهكذا أصبحت وزارته الجديدة تدل على المرحلة الثانية من مراحل السياسة الانجليزية بعد معركة التل الكبير . كان نوبار قد أمضى الجزء الأكبر من حياته فى الدبلوماسية والمؤامرات وكان ينظر إلى الاحتلال الانجليزى لمصر على أنه مشاركة بين الإنجليز وبينه فى حكم البلاد . كان قد قبل تأليف الوزارة لإخلاء السودان ولكنه كان يريد أن يترك مسؤولية هذا الأمر على كاهل

الإنجليز . كان مستعداً لترك كل المشاكل المالية والدولية للانجليز على أن يحتفظ هو بشئون وزارة الداخلية التى خضعت فى غالب الأحيان لرئيس الوزراء ، وبشئون وزارة العدل التى كان يعتبر نفسه خبيراً فيها . أما من وجهة النظر الإنجليزية فإن نوبار باشا كان يمثل عدة مزايا . فكان يرغب فى « التعاون » مع الإنجليز فى الشئون الهامة مثل المالية والسودان والأشغال العامة . وكان شخصية غير مرغوب فيها من جانب فرنسا مما يضمن لانجلترا عدم قيام مؤامرات عليها ، وكان من أنصار المراقبة الأوربية على شئون مصر ، وكان أرمنياً يعرف كل دخائل البلاد ويبغض الدولة العثمانية ، وهذه كلها ضمانات هامة لانجلترا .

ما أن ألف نوبار باشا وزارته حتى أرسل بتعليمات فى يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى الجنرال بيكر فى سواكن يلغى فيه السماح له باستخدام القوة إن لزم الأمر لفتح الطريق إلى بربر وأصبح عليه أن يستخدم الدبلوماسية فقط فى ذلك ، وألغى الأمر الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الذى ألحق إدارة شئون السودان وملحقاته برئاسة مجلس الوزراء وألحقها بوزارة الحربية من تاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأرسل بتعليمات لنائب الحاكم العام فى السودان لعمل اللازم نحو ترحيل كل النساء والأطفال والأهالى الذين يرغبون فى ترك الخرطوم وإرسالهم إلى بربر ، ولإصدار أمره

إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفس هـذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء .

انتهت بذلك مرحلة حاسمة من مراحل السياسة الإنجليزية فى السودان ، وستبدأ مرحلة جديدة مع الرجل الذى سـترسله انجلترا لإخلاء السودان .

الفصل السادس

تنفيذ سياسة الإخلاء

اختيار غردون :

بقى على الحكومة الإنجليزية بعد أن أجبرت الحكومة المصرية على قبول « نصيحتها » أن تجد الرجل الذى يستطيع تنفيذ هذه السياسة ويجلى القوات المصرية عن السودان ويفصل نهائياً بين شطرى الوادى .

كانت انجلترا تأمل فى استخدام غردون فى مصر منذ أوائل الاحتلال البريطانى ، ولكن السير ادوارد ماليت أجاب بأن حكومة القاهرة لن تقبل تعيينه فى السودان إلا إذا طلبت لندن تعيينه رسمياً ، أى إلا إذا أجبرت على تعيينه ، كما أن غردون لم يكن يفكر صراحة فى خدمة مصر . وفى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ سأل اللورد جرانفيل السير ايفيلين بارنج عما إذا كان غردون يلزم الحكومة الخديوية ، وفى أى مركز وبأى طريقة . كانت الأخبار قد أكدت القضاء على حملة هيكس ، وأصبحت سلطة الخديو مزعزعة . ولكن حكومة القاهرة لم تكن لتقبل فكرة تعيين غردون خصوصاً بسبب الطابع الدينى الذى امتازت

به الثورة السودانية ، إذ أن وضعه على رأس الحكم فى السودان سيكون معناه انضمام آخر قبيلة موالية لمصر إلى المهدى ، كما ذكر السير ايفلين بارنج الذى نصح حكومته بعدم إجبار مصر على هذا التعيين[1] .

كان غردون يفكر فى بداية عام ١٨٨٤ فى ترك الجيش الإنجليزى والدخول فى خدمة الملك ليوبولد ملك البلجيك الذى كان قد طلب إليه إدارة الكنغو . ولقد استغلت جريدة التايمز هذه المسألة وأعلنت أسفها من عدم استفادة الإمبراطورية من خدمات هذا الضابط النشط . ثم كتبت جريدة « البال مال جازيت » فى يوم ٩ يناير مقالة استندت فيها إلى آراء غردون كرجل يعرف الشئون السودانية وطلبت فيها من الحكومة تغيير سياستها والمحافظة على الخرطوم ومحاولة الاستفادة من وجوه الخلاف التى قد تنشب بين زعماء الثورة ، وفى صفوف الثوار .

كانت آراء غردون إذاً متعارضة تمام التعارض مع سياسة حكومة لندن ، إذ كان غردون معادياً لسياسة إخلاء السودان ، وكان يطالب باستخدام الوسائل الحربية إلى أبعد مدى . كان لا يمانع فى إخلاء المديريات السودانية المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء ، ولكنه كان يصر على ضرورة المحافظة على الخرطوم

---

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond ; life of granville. London, 1905. Vol. II. p. 381.

بأى ثمن . وكان يرى أن السماح للمهدى بدخول الخرطوم لا يعنى مجرد عودة السودان إلى الهمجية ، ولـكن يعنى تهديداً مباشراً لمصر نفسها . وكان يعتقد أن الدفاع عن مصر عن طريق تحصين الحدود الجنوبية سيكون عديم الجدوى ، لأن بلاد العرب وسوريا وكل العالم الإسلامى سيهتز نتيجة لزحف المهدية وانتصاراتها . ولذلك فإن غردون قد نصح بإرسال رجل قوى — مثل السير صامويل بيكر — إلى الخرطوم مع قوات عسكرية هندية وتركية كافية ، وأن يُزَوَّد بمليونين من الجنيهات الاسترلينية . وكان يعتقد فى سهولة القضاء على قوات المهدى إذا ما واجهتها قوات أحد الجنرالات البريطانيين . ويمكن بعد ذلك إعادة احتلال المناطق المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء وإعادتهما تحت حكم السلاطين القدماء ، ووضع مجموع الأقاليم السودانية تحت حكومة متمدينة تستطيع القضاء على تجارة الرقيق نهائياً[1] .

ولقد تساءلت جريدة « البال مال جازيت » عن السبب فى عدم إرسال غردون إلى الخرطوم مزوداً بسلطات مطلقة ، وذلك للمفاوضة مع المهدى ولإنقاذ الحاميات ، وليحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حطام السودان . وتسارعت الصحف إلى الاقتباس من هذا المقال ، وأخذت تطالب بضرورة إرسال غردون للسودان .

---

(1) STRACHEY, Lytton ; Eminent Victotians. London, 1948. p. 264.

كانت آراء غردون هذه هى آراء العسكريين البريطانيين فى لندن ، أى اللورد ولسلى قائد الحملة على مصر واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، وكانت فى ذلك تختلف عن آراء السلطات البريطانية فى مصر نفسها التى كانت تساند السير ايفيلين بارنج فى ضرورة سحب القوات المصرية من السودان فى أقرب وقت والتى وافق عليها جرانفيل فى لندن ، دون أن يفصح عن الخطوة التالية لحكومته ، وهى الإقامة فى السودان بعد سحب القوات المصرية . وعلى أى حال ، فقد أبلغ السير ايفيلين بارنج حكومته أن مصر تحتاج إلى ضابط كفء للذهاب إلى الخرطوم مزوداً بسلطات لتنفيذ الانسحاب ، واستقر رأى حكومة لندن على أن يكون هذا الرجل هو غردون .

أوصى كل من ولسلى وهارتنجتون ، اللورد جرانفيل بإرسال غردون للسودان فقبل وحصل على موافقة جلادستون ، واستدعى غردون إلى العاصمة لكى يتسلم تعليماته فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ . وتذكر لنا جميع الروايات أن غردون حضر فى صحبة اللورد ولسلى وأنهم أفهموه أن سياسة الحكومة البريطانية هى التصميم على إخلاء السودان لأنها لا ترغب فى ضمان الحكومة الجديدة فى البلاد — وان المقابلة كانت قصيرة ، وأن كل شىء قد رتب فى الحال وكان على غردون أن يسافر فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم إلى كاليه . ولكن تعليمات اللورد جرانفيل إلى غردون

كانت واضحة ومختصرة ، ولم تكن تنص على تكليف غردون بإخلاء السودان — إذ أنها كلفته بالمهمات التالية :

١ — كتابة تقرير للحكومة الإنجليزية عن الموقف الحربى فى السودان وعن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة وسلامة المدنيين الأوربيين فى الخرطوم .

٢ — دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان وكتابة تقرير عنها ، وكذلك عن طريقة ضمان سلامة الموانئ المصرية فى البحر الأحمر وحسن إدارتها .

٣ — تخويله حق قبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية ، كما سيبلغه ذلك السير ايفلين بارنج . وأخيراً فقد كان على غردون أن يصطحب معه الكولونيل ستيوارت وأن يتبع القنصل العام البريطانى فى القاهرة الذى سيكون حلقة الاتصال بينه فى الخرطوم وبين الحكومة الإنجليزية فى لندن(١) .

وهكذا نرى أن جرانفيل لم يصدر أمره لغردون بتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولكن كان على غردون أن يدرس أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء وأن يكتب تقريراً عنها ، أى أنه

(١) جرانفيل إلى غردون وجرانفيل إلى بارنج فى ١٨ من يناير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189. No 38 Conf.

كان مكلفاً بمجرد مهمة استطلاعية . معنى هذا أن لندن قد ترددت فى حمل كل مسؤولياتها الناتجة عن هذا الإخلاء وفضلت أن تتركها على عاتق الخديو ووزارته الجديدة ، وهذا هو ما يفسر توجيه غردون إلى قبول كل مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقدر خطر إرسال رجل مثل غردون إلى السودان حق قدره . ذلك أن أعمال هذا الجنرال السابقة وأخلاقه لم تكن مما تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة . فقد كان غردون يضيق بالإشراف الرسمى عليه ، وكان طموحا إلى أقصى درجات الطموح . ولقد اختارته الحكومة بسبب خدماته السابقة فى الصين وفى السودان ، دون أن يعرفوا بتفاصيل تجربته الأخيرة كقائد لقوات مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى باسوتولاند التى أظهر فيها عدم احترامه للسياسة التى رسمها الحاكم العام ، ودخل فى مفاوضات مع رؤساء محليين بطريقة تتنافى مع السياسة العامة للحكومة وتتعارض تعارضاً صريحاً مع الخطط الموضوعة(١) . ولقد أسف اللورد كمبرلى وزير المستعمرات الذى كان يعرف تفاصيل هذه التجربة الأخيرة لغردون على أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء التى اختير فيها غردون للسودان ، إذ أنه كان

(1) LAGDEN. godfrey ; The Basutos. London, 1909. Vol. II. pp. 534—535

لابد سيعارض كل المعارضة فى ذلك . ولكن غردون كان قد بدأ مهمته .

غردون فى مصر :

ترك غردون لندن لآخر مرة ، حيث ساد اعتقاد عام بأنه هو الرجل المنقذ الذى سيعالج أخطاء الماضى ويحل المشاكل السودانية ويعيد النفوذ البريطانى المزعزع إلى ما كان عليه من قوة . وأخذ غردون وهو يسافر فى القطار فى فرنسا يعد البلاغات التى ستذاع فى السودان باسم الخديو تمهيداً لعرضها على حكومة لندن للموافقة عليها . وقد أكد فيها مبدأ إعادة الاستقلال للسودان . ولذلك فإن غردون قد طلب تعيينه حاكماً عاماً ، لمجرد كسب الوقت اللازم لتنفيذ الإخلاء . ولقد وافقت الوزارة الإنجليزية على هذه الوثائق ولكنها تركت لممثلها فى القاهرة أمر التفاهم فى التفاصيل مع غردون والاتفاق سوياً لأنه كان أعرف منهم بالظروف المحلية . شعر السير إيفيلين بارنج أن مهمة الجنرال غردون كانت تنفيذية علاوة على كونها استشارية . وطلب أن يمر غردون بالقاهرة ويتباحث معه ثم يسافر للسودان عن طريق النيل ، خصوصاً وأن الثورة كانت منتشرة فى شرق السودان . فما أن وصل غردون إلى بور سعيد حتى وجد تعليمات من الخارجية

البريطانية بالذهاب إلى القـاهرة والتشاور مع القنصل العام البريطانى .

وصل غردون إلى القاهرة فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، واصطحبه القنصل العام البريطانى فى اليوم التالى لرؤية الخديو ، وتقرر إعداد فرمانين خديويين : الأول موجه إلى غردون يعيّنه فيه حاكماً عاماً على السودان ويكلفه بإعادة النظام والأمن إلى نصابهما فى السودان . والثانى عبارة عن بلاغ موجه إلى الحكام والرؤساء والتجار فى السودان يشرح أن الخديو قد قرر إعادة الاستقلال للأسر القديمة ولملوك السودان ، ولما كان الخديو يعرف أن غردون باشا قد فاز بحب الأهالى عند إقامته بينهم (! !) ولما كان الخديو يثق فى حكمته ومقدرته وحسن عزيمته بالنسبة للسودانيين فإنه يرسله كممثل له مزوداً بسلطات تامة لسحب الموظفين والجنود المصريين وكل من له صلة بالحكومة المصرية من السودان ، وذلك بالطرق السلمية والودية . وطلب الخديو من كل من حمل السلاح أن يلقيه وأن يعملوا فى هدوء وسكينة على إقامة حكومة من اختيارهم تضمن رخاء البلاد وأمن الطرق بشكل يسمح باستمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى مما سيزيد فى ثروة أهلية ويعمل على مدنيتهم ، وحتى تستمر صلات الود حسبما تأمر القوانين الإنسانية . وكان على غردون أن ينشر أيا من هذين الفرمانين حسبما تقتضى الظروف .

لم يكلف الخديو إذاً غردون بإقامة حكومة قوية فى السودان بل إنه دعا السودانيين إلى تكوين حكومة من اختيارهم دون أن يتحدث عن سلطة غردون فى تكوين تلك الحكومة .

دار الحديث فى أول مقابلة وقعت بين السير إيفيلين بارنج وغردون أمام نوبار باشا والكولونيل ستيوارت والسير إيفيلين وود سردار الجيش المصرى — حول مسألة فى غاية الأهمية : ألا وهى تفاصيل التعليمات المعطاة لغردون ، خصوصاً وأن حكومة لندن كانت قد تركتها غير محددة مستكفية بتوجيهه لقبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية . ورأى القنصل العام البريطانى أنه من الضرورى أن يذكر غردون بأن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان ، وهى سياسة لم يكن من السهل إقناع الحكومة المصرية بها ، ولذلك فقد كان على غردون أن ينفذ هذه السياسة وألا يغيرها بأى حال من الأحوال . ولقد كان لغردون الحق فى الاحتفاظ بالقوات المصرية فى السودان لفترة محدودة ومعقولة حتى يتمكن من تنفيذ الجلاء دون أن يعرض الأرواح أو الممتلكات للأخطار(١) . ووضع القنصل

---

(١) بارنج إلى غردون فى ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٤ وبارنج إلى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/192. No 100.

الإنجليزى تحت تصرفه ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ جنيه ووعده بأن يرسل إليه أى مبلغ آخر قد يحتاج إليه .

ولقد بقيت مسألة أخرى تحتاج إلى تفكير ، إذ أنه لم يكن هناك أسر قوية يستطيع أفرادها أن يتقلدوا السلطة اللازمة فى دنقلة أو كسلا أو الخرطوم ، أى المناطق التى تكوّن قلب السودان بعد سحب القوات المصرية منه . كان حكم الثوار راسخ القدم فى دارفور ، ولم يكن من المستطاع تطبيق سياسة إعادة الأسر القديمة إلى مناطق السودان إلا فى دارفور . أما فى الخرطوم وهى مفتاح السودان فكان غردون شديد الرغبة فى عدم إرجاعها إلى إدارة الباشاوات المصريين ، وكان يتردد بين التنازل عنها أو بمعنى أصح إعادتها لتركيا وبين إقامة نظام حماية بريطانية شديد المرونة عليها . ولم يكن فى استطاعته أن يجسم هذه الأفكار إلا بعد وصوله للخرطوم ، ولكنها كانت تشغله بدون شك وهو لا يزال فى القاهرة . وعلى أى حال فقد فكر منذ وجودة فى القاهرة فى أنه محتاج لرجل يحل محله بعد إتمام الإخلاء ، وذلك لكى يتولى السلطة بأى شكل ، فكان من الضرورى أن يجد رجلا « له اسم ونفوذ يفرضانه على الأهالى[1] » . وكان من نتيجة ذلك أن طالب غردون بتعيين الزبير باشا رحمت لكى يعاونه فى مهمته .

---

(1) DELEBECQUE, Jacques ; gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1936. p. 100.

هذا على الرغم من أن الزبير كان لا ينسى لغردون قتل ابنه حينما كان حاكماً عاماً فى الخرطوم . كان الزبير رجمت من أصل شريف وينتسب إلى العباسيين ، وقد تمكن بشجاعته ومقدرته وحزمه وثروته من أن يصبح من رجال السودان المعدودين . ولكن غردون كان قد أوصى حكومة القاهرة منذ سنوات خلت بإبعاد الزبير عن السودان بدعوى خيانته للخديو واشتراكه فى تجارة الرقيق فاحتجزته السلطات فى القاهرة ومنع من العودة للسودان رغم إعطائه معاشاً من الحكومة التى صادرت أملاكه . وكان غردون من ناحية أخرى لا يثق فى الزبير بل إنه كان قد أشار أخيراً بسجنه فى قبرص ، ولكنه عاد وغير رأيه هذه المرة وطلب اصطحابه معه إلى الخرطوم .

أراد غردون أن يستفيد من وجود الزبير معه لا لعملية سحب القوات المصرية من السودان بالذات ، ولكن لإقامه نوع من الحكومة المحلية فى الخرطوم تحت رئاسته وتخضع لسيطرة البريطانيين ، فأعلن أن السودان محتاج إلى هذا الزعيم السودانى قبل احتياجه إليه هو الجندى الإنجليزى ، وذكر أن الزبير هو الرجل الوحيد الذى يستطيع نفوده أن يعادل نفوذ المهدى ويجعل الزعماء السودانيين المنضمين إليه يهجرونه ، وهو الرجل الوحيد

الذى تستطيع انجلترا أن تحاول استغلال تدخله للوصول إلى تسوية لشئون السودان .

طلب غردون من السير إيفيلين بارنج أن يرتب له مقابلة مع الزبير وفى حضور نوبار . وكانت هذه المقابلة التى وقعت فى حضور ستيوارت وورد وواطسون عنيفة . لم يستطيع غردون إن يظهر أو يذكر المكان الذى يمكن العثور فيه على الأوراق الرسمية أو الخطابات الأصلية بين الزبير وابنه سليمان وهى التى كان غردون قد ادعى الحصول عليها وبنى على ذلك حكمه بأن طلب من حكومة القاهرة إبعاد الزبير واتهم إبنه بالعصيان وما ترتب على ذلك من إعدامه بعد محاكمة عسكرية فى الميدان ومن مصادرة أملاك أسرة الزبير وأموالها . ولقد اضطر السير إيفيلين بارنج بعد هذه المقابلة إلى أن يكتب إلى حكومة لندن مبلغاً إياها أن غردون كان معجب بنشاط الزبير وبقيمتة خصوصا وأن له نفوذ كبير فى السودان ويعتقد أن الظروف تجعل رجوعه للسودان أمراً مفضلاً . وما أن انسحب الزبير من المقابلة حتى اتفق الجميع على أن صدره كان لا يزال مليئاً بالغل والحقد ضد غردون وانضم القنصل العام البريطانى إليهم فى هذا الرأى ، وكتب إلى جرانفيل ناصحاً بعدم إرسال الزبير إلى السودان فى ذلك الوقت نظراً لأن

حقده على غردون كان واضحاً[1] .

وهكذا حرمت هذه النصيحة غردون من الرجل الوحيد الذى كان فى استطاعته أن ينقذه وربما ينقذ الخرطوم والسودان كله . وفى نفس اليوم سافر غردون إلى الخرطوم وقد قدر عليه ألا يعود منها .

رحلة غردون إلى الخرطوم :

اصطحب غردون معه عند سفره إلى الخرطوم الكولونيل ستيوارت الذى سبق أن زار السودان مستطلعاً[2] وإبراهيم فوزى ياوره المصرى ، والأمير عبد الشكور أحد أقرباء سلطان دارفور السابق الذى أراد غردون أن يمنحه حكم هذه المديرية لكى يعمل على تخليصها من أيدى الثوار . وأخيراً فإن الجنرال السير چيرالد جراهام أحد أصدقائه المخلصين قد سافر معه حتى كرسكو وأعطى لنا صورة حية عن غردون الذى كان شديد الاعتداد بنفسه وواثقاً من أنه سيرتب كل الأمور فى مدى ستة أشهر .

---

(١) المناقشة والمشاده بين غردون والزبير انظر تقرير الجلسه فى ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤

ملحق برسالة بارنج إلى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/192. No 99.

(٢) انظر فيما سبق عن بعثة ستيوارت ص ٥١

كان الأمير عبد الشكور يعيش فى القاهرة ، فاستدعته الحكومة الخديوية وأعطته كسوة مزركشة وطلبت منه مصاحبة غردون إلى السودان لاحتلال دارفور ودفعت له ٢٠٠٠ر٢ جنيه . كانت رحلته إذاً جزءاً من سياسة إعادة الأسر الحاكمة القديمة إلى السودان ، الأسر التى تستطيع أن تحتفظ بنوع من الولاء للخديو ولحماته الجدد البريطانيين . ولكن غردون كان يحتقر عبد الشكور « فكان غير مهذب معه على ظهر الباخرة . . . مما اضطره إلى النزول فى أسوان وإعلان عزمه على عدم متابعة السفر . ولكنه سافر حتى دنقلة حيث انتظر بضعة أشهر ثم عاد مع أسرته إلى القاهرة »(١) .

أبرق السير ايفيلين بارنج إلى لندن بعد سفر غردون إلى السودان معلناً أن غردون قد فهم جيداً أنه ذاهب إلى الخرطوم لتنفيذ سياسة الإخلاء ، وانه اعترف بحكمة هذه السياسة . ولكن الحقيقة هى أن غردون لم يكن قد قرر بعد اتخاذ أى سياسة معينة ، فإنا نرى أن برقياته الأولى متضاربة وكان يرسلها من كل محطة للسكة الحديدية ، أو محطة نهرية تصل إليها السفينة . والظاهر أن السير ايفيلين بارنج قد اعتبر هذه البرقيات أموراً شخصية وليس لها من قيمة إلا الدلالة على الآراء التى كانت تدور

---

(1) STRACHEY, Lytton ; Eminent Victorians. London 1948. p. 271.

فى رأس غردون ، إذ أنه امتنع عن مناقشتها رسمياً .

ما إن دخل غردون السودان حتى اقتنع بأن تجارة الرقيق لم تكن هى العامل الوحيد فى قيام الثورة المهدية ، بل إنها كانت ثورة تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة رغم تعقيدها . اقتنع بأن هذه الثورة هى ثورة الشعب السودانى وليست ثورة تجار الرقيق رغم أن هؤلاء الأخيرين يشاركون فيها بطبيعة الحال . وكانت فكرة إعطاء جنوب السودان — أى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال إلى ملك البلجيك تدور فى رأسه . وكان يأمل فى أن يقوم ليوبولد بضمها للكنغو ، ويضم لحسابه القوات المصرية الموجودة فيها ويعين غردون لإدارة تلك المناطق .

أبرق غردون بهذه الفكرة للقنصل البريطانى فى القاهرة الذى أظهر قلقه وخشى أن يذهب غردون رأساً إلى تلك المناطق وأصدرت الحكومة البريطانية أمرها لغردون بألا يذهب إلى أبعد من الخرطوم(١) .

ثم نبتت فكرة جديدة فى رأس غردون واقترح على بارنج أن يذهب لمقابلة المهدى ، ولن يسمع أحد عن أخباره لمدة شهرين إذ أن فى استطاعة المهدى أن يحتفظ به كوديعة فى نظير الزبير ،

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١١ من فبراير سنة ١٨٨٤
F.O. 141/198. Tél. No 79.

وبطبيعة الحال اضطر القنصل الانجليزى أن يحذر غردون من القيام بمثل هذه المغامرات .

وصل غردون إلى بربر يوم ١١ فبراير وكتب إلى المهدى يعرض عليه السلم ولقب سلطان كردفان . ولكن المهدى لم يكن فى حاجة إلى أن يتقبل ذلك الإنعام عليه من أى شخص كان ، خصوصاً بعد أن فتح الإقليم وضم أهله للثورة وقضى على حملة هيكس التى أرادت التوغل فيه . وكان المهدى ثائراً على خديو القاهرة وسلطان القسطنطينية لا يعترف لهما بأى سلطة على السودان ، فكان أمر تعيينه فى سلطنة كردفان أو الإنعام عليه بهذا اللقب من أحد كبار موظفى الخديو أمراً لا يتمشى مع المنطق ولا مع طبيعة الأحوال . وأخيراً فإن السودانيين كانوا يعرفون غردون جيداً ويعرفون حكومته وأخلاقه وأساليبه ، فضلا عن أن المهدى لن يقبل ولاية الحكم من يد مسيحى .

علم غردون وهو فى بربر بهزيمة قوات الجنرال بيكر بالقرب سواكن على أيدى الثوار . كان هذا القائد قد قام بعملية حربية رغم تعليمات الحكومة الصريحة إليه ، وقام بها على رأس جنود غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض فكانت النتيجة هزيمة نكراء وفراره وعودته لسواكن بعد أن فقد معظم رجال الحامية وكمية كبيرة من أسلحتها . وكان معنى

هذا انتشار الثورة وانضمام الأهالى إليها . واعتقد غردون فى ذلك الوقت أن أحسن سياسة تتبع هى أن يلمح للمشايخ السودانيين بالسلطة وما قد يستفيدونه منها ، وعمل على إغرائهم بالكفاح ضد الثورة ، وذلك بأن يعلن لهم أن البلاد ستصبح منذ ذلك الوقت ملكا لهم . وكان يعتقد أن رؤساء القبائل سيدافعون عن أملاكهم الخاصة أحسن من دفاعهم عن أملاك الخديو .

استدعى غردون حسين باشا خليفة مدير بربر وكبار الشيوخ فى المنطقة المجاورة ، وقرأ عليهم الفرمان السرى الذى أعطاه له الخديو والخاص بإخلاء السودان . وكانت هذه هى الطامة الكبرى إذ أن رجال القبائل الذين كانوا مضطرين إلى استمرار إعلان ولائهم لحكومة مصر — لحماية مصالحهم أو لخوفهم منها — قد شعروا بأنهم لم ينتظروا منها بعد اليوم مكافأة ولا معاقبة . وأفقدهم غردون كل حجة قد يتذرعون بها لمقاومة الثورة .

وبالرغم من ذلك فإن غردون قد عمل على تأليف لجنة للدفاع عن بربر مع حسين خليفة فى نفس الوقت الذى أعلن فيه نية مصر على إخلاء السودان . وقد اجتمعت هذه اللجنة فى يوم ١٢ فبراير وأعلنت استلام غردون للسلطات العليا فى السودان[1] . كان هذا العمل يتضارب ويتعارض تعارضا تاما مع إبلاغه السودانيين

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٤
F.O. 141/192. No 176.

حقهم فى اختيار شيوخهم ورؤسائهم ، ولم يكن لهذا البلاغ أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت إشرافه هو الرجل الأجنبى ، وإشراف رجال العهد القديم الذى قامت الثورة ضدهم .

ترك غردون بربر واصطحب معه عدداً من الشيوخ ذوى النفوذ وأعلن رغبته فى رؤية الأهالى فى كل محطة لـكى يتحدث إليهم . فعمل مأمورو المراكز على جمع الأهالى لرؤيته والتصفيق له ، حتى وصل إلى الخرطوم على ظهر الباخرة « التوفيقية » فى يوم ١٨ فبراير .

حاول غردون أن يظهر للأهالى أنه جاء بعهد جديد سعيد للسودان ، فأمر بالإفراج عن المسجونين وبإشعال نار كبيرة أمام سراى الحاكم ، وبحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت و « الـكرابيج » التى كانت تستخدم فى جمعها . ثم قام بعد ذلك بعمل غير متزن ، وليست له أى سلطة فى القيام به مما أغضب كل من حكومتى القاهرة ولندن عليه ، ذلك أنه أعلن السماح بعودة تجارة الرقيق فى السودان ، وكان هذا العمل يتعارض مع المعاهدات التى وقعتها كل من مصر وتركيا وانجلترا ، والتى أصبحت قاعدة ثابتة فى القانون الدولى لإجماع الدول على الاعتراف بها وعلى ضرورة تطبيقها . وعلى أى حال فإن غردون كان يحاول بهذا العمل تقليل حب السودانيين للمهدية ، ولـكنه أثبت جهله

بالأسس والعوامل التي قامت عليها ثورة السودان ، إذ أن من أراد إعادة تلك التجارة من بين السـودانيين ، لم يكن إلا أقلية ضئيلة .

ومع وصول غردون للخرطوم نجد أننا قد بلغنا حلقة جديدة من حلقات السياسة الإنجليزية فى السودان ، وسنرى موقف الحـكومة الإنجليزية فى السودان ، فى وقت وجود غردون فى الخرطوم .

الفصل السابع

غردون فى الخرطوم

حملة جراهام الأولى فى سواكن :

وصلت إلى سواكن فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون إلى الخرطوم حملة عسكرية إنجليزية بقيادة الجنرال جراهام . وكان كل من إعلان عودة حرية تجارة الرقيق فى الخرطوم ونزول القوات البريطانية فى سواكن افتئاتاً على سلامة أراضى الدولة العثمانية والوضع القائم بها ارتكبته انجلترا رغم أنها كانت إحدى الدول العظمى التى تعهدت بالمحافظة عليه بل وبضمانه .

ذكرنا أن الحكومة الخديوية كانت قد قررت بعد هزيمة الجنرال هيكس إرسال قوات من بلوكات النظام بقيادة سرتوريوس باشا إلى سواكن ، وقوات من السودانيين بقيادة الزبير رحمت على أن توضع كلها تحت قيادة الجنرال بيكر إرضاء للحكومة الإنجليزية . ولقد فتش الخديو شخصياً على القوات السود قبل سفرها ، ولكنها سافرت وحدها دون أن يصحبها الزبير . كان رجال تلك القوة قد طالبوا بدفع مرتباتهم قبل سفرهم ،

وقام الزبير رحمت بطلب مبلغ ٦٠٠٠ر٦ جنيه لصرف مرتبات رجاله فاتهمته وزارة الحربية بعدم إطاعة الأوامر وأمرته بالسفر فوراً ، وكان الإنجليز قد رتبوا أمر أسره على باخرة حربية بريطانية أقلعت إلى جبل طارق .

وكانت التعليمات المعطاة للجنرال بيكر تحرم عليه القيام بعمليات حربية ، ولكنه خرج من ترنكيتات فى يوم ٤ فبراير على رأس ٦٠٠ر٣ جندى ومعه ستة مدافع . وكانت جنوده غير مدربين واستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض ، وانتهى الأمر بهزيمة نكراء فقد فيها معظم رجاله وأسلحته ، خصوصاً أن معظم المصريين قد رفضوا إطاعة الأوامر لإطلاق النيران على السودانيين ، بل لقد انضم عدد منهم إلى قوات الثوار فى أثناء المعركة نفسها[1] . عاد بيكر إلى سواكن ليجدها فى حالة من الثورة العامة وكان ذلك بسبب وجود القوات السودانية ، ولذلك فإن الأميرالية أمرت بإنزال فرق من مشاة الأسطول فى سواكن وعملت على إرسال بعض الوحدات المصرية إلى السويس ، والوحدات السودانية إلى مصوع . ثم اجتمع مجلس الوزراء البريطانى وقرر إرسال قوات بريطانية إلى البحر الأحمر وذلك

(1) JACKSON, H.C; Osman Digna. London, 1926. p. 66

لإنقاذ طوكر ، وصدرت الأوامر برقياً إلى القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية فى مصر بإرسال قوات للدفاع عن سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام . وقد وصلت إلى سواكن بين ١٩ و٢٠ فبراير . أى فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون إلى الخرطوم .

تدخل الحكومة العثمانية :

اضطرت الحكومة التركية أمام هذا الموقف إلى أن تعلن أنها لا تقبل المساومة فى مسئولياتها الخاصة بالدفاع عن سلامة ممتلكاتها المصرية ، والتى يدخل السودان وملحقاته ضمن نطاقها ويكون جزءاً لا يتجزأ منها . أشارت الحكومة التركية إلى أن الفوضى السائدة فى السودان تعود إلى ضعف القوات العسكرية وإلى تضايق المصريين من استمرار الاحتلال البريطانى لبلادهم ، وأكدت أنه لا يمكن القضاء على هذه الفوضى التى استفحلت والثورة التى انتشرت إلا باستخدام هيبة السلطان وسيادته . إن السودان فى غاية الأهمية بالنسبة لمصر ، وأعلنت تركيا أنها المسؤولة عن رفاهية الأهالى فى كل تلك الأقاليم وعن إعادة الحياة إلى نصابها الطبيعى باستخدام سلطة الدولة صاحبة السيادة .

شكا عريفى باشا وزير الخارجية التركية من السياسة التى تقوم بها انجلترا فى السودان وذكر أنها لم تعرض على حكومته — الباب العالى — قبل تنفيذها ، فقام غردون بإعادة تجارة الرقيق

فى تلك البلاد رغم أن القوانين العثمانية تلغيها طبقاً للاتفاقات الدولية . كما أنه قد عهد إليه بإخلاء السودان من الإدارة والقوات والأهالى من المصريين . وأخيراً فإن تدخل بريطانيا العسكرى على سواحل البحر الأحمر بمفردها قد ظهر واضحاً فى حملة الجنرال جراهام . كما أن السفن الحربية البريطانية كانت لا تزال راسية فى موانى مصوع وزيلع وبربرة ، وأرسلت بعثة إنجليزية إلى يوحنا ملك الحبشة لمفاوضته فى شئون الحدود المصرية — الحبشية . ولذلك عهد إلى السفير التركى فى لندن بأن يقدم مذكرة إلى اللورد جرانفيل يبلغه فيها أن مسئولية المحافظة على النظام فى الأراضى المصرية تقع على كاهل الدولة صاحبة السيادة ويطلب منه تفسيرات عن البلاغ الذى أصدره غردون فى الخرطوم بشأن إعادة تجارة الرقيق[1] .

كانت الدولة العثمانية تهدد بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا الموقف ، ولكنها لم تقم فى حقيقة الأمر بأى عمل إيجابى ولم يكن فى مقدورها القيام به إذ أنها لم تحاول الاستفادة من التنافس الدولى القائم بين الدول العظمى . ولقد ادعت الحكومة البريطانية أن بقاء قواتها على سواحل البحر

---

(١) عريفى باشا إلى السفير التركى فى لندن فى ١٩ ، ٢٤ من فبراير سنة ١٨٨٤

S.P. Vol. LXXXVIII, Egypt. No 12 (1884). [c. 3969]. No 128. and No 158

الأحمر لا يستدعى قلق الباب العالى أكثر من بقاء حامياتها فى الإسكندرية وفى القاهرة نفسها وعلاوة على ذلك فإن الأقاليم السودانية كانت ملحقات مصرية ، وكانت انجلترا تعرف أنه يكفى لإرضاء تركيا أن تقوم هى — أى انجلترا — بإصدار تصريح رسمى تعلن فيه أن بقاء القوات البريطانية فى السودان يماثل بقاء قواتها فى مصر ، فهو مؤقت فى الحالتين ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها . ادعى اللورد جرانفيل أن هذه العمليات هى عمليات دفاعية أمام هجوم الثوار وأنها عمليات مؤقتة ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة بمجرد انتهائها منها لأن تتفاوض مع السلطان للوصول إلى حل أو اتفاق شامل لكل المسائل المصرية ، وأنها لا تهدف بها إلا الإسراع فى نجدة الحاميات والموانى المصرية بقصد المحافظة على سلطة الخديو طبقاً لفرمانات السلطان ومحاصرة المنطقة الثائرة منعاً من امتداد الثورة إلى الضفة الأخرى للبحر الأحمر(١) .

القتال فى السودان الشرقى :

وفى أثناء هذه الفترة جمع الجنرال جراهام قوة تبلغ ٣٫٥٠٠ جندى فى ترنكيتات بقصد السير إلى طوكر وجهزها بالمدافع

---

(١) جرانفيل إلى دافرين فى ٢٩ من فبراير سنة ١٨٨٤
S.P. Vol. LXXXVIII, Egypt No 12 (1884).
[c. 3969]. No 174 and 175.

الرشاشة . وكان عثمان دقنه قد سيطر على كل شرق السودان باستيلائه على طوكر، وساعده ذلك على السيطرة على كثير من القبائل. ولقد بلغ عدد الثوار فى التب ٦٠٠٠ مقاتل تقريباً ، ولكنهم اضطروا إلى ترك ألفين منهم على أرض المعركة وذلك أمام قوات جراهام البريطانية ، علاوة على أربعة مدافع كروب وكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر . لم تكن شجاعة الثوار لتعوض كمية النيران التى صبتها عليهم المدافع الرشاشة الإنجليزية . ترك جراهام سرية من الجنود فى التب ، ثم تقدم صوب طوكر فى أول مارس[1] . وقد ساعد اقترابه الحامية القديمة التى كانت محاصرة منذ ستة أيام على الخروج ، والانضمام للحملة فى ترنكيتات .

تمكن الإنجليز من احتلال تماى فى ١٣ مارس ، وخسر عثمان دقنه ألفى مقاتل آخرين . ثم قام جراهام بمظاهرة عسكرية وابتعد عن سواكن لمسافة ١٢ ميلا ، فبلغ هندوب على طريق بربر ، ولكنه شعر باستحالة التقدم أكثر من ذلك فى مناطق صعبة ومعادية . وعلى أى حال فإن الحملة كانت قد انتقمت لهزيمة الجنرال بيكر كما يقول الإنجليز وكانت فى حقيقة الأمر قد نجحت

---

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926 pp. 71—73.

فى إبعاد الثوار عن الشاطئ لا ليمنعوهم من العبور إلى بلاد العرب ولـكن ليمنعوهم من الاتصال بالأجانب ومن شراء الأسلحة .

بقيت هذه الحملة مدة قصيرة فى سواكن ثم سحبت منها وتركتها فى أيدى القوات المصرية والسودانية . أما فى الخرطوم فإن غردون كان قد بدأ صفحة جديدة من صفحات السياسة البريطانية فى وادى النيل .

غردون وطلب الزبير :

بدأ الجنرال غردون مهمته فى الخرطوم دون أن يظهر من بعد النظر مثل ما أظهره مساعده الـكولونيل ستيوارت . فاعتقد منذ وصوله إلى الخرطوم أنه جاء إلى السودان محرراً ، ولـكن سرعان ما تبلور شعور السودانيين نحوه ، وشعر هو بالاتجاه الطبيعى لهذا التبلور ، فاضطر إلى تغيير اتجاهه بشكل يجعل منه أكثر تطابقاً مع أوامره التى استلمها من لندن .

سرعان ما شعر غردون بتلك الحمى التى سادت السودان فى ذلك الوقت . حقيقة أن جنوده كانوا من المصريين والسودانيين ولـكنه كان أجنبياً قبل كل شيء . وكان غردون يعتبر — بالنسبة لتلك الجماعة من الثوار الذين كانوا يأسفون على إلغاء تجارة الرقيق — أكبر عدو قديم ، وأخذ اتجاه الثورة الدينى يزداد وضوحاً بعد وصول غردون المسيحى . شعر غردون إذن بنوع من العزلة

النفسية ، وشعر أنه لن يقدر على عمل أى شىء بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الإنجليزية فى كل يوم طلباً جديداً ويقترح عليها اقتراحاً خاصا .

وكان اقتراح غردون الخاص بإرسال الزبير هو أكثر الاقتراحات التى ألح عليها ، ولم يكن يهدف من هذا إلا توكيد فصل السودان عن مصر ، وتوكيد سيطرة انجلترا على شئون السودان . ولقد استطاع فى هذه المسألة أن يكسب تأييد السير ايفيلين بارنج وهو من اعتبرته انجلترا خبيراً فى الشئون السودانية ، وكان هذا فاتحة لتأييد آخرين من المسئولين البريطانيين فى القاهرة . وهكذا نرى أن ستيوارت الذى كان متردداً فى هذا الموضوع يصبح المنادى بتنفيذ هذه السياسة ، مثله فى هذا مثل نوبار . وسيؤيد السير إيفيلين بارنج غردون فى هذا المشروع كل التأييد وسيأسف مر الأسف على رفض الحكومة البريطانية له .

أبرق غردون يوم وصوله للخرطوم إلى السير إيفيلين بارنج أن مجرد الإخلاء دون تنظيم سلطة مركزية تخلفه سيكون بداية للفوضى العامة فى كل السودان ؛ كما أن تعيين حاكم لا يتمتع بتأييد الحكومة سيؤدى إلى نفس النتيجة ، ولذلك فإن غردون قد أوصى الحكومة الإنجليزية بأن تعيين حاكماً على السودان دون أن تأخذ على نفسها أى مسؤولية بخصوص الرجال أو الأموال وأصر غردون على ضرورة تعيين الزبير فى هذا المنصب لأنه الرجل

الوحيد الذى يتمتع بالكفاية فضلاً عن أنه محبوب فى السودان[١] .
عزز ستيوارت فكرة غردون . أما السير إيفلين بارنج فقد وافق على هذا الاقتراح ولكنه أصر على ضرورة إعطاء تعليمات كتابية للزبير تشرح له أن عليه الاعتماد على موارده وحدها للاحتفاظ بمركزه . وذكر أن فى استطاعة الحكومة المصرية أن تعطيه مبلغاً بسيطاً من المال لكى يبدأ به ، ولكنه أصر على أن تكون مراسلاته المقبلة مع الحكومة المصرية عن طريق ممثل إنجلترا فى القاهرة[٢] . وهكذا نرى أن اقتراح غردون كان يهدف إلى إقامة حكومة وطنية فى السودان تحت الحماية البريطانية ، وكان على مصر أن تدفع ميزانية تلك الحكومة الجديدة التى يرأسها سودانى والتى تشرف انجلترا على علاقاتها الخارجية بما فى ذلك علاقاتها مع مصر نفسها .

وكان غردون يصر على ضرورة إرسال الزبير حتى يضمن نجاح مهمته هو لأن وجود هذا الرجل هو الشىء الوحيد الذى يستطيع أن ينهى القطيعة الواضحة بين الرأى العام وبين غردون . ولقد أكد الجنرال أنه ليس هناك أقل سبب للخوف من مصادمة

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٨٤
F.O 141/192. No 208.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٤
F.O. 141/199. Tél. No 165.

شخصية بينه وبين الزبير طالما كان هذا الأخير يعرف أن المعونة المالية التى تصله تتوقف على سلامة غردون[1] .

وجدت الحكومة الإنجليزية نفسها فى موقف حرج ، وخاصة إزاء الرأى العام البريطانى واحتجاجات جمعية منع تجارة الرقيق . وكان غردون قد بدأ بإعادة تجارة الرقيق فى السودان ، وأخذ الآن يطالب بإرسال الرجل الذى كان أكبر تاجر للرقيق فى الأقاليم السودانية . ولم تكن الحكومة الإنجليزية مستعدة للتفكير فى هذا الأمر ، وكانت ترفض كل مسؤولية تنتج عن إرساله .

وقد عزز السير إيفلين بارنج مرة جديدة طلب غردون ، ولكن حكومة لندن أجابت بأن هذه الحجج ليست من القوة التى تسمح لها بمعادلة الاعتراضات القديمة ضد تعيين الزبير ، وعلى أى حال فإنها أعلنت قبولها لفكرة إرسال أى مساعد مسلم آخر ، وكذلك إعطاء أى مبلغ معقول من المال يراه غردون ضرورياً لكى ينفذ أهداف مهمته بنجاح[2] .

كتب غردون تقريراً جديداً ملحاً فيه على إرسال الزبير

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٤ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/192. No 265.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١١ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189. No 149.

وتحدث فى هذه المرة عن إمكان إرسال جميع الموظفين من الخرطوم إلى بربر مع ستيوارت ، أما هو فسيكتب استقالته من خدمة الحكومة البريطانية ثم يأخذ البواخر والمخازن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال ويعتبر أنها تتبع لملك البلجيك . وقد يكون هذا حلاً بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولاً بالنسبة للسودان ولمصر ولتركيا وللإمبراطورية البريطانية . ولم يكن من السهل تنفيذ هذه السياسة فأمر السير إيفلين بارنج الجنرال غردون بالبقاء فى الخرطوم طول الوقت اللازم لعرض الأمر على لندن ، وألا يقرر أى شىء بالنسبة لمديريات بحر الغزال وخط الاستواء .

واصل غردون طلب الزبير وطلب إرسال قوات بريطانية إلى بربر ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل أياً من هذه الطلبات . وأما إذا رأى غردون أن الإسراع فى تنفيذ عملية الجلاء سيمنعه من أن يقوم بمهته وأن مكوثه فى الخرطوم لفترة أطول سيساعده على إقامة حكومة ثابتة ، فإن الحكومة الإنجليزية كانت مستعدة لكى تسمح له بحرية البقاء . أما فى حالة صعوبة تنفيذ إقامة الحكومة(١) ، فإن على غردون إخلاء الخرطوم وسحب حاميتها وإحضارها بنفسه دون تأخير . وعلى أى حال

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189. No 165.

فإن الحكومة الإنجليزية كانت تأمل أن لا يستقيل غردون وحددت مهمته بالوقت الضروري لإخلاء السودان بطريق سلمى ، وأخيراً فإن فكرة إرسال الزبير إلى الخرطوم قد رفضت نهائياً .

وكان هذا الرفض البات سبباً فى نشوب الخلاف بشكل نهائى بين حكومة لندن ومبعوثها فى الخرطوم . فاعتقد غردون أن حكومته تريد فرض رأيها عليه وأن تحرمه من حرية الحركة وتقطع عليه خط التراجع . واعتقد أن رفضها الموافقة على إسال الزبير لإخلاء الحاميات من السودان يفرض عليها مسؤولية إنقاذه هو فى وقت قريب . وإذا كان على الحكومة الإنجليزية أن تحدد مسؤوليتها ومسؤوليته هو ، فلم يكن عليها إلا أن تقبل استقالته من هذه المهمة . ولكن شيئاً من هذا لم يقع . وفقد غردون سيطرته على أعصابه ولكنه بقى فى الخرطوم مدعياً بأن شرفه الشخصى يحرم عليه التخلى عن من عهد بهم إليه .

طلب الإمدادات :

كانت انجلترا تتوقع حدوث اضطرابات فى مصر وفى الصعيد بشكل خاص نتيجة لتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولذلك فإنها قررت إرسال قوات من جيش الاحتلال البريطانى إلى الصعيد لكى تحاول السيطرة على الموقف هناك فى أثناء قيام عملية الانسحاب من السودان ، مع احتلال وتحصين كل من وادى حلفا

وكروسكو كمحطات للحدود ، بينما تجمع بقية القوات في أسوان ، وكان على القيادة المحلية أن تقرر المكان الذى تقابل فيه قوات الثوار إذا شرعت فى الهجوم على مصر(١) . ومعنى هذا أن تضمن انجلترا بقاء النظام القائم فى مصر وبقاء الإنجليز فيها .

وفى خلال ذلك الوقت طلب غردون القيام بمظاهرة عسكرية بريطانية تجاه بربر ، ولكن انجلترا رأت عدم إمكان تنفيذ ذلك نظراً لصعوبة المناخ فى ذلك الفصل ، ونظراً للأخطار الجسيمة التى قد تتعرض لها الحملة من الناحية العسكرية(٢) .

دفع ذلك القرار السير ايفيلين بارنج إلى طلب إرسال قوات بريطانية وهندية إلى سواكن بعد أن انسحبت منها حملة الجنرال جراهام ، ولكن رفض حكومة انجلترا كان نهائياً وادعت أن مهمة غردون مهمة سلمية ، وأن إرسال حملات إلى شرق السودان يتنافى مع هذه السياسة . والواقع أن بعد المسافة وطبيعة الأرض ومناخ الإقليم وانتصارات الثوار ، كانت هذه العوامل أكبر مثبط لعزائم الإنجليز عن تنفيذ هذه السياسة التى لن تكون إلا مغامرة شديدة الخطورة .

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٤
F.O. 141/190. No 211.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٤
F.O. 141/ 190. No 182 Secret.

اتسعت الهوة إذن بين الخرطوم والقاهرة من ناحية وبين القاهرة ولندن من ناحية أخرى . وشهدت المراسلات بذلك التردد الذى ساد فى لندن فى تلك الفترة بخصوص الخطة اللازم اتخاذها للسودان . ولقد اقترح غردون على السير ايفيلين بارنج فى خلال شهر أبريل إرسال قوة تركية مدعياً أن ٣٫٠٠٠ من المشاه وألفاً من الفرسان الأتراك يستطيعون أن ينهوا المسألة ويقضوا على المهدى نهائياً فى أربعة أشهر . فاجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أن استخدام الأتراك فى السودان يتعارض مع السياسة التى دافع عنها غردون حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك من الوقت ما يسمح بتدريب أى قوة من الأتراك وإرسالها إلى غردون بسرعة . وكانت القوات التركية الوحيدة التى تصلح للقيام بهذه المهمة هى وحدات جيش السلطان ؛ وسيترتب على إرسال مثل هذه القوات للسودان كثير من التعقيدات السياسية[1] . ولقد عززت الحكومة الإنجليزية رأى سلطاتها فى القاهرة وعارضت فى إرسال قوات تركية قائلة : « إن هذا الإجراء سيتسبب فى تعديل تام للسياسة الأصلية لحكومة صاحبة الجلالة ، وهى السياسة التى تهدف إلى فصل

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٤

F.O. 141/193. No 411.

السودان عن مصر ، وإعادة الاستقلال السابق إلى أهاليه »[١].

لم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية مجرد سحب السلطات المصرية من السودان وترك الباب مفتوحاً لعودتها مرة أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادى عن شماله وقطع كل علاقة بين السودان والإمبراطورية العثمانية .

ولما كان إرسال إمدادات للسودان قد يدفع غردون إلى إطالة مدة بقائه ، فقد رفضت انجلترا إرسال أى قوات إنجليزية أو هندية أو تركية . كما أن السير ايفيلين وود سردار الجيش المصرى الجديد قد رفض إرسال أى وحدات من الجيش الموضوع تحت قيادته للسودان مدعياً أنها لا تستطيع أن تنزل المعركة إلا إذا كانت مؤيدة بقوات بريطانية[٢] . وقبل وود بذلك تحمل مسؤولية عدم كفاية تدريب ضباطه الانجليز للجيش المصرى الحديث بدلاً من أن يتحمل مسؤولية إفساد السياسة البريطانية فى السودان بإرساله جنود مصر إلى هذا الإقليم .

حصار الخرطوم :

بدأت قوات الثوار تحاصر مدينة الخرطوم فى خلال شهر

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى أول مايو سنة ١٨٨٤

S.P. Vol. LXXXIX, Egypt. No 20 (1884) No 1. P. 3.

(2) Wood, Evelyn ; From midshipman to fieldmarshal. London, 1906. Vol. II. p. 165.

أبريل ، واقترح غردون على الحكومة البريطانية الانسحاب إلى مديرية خط الاستواء ويترك لها مسؤولية إخلاء الحاميات المصرية من سنار وكسلا وبربر ودنقلة وأبلغها أنها ستضطر فى يوم من الأيام إلى أن تحارب المهدى وتهزمه حتى يتسنى لها البقاء فى مصر نفسها . ولكن حكومة لندن طلبت منه بيانات عما إذا كانت الخرطوم مهددة بالفعل ، وعن نياته المقبلة وتحركاته فى السودان وإن كان يرغب فى قوات تساعده على عملية الانسحاب على أن تستخدم فى عمليات دفاعية فقط ، وعن عددها ووحداتها والوقت الذى ترسل فيه والطريق الذى تسلكه . لم تكن حكومة لندن إذاً فى عجلة من أمرها وإن كان كثير من المؤرخين يرون منها تردداً فلا يخفى على الباحث المدقق أنها كانت تنتظر وقوع شىء ما بأعصاب باردة .

سقوط بربر :

بدأت الأحداث تتكاتف على عزل غردون فى الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية واستولوا على بحر الغزال فى شهر أبريل وقطعوا مواصلاتها مع العالم الخارجى . وفى ١٩ مايو نجح الثوار فى الاستيلاء على بربر التى كانت مفرق طرق كبير الأهمية والنقطة الوحيدة التى يمكن الارتكاز عليها لإنقاذ الخرطوم سواء عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق النيل . وفى ذلك الوقت

لم يقبل جلادستون أن يعترف بأن غردون كان محاصراً . وقام المستشار المالى الإنجليزى بإنذار الحكومة المصرية أنها لن تتمكن من دفع رواتب موظفيها لو دفعت أى مبلغ من المال للسودان ، وقال جرانفيل إن الحكومة الإنجليزية كانت دائماً مستعدة لتزويد الحكومة المصرية بالنصائح الخاصة بإخلاء السودان ، وكان هذا هو سبب قبولها لمهمة الجنرال غردون ، ولكن على الحكومة المصرية أن تتذكر جيداً أن وجود الحاميات المصرية فى السودان ومديريات خط الاستواء وبحر الغزال ليست أصلاً من أعمال الحكومة الإنجليزية التى لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الإجراءات التى يقوم بها المختصون ولا عن نتائج فشل هذه الإجراءات[1] . تبجح ودفع لمصر إلى طريق الهاوية وانتظار وترقب للاستفادة من الموقف .

كان الميجر هنتر فى خلال ذلك الوقت يصر على ضرورة إخلاء موانى البحر الأحمر وسحب القوات المصرية من بربرة وزيلع وتاجوره وهرر ونجد أن الأميرال هيويت يتفاوض من ناحية أخرى مع يوحنا الرابع ملك الحبشة فى مسألة الحدود السودانية الحبشية وإقليم البوغوص . ولما طلب الباب العالى من الحكومة الإنجليزية تفسيرات رسمية عن هذا النشاط ردت

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى ٢١ من مايو سنة ١٨٨٤
F.O. 141/190. No 270.

وزارة الخارجية الإنجليزية بأنها لا تستطيع مناقشة المسائل المصرية مادامت المسألة السودانية باقية بغير تسوية . وكانت انجلترا تريد أن ترث هى والحبشة أملاك مصر والدولة العثمانية على البحر الأحمر وطلبت من السلطان أن يوافق على منح ميناء مصوع ليوحنا الرابع . أما بقية الموانى فقد وضعت انجلترا شروطاً لعودتها إلى تركيا يتنافى قبولها مع استقلال الدولة العثمانية ومع المعاهدات التى تضمن سلامة أراضيها .

أرسلت السلطات البريطانيــة فى القاهرة الميجر كتشنر للقيام بأعمال المخابرات فى شمال السودان علاوة على تعيينه «مندوباً للخديو » للمفاوضة مع البشاريين والقبائل الأخرى المحلية ، وكان أول تقرير له فى منتهى الأهمية ، إذ أنه أعلن فى يوم ١٦ يونيو سقوط بربر فى أيدى الثوار منذ تسعة أيام .

أصبح اتصال غردون مقطوعاً تماماً بالعالم الخارجى وازداد حصار الثوار للخرطوم نفسها .

قررت الحـكومة البريطانية إرسال اللورد نورثبروك إلى مصر لدراسة الحالة المالية فيها . وخشيت انجلترا أن يعتقد الخديو أن لهذا المندوب سلطة مناقشة مسـائل البحر الأحمر وهرر فأسرعت وأبلغت مصر أن امتداد الحـكم المصرى على المناطق البعيدة لا يتمشى مع مصلحة شعب مصر ذاكرة « أن مصر لم يكن لها ولن تـكون لها الموارد المـالية أو القوات العسكرية

الكافية لتبرير توسع أراضيها فيما وراء حدودها التى هى الصحراء الكبرى فى الجنوب ، ولذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة (الملكة) تؤمن بأن النصيحة التى أعطتها لصاحب السمو (الخديو) بالانسحاب من السودان كانت معقولة وضرورية ، وأنه ليس لديها النية مطلقاً فى إعادة التفكير فى هذا القرار[1] » . أما سواحل البحر الأحمر وخليج عدن فإن بريطانيا كانت حريصة على أن تضع قدمها فى تلك المناطق فكان الأميرال هيويت قد وقع معاهدته مع يوحنا ملك الحبشة وكان الماجور هنتر يجمع التوقيعات على معاهدات الحماية من رجال القبائل المحيطين بزيلع وبربرة ، وكان يرتب الإخلاء الإجبارى لحاميات مصر وسلطاتها من سواحل خليج عدن ومن هرر . أما فيما يخص سودان وادى النيل فإن حكومة لندن قد صممت أخيراً على إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى لإنقاذ غردون المحاصر فى الخرطوم .

---

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى ١٥ من أغسطس سنة ١٨٨٤
F.O. 141/191. No 379.

الفصل الثامن

حملة الإنقاذ

مناورات الأحزاب البريطانية :

كانت انجلترا منذ إرسالها غردون إلى السودان تخشى تدخل فرنسا فى الشئون المصرية ، الأمر الذى يهدد الموقف الدولى . ولقد كان من الممكن استغلال أى كارثة عسكرية تقع فى الخرطوم أو غيرها أو أى مذبحة يذهب ضحيتها بعض الأوروبيين لمهاجمة السياسة الإنجليزية فى السودان خصوصاً بعد قرار الإنجليز الخاص بترك هذه البلاد للفوضى ولتجارة الرقيق . ولقد اتهم القنصل البريطانى فى باريس المسيو بارير قنصل فرنسا العام فى القاهرة بالعمل على حث دولته على اتخاذ موقف إيجابى فى المسألة المصرية وبحث المصريين على اتهام انجلترا بكل ما نزل بمصر من مصائب ، ناصحاً لهم طلب المعونة من فرنسا مذكراً إياهم فى كل مناسبة بأن انجلترا كانت تجبر مصر على دفع تكاليف جيش الاحتلال حتى تمنعها من المحافظة على مركزها فى السودان . وأخيراً فإنه كان قد فسر هزيمة الجنرال بيكر على أنها مظهر من مظاهر ضعف

انجلترا الذى يسهل أى تدخل فرنسى فى شئون مصر[1] .

وكان موقف الوزارة البريطانية سيئاً فى انجلترا نفسها خصوصاً وأن المحافظين قد استغلوا مسألة غردون لمهاجمة وزارة حزب الأحرار . وكان الموقف من الدقة بمكان خصوصاً وأن الجناح الراديكالى فى حزب الأحرار نفسه كان معاديا لفكرة تحمل انجلترا لأية أعباء مالية أو مجهودات عسكرية . ورغم ذلك فإن وزارة جلادستون كانت هى التى اختارت غردون الذى هددت كل برقية من برقياته سياسة الحكومة ، وأعطت المحافظين أسلحة جديدة يحاربون بها حزب الأحرار . حقيقة إن الوزارة كانت قد أعلنت عند اختيارها لغردون عدم تحمل أى مسؤولية ناتجة عن هذا العمل الجديد أو أى كارثة قد تقع أو يتسبب فيها ذلك القائد وهو فى خدمة الحكومة الخديوية . ولكن الواقع أن هذه المسؤولية بقيت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية . عمل المحافظون على الاستفادة من برقيات غردون لمهاجمة الوزارة ومحاولة إخراجها من الحكم . ولم تحاول المعارضة بحث برقيات غردون ومعرفة ما إذا كانت تتضارب بعضها مع بعض ، ولكنها ادعت أنها تؤيد الجنرال تأييداً تاماً ، ونادت بإجابة طلباته كاملة بينما انتقده حزب الأحرار ، لأنه عمل على قلب سياسة الحكومة بعد

---

(1) **NEWTON, Lord Lyons. London, 1913. p. 323.**

أن قبل تنفيذ هذه السياسة . وهذا هو السبب الذى جعل المحافظين يدعون أن حزب الأحرار قد ضحى بغردون ، وعملوا بطبيعة الحال على الاستفادة من ذلك فى مناوراتهم البرلمانية وأمام الرأى العام .

ما أن تأكد جرانفيل أن غردون يتصرف بطريقة تتعارض تمام التعارض مع تعليماته ، حتى اقترح على الوزارة استدعاءه إلى لندن ، وطالب على الأقل إبلاغ غردون أنه سيكون مسؤولا شخصياً عن كل امتداد لإقامته فى الخرطوم . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذا الموقف . وكانت الوزارة نفسها تشهد تيارين واتجاهين مختلفين فى داخلها : فكان البعض يعتقد بضرورة إرسال حملة إنقاذ للخرطوم خصوصاً بعد أن حرموا على غردون ترك السودان بطريق الجنوب ، وكان البعض يشعر بأن غردون لم ينفذ التعليمات الرسمية ، وأن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل أى مسئولية تجاهه ، وكان هذا القسم الأخير يقول إن غردون قد أرسل لإخلاء حاميات السودان ، وأنه قد بقى هناك لتنفيذ سياسته الشخصية ، ولا يمكن لحكومة ما أن تضحى بالمال والرجال فى سبيل إنقاذ أى ضابط مهما كان ممتازاً ، من الموقف الناتج عن عصيانه هو ، وعن عدم تنفيذه للأوامر[1] .

---

(1) **FITZMAURICE, Lord Edmond; The life of Granville. London. 1905. Vol. II. p. 388.**

ازداد القلق على غردون فى كل يوم وقام راندولف تشرشل باستجواب الحكومة عن الحالة فى السودان وموقف الحكومة من غردون وسياستها المقبلة تجاه تلك البلاد ، ثم انتقد فشل الحكومة فى إقامة المواصلات بين سواكن وبربر ، ولفت النظر إلى موقف غردون الخطير فى السودان ، وسألها إذا كانت ستبقى غير مكترثة أمام مصير الرجل الذى عقدت عليه الآمال لكى يخرجها من مشكلاتها ، وتتخلى عنه دون أن تحاول القيام بأى مجهود فى سبيله . وواصلت صحف المحافظين الهجوم وأصبح الهياج شاملا وازداد التوتر حتى بين صفوف المؤيدين للوزارة .

أخذت فكرة إنقاذ غردون بحملة عسكرية فى الظهور خلال شهر أبريل سنة ١٨٨٤ ، حينما طلبت الحكومة رأى الخبراء العسكريين فى هذه المسألة . ولقد نصح ولسلى فى ٨ أبريل باتباع طريق النيل — وأشار إلى وجوب وصول القوات إلى بربر قبل ٢٠ أكتوبر لأن غردون لا يستطيع المقاومة إلا إلى ١٥ نوفمبر . ولكن الجنرال ستيفنسون اقترح فى ٤ مايو طريق سواكن بربر . ولقد فضل الجنرال وود من ناحيته صحراء كروسكو ذاكراً أنه لا يمكن استخدام طريق النيل قبل شهر أكتوبر ، ووافق ولسلى على هذا الرأى مقرراً إمكان السير إلى كروسكو فى شهر أغسطس بينما لا يمكن استخدام طريق سواكن قبل شهر سبتمبر . ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من التفكير فى استخدام الكبابيش

لإنقاذ غردون ومحاولة بعض الرؤساء المسلمين فى التنى فى باريس التدخل وإخراجه من الخرطوم على شرط ألا يعود للأراضى المصرية قبل عشر سنوات على الأقل .

وعلى أى حال فإن الحكومة البريطانية قد طلبت من البرلمان التصويت على مصروفات تسمح لها — إن لزم الأمر — باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ غردون . كان ذلك فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، وذكر اللورد هارتنجتون وزير الحربيـة أن الحكومة كانت فى سبيل اتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تحمل المسؤولية .

موقف السلطات العسكرية :

طالت فترة التردد فى لندن نتيجة لعدم اتفاق رجال السياسة مع السـلطات العسكرية على رأى فى الموضوع ، وتفاهم اللورد هارتنجتون مع اللورد جرانڤيل وذكر له أنه من المستحيل الوصول إلى قرار بخصوص دنقلة قبل أن تضع الحكومة سياسة واضحة لإرسال حملة تساعد غردون وحامية الخرطوم على الانسحاب إلى مصر . لم تكن لندن قد استلمت أى رسالة من غردون منذ ثلاثة أشهر ، وكان من الطبيعى أن يسود الاعتقاد بأن مركز غردون قد أصبح خطيراً ، وأن قوات الثوار المحاصرة للعـاصمة السودانية كانت أكثر قوة مما أشيع عنها .

ولم يكن من السهل القيام بعملية حربية على الطريق الموصل من سواكن لبربر لأن إنشاء خط حديدى لا يمكن البدء فيه قبل نهاية فصل الصيف من ناحية ، ولأن قوات عثمان دقنه كانت قد ازدادت عدداً وعُدداً ، بعد سحب قوات الجنرال جراهام من سواكن من ناحية أخرى . ولكن وجود قوة عسكرية فى سواكن سيكون له أثر على الحالة فى جنوب مصر ، وسيساعد على عملية الإنقاذ التى ستسير مع النيل . ورغم الصعاب التى كانت تعترض هذا الطريق الأخير فإن اللورد ولسلى كان يعتقد أن فى استطاعة قوة تبلغ ٦٫٠٠٠ أو ٧٫٠٠٠ جندى — ترسل إلى وادى حلفا فى أول اكتوبر — أن تصل إلى الخرطوم بعد ثلاثة أشهر .

كان غردون قد شرح فى إحدى برقياته الصادرة فى ٢٨ من مارس أن لديه ١٫٤٠٠ قذيفة لمدافع الكروب . فكتب ولسلى إلى جرانفيل بمجرد استلامه لهذه البرقية فى ٢٧ يوليو معلقاً بأنه إذا ما أطلق غردون عشرة قذائف فى كل يوم فلن يبقى لديه فى المخازن إلا ٢٠٠ قذيفة فقط وهى احتياطى غير كاف ويمكن أن ينتهى على هذا المنوال فى ١٧ أغسطس . ماذا سيعمل غردون إذن ؟ . كانت داوريات النيل متوقفة على وجود قذائف المدفعية ، وكانت أهم ميزة لغردون على الثوار هو تمكنه من «تنظيف» الجهات المحيطة بالخرطوم بنيران مدفعيته . ولما كان من الصعب على غردون

صناعة هذه القذائف محلياً فى الخرطوم فسيكون من شبه المؤكد أن يقتله الثوار أو يحتفظوا به أسيراً بمجرد انتهاء قذائف مدفعيته . سيضحى بغردون فى الحالة الأولى ، وفى الحالة الثانية ستضطر انجلترا إلى تجهيز حملة مماثلة « لحملة الحبشة » لـكى تفك أسره . وعلى العكس من ذلك فإن حملة صغيرة ترسل من الآن ستغنى عن كل مصاعب المستقبل .

ولم يكن معنى هذا بأى حال من الأحوال هو مجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل كان هدف الساسة البريطانيين والرجال العسكريين هو الوصول إلى الخرطوم ثم اتباع ما يتراءى لهم بعد ذلك فى هـذا الإقليم وفى مديرية دنقلة وشرق السودان ، وكان يلزمهم لتنفيذ سياستهم وصول قواتهم إلى الخرطوم . وسنلاحظ أن انجلترا ستتدخل بقوات « بريطانية » فقط فى تلك الحملة المقبلة .

وعلى أى حال ، فإن الحـكومة البريطانيـة قررت أخيراً إرسال حملة إلى دنقلة ، مع نية السير حتى الخرطوم . ووافق البرلمـان على الاعتمادات اللازمة(١) ولـكن السلطات العسكرية واصلت مناقشتها ، ووافق هارتنجتون على طريق النيل الذى كان

---

(١) مبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى — انظر : —

S.P. Army Estimates. Vol. XLVIII, (1884). Relief of Gen. Gordon. p. 459.

ولسلى قد أوصى به ، واختار هذا القائد لقيادة الحملة . كان على هذه الحملة أن تزحف حتى دنقلة ، ثم تتقدم حسبما تقضى الظروف بذلك . وكان كل من كتشنر والجنرال ستيفنسون قد أوصوا بعبور صحراء البيوضة بسرعة وبوحدة صغيرة حسنة التدريب والتنظيم ، ولكن وزارة الحربية رأت أن فرص نجاح هذه الخطة ضعيفة ، وأن أخطارها قد تكون جسيمة وأن هزيمتها قد تؤدى إلى نتائج فى منتهى الخطورة . وهكذا تقرر إرسال حملة « البواخر » التى تدل تكاليفها على أنها ليست لمجرد إخراج غردون من الخرطوم بل محاولة البقاء فى العاصمة السودانية بعد الوصول إليها .

جاء قرار الحكومة البريطانية بعد تأخير ، ولكنه كان قراراً هاماً جسيم العاقبة ، خصوصاً فى وقت توترت فيه العلاقات مع روسيا بشأن آسيا الوسطى ، وظهرت الحرب مع روسيا وكأنها على الأبواب ، وساءت فيه علاقات انجلترا مع ألمانيا ، وتعقدت المسألة الإيرلندية .

كان إرسال حملة للسودان يشتمل ضمناً على قرار بإعادة فتح هذه البلاد مع كل ما يدل عليه ذلك من مسؤولية ، ولم يكن الوقت ملائماً لكى ترحب حكومة لندن بهذه المسؤولية الجديدة وفى ذلك الجو من العلاقات الدولية .

حملة الجنرال ولسلى :

عينت انجلترا الجنرال اللورد ولسلى قائداً عاما فى مصر ، وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ستيفنسون قائد عام جيش الاحتلال البريطانى بإعطائه كل معونة ممكنة . وصل اللورد ولسلى إلى القاهرة فى ٩ سبتمبر ، وكانت معظم القوات المصرية فى ذلك الوقت على الحدود ، عاملة على تحصين أسوان وكرو سكو ووادى حلفا . فأصدر ولسلى أمره إلى الجنرال وود سردار الجيش المصرى بالاضطلاع مع رجاله بعبء التشهيلات للحملة الجديدة .

وصل ولسلى إلى وادى حلفا مصحوباً بأركان حربه فى يوم ٥ أكتوبر وقرر البقاء فيها لمدة شهر قبل سفره إلى دنقله . وفى يوم وصوله استلم تقريراً من الميجر كتشنر ، يذكر فيه أن الكولونيل ستيوارت مساعد غردون فى الخرطوم قد ضرب بربر بقنابل مدفعية إحدى بواخره التى كانت تحمل أربعين جندياً وأن البواخر الأخرى المصاحبة لها قد اضطرت إلى العودة إلى الخرطوم ، أما هذه الباخرة فإنها اصطدمت بالشاطئ على بعد يومين من مروى واضطر راكبوها للنزول منها مما نتج عنه قتل ستيوارت وصحبه بعد مهاجمة الأهالى لهم . وكان من نتيجة ذلك أن وصلت تعليمات برقية من لندن بعد ثلاثة أيام إلى ولسلى تشرح له أن هدف حملته الرئيسى هو مساعدة الجنرال غردون على ترك

الخرطوم ، فعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك . ولقد أصرت هذه التعليمات على ضرورة تحديد ولسلى لعملياته إلى أقصى درجة ممكنة . وكان عليه أن يتذكر جيداً أن سياسة الحكومة البريطانية هى العمل على إنهاء سلطة مصر على السودان . كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين — غير الزبير — للمحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحة فى النيل ، والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الثوار ، وعدم تشجيع تجارة الرقيق[١] .

أمر ولسلى مدير دنقلة بالسير فى أقرب وقت ممكن صوب مروى ويعمل كل ما فى وسعه لكى يصل إلى تحرير الأوروبيين الذين قد يكونون قد وقعوا أسرى فى أيدى الأهالى هناك . وكان على هذا المدير أن يحاول إغراء رجال القبائل على افتداء الأسرى الأوربيين بمبلغ من المال . ولكن وقت العمل كان قد انقضى وأبرق ويلسون فى يوم ٢٠ أكتوبر أن الأهالى قد رأوا جثثاً تعوم فى النيل منذ ثلاثة أسابيع[٢] . وهكذا لم يكن فى استطاعة أى عملية حربية أن تعيد هؤلاء الأوربيين .

---

(1) MACMICHAEL. Sir Harold ; The Sudan. London, 1954. p. 46.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢١ من اكتوبر سنة ١٨٨٤

F.D. 141/200. Tél. No 647.

ولقد اعترضت عقبات كثيرة وجسيمة طريق النيل هـذا . فـكانت الحملة تحتاج إلى ٨٠٠ سفينة ذات غاطس مسطح لنقل الجنود حتى مروى وكانت تحتاج إلى عدد كبير من الجمال للنقل ولمهمات الاستطلاع فى الصحراء صوب الخرطوم ثم كان على الرجال (المصريين) أن يقوموا بجرها فوق الشلال . بدأ ركوب الجند فى السفن فى أول نوفمبر[١] ولـكن سرعان ما ظهرت مصاعب جديدة وهى نقص كمية الفحم اللازم لتسيير هذه السفن مما تسبب فى تعطيل جديد لمدة ثلاثة أسابيع .

وفى أثناء ذلك الوقت وصل الجنرال ولسلى إلى دنقلة فى يوم ٣ نوفمبر وقرأ فى اجتماع رسمى فرماناً صادراً من الخديو وموجهاً إلى المديرين والعلماء والقضاة والوجهاء والتجار وشيوخ القبائل فى السودان يعلنهم فيه أنه قد عين قائداً عاماً للقوات البريطانية المرسلة للسودان وأنه قد حصل على تعليمات من الخديو وصار من الواجب عليهم إطاعة أوامره[٢] .

وصلت القوات متتابعة إلى كورتى ثم أصدر ولسلى أمره إلى الجنرال ستيوارت فى يوم ٣٠ ديسمبر بالتقدم فى الصحراء جنوب

---

(1) COLVILLE ; Official history of the Soudan Campaign. Vol. I. p. 182.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ وملحقاتها — F.O. 141/195. No 1047

شندى ثم صوب المتمة على النيل حيث كان يأمل أن يصل بعد أسبوع . ولـكنه اشتبك وهو على بعد ٢٣ ميلاً من هذه القرية فى قتال مع قوة من الثوار من بربر والمتمة وأم درمان تبلغ حوالى ١٠٫٠٠٠ رجل . ولـكن هذه المعركة المسماة أبو طليح لم تمنع الإنجليز من التقدم صوب الخرطوم .

تسلم الـكولونيل ويلسون قيادة هذه القوة البريطانية المتجمعة قرب النيل وشاهد فى يوم ٢١ يناير سفن غردون الأربعة التى كانت قد حضرت لطلب الإنقاذ والنجدة . ولـكن الإنجليز أضاعوا ثلاثة أيام فى سحب هذه السفن فوق الصخور فى الشلال السادس وما أن وصلوا إلى قرب جزيرة توتى حتى تأكدوا من عدم وجود أى علم يرفرف على سراى الحاكم العام فى الخرطوم . وبعد قليل هاجمت نيران مدفعية الثوار السفن المصاحبة للقوة الإنجليزية . كانت الخرطوم قد سقطت فى أيدى الثوار فى يوم ٢٦ يناير — وهكذا وصلت النجدة متأخرة .

أما الجنرال السير ايفيلين وود الذى كان قد استلم أوامر ولسلى — بعد قتل استيوارت وقبل وصول أنبـاء سقوط الخرطوم — لتنظيم انسحاب الجنود ، فإنه قابل القوة الإنجليزية فى منتصف الطريق عائدة من الخرطوم مؤكدة سقوطها فى أيدى

السودانيين . لم يكن هناك أى مجال للقيام بأى عملية هجومية خصوصاً وأنه لم يبق للإنجليز إلا ٣٢ جملا من ٢٠٠ر٢ . وكان على الجنرال وود أن يعتنى بالجرحى وبمخازن الإمداد والتموين بين رجال منهوكى القوى وفى حالة لا يحسدون عليهـا من الروح المعنوية .

الفصل التاسع

سقوط الخرطوم

ثبات الحامية المحصورة :

ازدادت حماسة الثوار أثناء محاصرتهم للخرطوم عندما بلغتهم أنباء غزو شرق السودان فى شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، وتقدم حملة الإنقاذ صوب الخرطوم فى نهاية ذلك العام . وكان هذا الهجوم المضاد من جانب القوات البريطانية فى شرق السودان وشماله علاوة على تأخير إعدادات حملة الإنقاذ مما ساعد على تقوية روح الكفاح عند أنصار المهدى ومما أدى إلى سقوط الخرطوم فى أيديهم كمرحلة نهائية فى انتصارات الثورة .

ولقد كان الثوار يعرفون أخبار مصر وحالتها وأخبار تحركات القوات البريطانية والتغيرات فى الموقف الدولى عن طريق وكلائهم الخصوصيين . وكان هؤلاء الوكلاء يراسلون الثوار بانتظام من مصر ومن فرنسا وإنجلترا وذلك عن طريق القاهرة وبنغازى . كما أن عدداً من شيوخ السودان الذين أعطوا معلومات وبيانات عن « العصاة » إلى الميجر كتشنر لم يكونوا

أكثر من وكلاء معتمدين من زعيم الثورة السودانية ، وكانوا يقومون بذلك لضمان وصول معلومات معينة إلى السلطات الإنجليزية . وكان شيوخ شمال السودان قد تسلموا توجيهات معينة لمواصلة اللعب على الطرفين ، فكان عليهم أن يتركوا قوات ولسلى تتقدم فى داخلية البلاد حيث أنهم كانوا يرغبون فى أن يوقعوا بها نفس المصير الذى أوقعوه بحملة هيكس . ويذكر أحد الخطابات التى كتبها أحد هؤلاء الوكلاء أن عرب طرابلس والبحيرة الشرقية كانوا كلهم مع المهدية ، وأن رياض باشا وشريف باشا ومصطفى فهمى باشا وسليمان أباظه باشا وعدداً كبيراً من رجال الدولة كانوا متفقين على خلق المصاعب أمام الإنجليز ، ولم يكونوا ينتظرون إلا اللحظة المواتية لكى يعلنوا تأييدهم للثورة السودانية . وأخيراً فإن الموقف الدولى فى ذلك الوقت لم يكن على خير ما تشتهى انجلترا(١) .

تنتهى مذكرات غردون فى يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، ولذلك فإن المصدر الوحيد الذى نملكه عن الأيام الأخيرة للحصار وعن سقوط الخرطوم هو الكتاب الأزرق الذى نشرته انجلترا

---

(١) انظر محفوظات عابدين : السودان ١ / ٦ - ٢ خطاب مفصل فى غاية الأهمية وقع عفواً فى أيدى السلطات المصرية الإنجليزية على الحدود — ولا يعرف كاتبه . ويظهر أنه صادر من شخصية مسلمة تعيش فى إحدى دول الغرب .

فى عام ١٨٨٦ والذى قام الميجر كتشنر بجمع معظم مادته ، مما لا يعطى كبير الثقة فى نقط معينة . أما دقائق المقاومة التى قامت بها الحامية فإننا نستطيع أن نعرفها من محاضر جلسات محاكمة الـكولونيل حسن بك بهنساوى .

إن تقرير الماجور كتشنر رغم صدقه فى المجموع مخطىء فى دقائق وتفاصيل كثيرة ، ويرجع ذلك إلى أنه قائم على شهادات تتفاوت درجة معرفة القائمين بها أو درجة حيادهم . ولم يكن فى مقدور كتشنر إلا أن يكتب ما سمع أو ما أراد هو أن يكتبه ، وكانت وسائل استعلاماته ضحلة وغير متينة بشكل يلفت النظر . وعلاوة على ذلك فإن شخصية كاتبه تظهر فيه بوضوح فلا نجد فيه مثلاً أى كلمة ثناء أو شـكر أو كلمة مخلصة للمدافعين عن الخرطوم سواء من المصريين أو السودانيين ، والذى كان ولاؤهم وإخلاصهم يشهدان لهم بالبطولة . وعلى العـكس من ذلك نجد كتشنر يكتب فى نهاية تقريره بفصاحة (بريطانية) ظاهرة أن حصار الخرطوم الشهير قد دام ثلاثمائة وسبعة عشر يوماً ، وكانت هذه المقاومة النبيلة نتيجة ثبات أحد الإنجليز وقوة شخصيته[١] .

أما المصدر الآخر عن سقوط الخرطوم فهو عبارة عن الوثائق المجموعة لمحاكمات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان . فـكان

(1) DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 158

على هؤلاء الضباط والجنود بمجرد وصولهم إلى القاهرة أن يمروا بوزارة المالية لتسوية معاشاتهم أو لدفع رواتبهم المتأخرة « وهناك أنشئت إدارة لبؤساء السودان ، وكان على كل فرد أن يمر بها . . وكان على كل منهم قبل تسوية حالته أن يذكر كل ما يعرف عن سقوط الخرطوم وعن سلوك الواحد والآخر ، وعن خيانة فرج باشا أو حسن بك . . وكان كل من هذين الضابطين يقود نصف خط الدفاع المقام إلى الجنوب من الخرطوم والذى كان استيلاء الثوار عليه فجأة قد تسبب فى سقوط المدينة[1] » . كتبت هذه الإدارة ١٩٥ تقريراً . ولم يصل حسن بك بهنساوى إلى القاهرة إلا بعد فترة وذلك فى إبريل سنة ١٨٨٧ . كان هذا الضابط قائداً للآلاى الخامس المصرى فى الخرطوم ، وحضر إلى مصر بعد أن أمضى ٢٤ سنة فى السودان وعشرين شهراً أسيراً لدى الثوار . فوجد نفسه بمجرد وصوله يقدم إلى المحكمة العسكرية متهماً بالخيانة . اتهموه بتسليم مدينة الخرطوم للمهدى . وكانت هذه المحاكمة[2] مجالاً للإدلاء بشهادات متفرقة عن سقوط الخرطوم . وأظهرت أنه بينما كانت الحامية المريضة العليلة باقية على ولائها ولم يكن لديها ما تقتات به إلا الصمغ العربى كان المهدى يفتح معسكره ومخازن

---

(١) المراجع السابق — ص ١٦١ .

(2) **BORELLI, Octaue Bey ; Le chute de Khartoum, 26 Janvier, 1885 ; procès du Colonel Hassan Bey Benhassaoui, Juin—Juillet 1887. Paris, 1893.**

تموينه للهاربين من الحامية . ورغم أنه كان يجبرهم على إعلان اعتقادهم فى المهدية فإنه كان يتركهم أحياء . وبالرغم من ذلك لم يقبل على الهرب منهم إلا القليل . ولقد كان فى استطاعة الميجر كتشنر أن يعترف لهم بذلك خصوصاً وأن مسألة الواجب هنا كانت مسألة معقدة لأنها كانت تجبر الجندى على إطلاق النار على قريب أو زميل له ، وتجبره على تنفيذ أمر قائد أجنبي لا يتورع عن إهانة مصر والمصريين وأخيراً فلم يكن هناك أى أمل فعلى فى جدوى المقاومة التى أصبحت فى ذلك الوقت نوعاً من الانتحار ليس له أى داع .

وعلى أى حال فقد اشترك عدد من كبار الضباط الإنجليز فى تلك المحاكمة ثم حكموا بأنه إذا كانت قد وقعت حوادث إخلال فردية داخل حوائط الخرطوم فإنه لم تكن هناك أى خيانة وأن رجال غردون البسطاء من المصريين والسودانيين الموالين لمصر قد قاسوا معه أشد أنواع القاساة دون أن يثوروا . « وسواء منهم الأحياء أو الأموات فكلهم جدير بالانتساب إليه[1] » . وإنا لنتساءل هنا صراحة عما إذا كان هو جديراً بالانتساب إليهم .

سقوط المدينة :

كانت وسائل الدفاع الطبيعية لمدينة الخرطوم هى النيلين

---

(1) DUJARRIC, Gaston ; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 159.

الأبيض والأزرق من الشمال الغربى والشمال الشرقى . أما الجبهة الجنوبية ، فكانت مغطاة فيما بين هذين النهرين ولمسافة تسعة أميال تقريباً بخط دفاع يتألف من خندق ثم جسر إلى الداخل منه عمل بالأتربة التى استخرجت من الخندق الذى وصل بين فرعى النيل وأصبح مملوءاً بالمياه والأوحال . وكان مجموع هذا الخط الدفاعى يلتف حول المدينة فى شكل نصف قوس ينبعج نحو الجنوب . وكانت تحيط بالمدينة أربع طوابى وأخرى على الخط الدفاعى . ولم يكن من بين الـ ٢٤٠ر٥ رجلا الذين يكونون قوة الحامية فى آخر أيام الحصار إلا أربعة آلاف من الجنود النظاميين ، وكان هناك أربعة آلاف رجل على خط الدفاع الجنوبى وحده بما فى ذلك ألف من الأهالى المتطوعين . « كان الجميع منهوكى القوى من التعب والجوع والأمراض ، إذ لم يكن هناك ما يصلح للأكل فى الخرطوم منذ أسابيع عديدة » . ولقد أعلن أحد الضباط أنهم كانوا يأكلون الماشية التى أخذوها من أعمالها فى الزراعة ، وذلك قبل سقوط المدينة بشهرين ، ثم أخذوا يأكلون الجلد والصمغ . وكان هذا الصمغ يتسبب فى الإمساك للبعض ، وأصاب البعض الآخر بمرض الدوسنتاريا . وانتهى الأمر بغليه قبل الأكل . وقد اعترف هذا الضابط أن نصيبه كان الدوسنتاريا . وكانت السلطات توهم الرجال أن الجيش الإنجليزى سيصل من يوم إلى آخر ، وكان الضباط ينشرون هذه

الأخبار كى يرفعوا الروح المعنوية بين الجنود . وكان غردون نفسه يبذل كل مجهود ممكن حتى يقنع رجاله بذلك . فكثيراً ما تحدث الرجال عن برقيات تعلن قرب وصول الإنجليز ، وفى بعض الأحيان كان البعض يدعى أنه قد رأى دخان البواخر التى تقلهم (١) .

كتب غردون فى هذا الجو الغريب إلى السير ايفيلين بارنج مذكراً إياه أن وزير الخارجية البريطانية قد أرسله للخرطوم لكى يكتب تقريراً عن الحالة السائدة فى السودان طبقاً لتعليمات ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنه قد عهد للكولونيل ستيوارت بحمل هذا التقرير بعد أن انتهى من كتابته . وذكر أن علاقته مع كل من وزير الخارجية البريطانية ومع القنصل العام فى القاهرة قد أصبحت منتهية فلن يعتبر نفسه خاضعاً لهما بعد الآن وأظهر رغبته فى إعادة المبالغ التى استلمها من وزارة الخارجية البريطانية ، وأخلى نفسه من كل مسئولية فى حالة ضياع التقرير ذاكراً أن ليس لديه صورة منه . وأبحر ستيوارت وباور فى الباخرة « عباس » حاملين تقرير غردون . وكان نصيب المندوبين أن قتلهما الثوار وأتلفوا باخرتهم . وكان وقوع تقرير غردون وأوراقه التى تعطى تفاصيل

---

(١) شهادة السيد افندى أمين — بكباشى — انظر

BORELLI, Octave ; La chute de Khartoum. Paris, 1893. p. 45 et 58.

عن حالة التموين والإمداد والذخائر بالخرطوم فى أيدى الثوار أكبر مساعد لهم على حساب الفترة التى تستطيع العاصمة أن تقاوم فيها .

ولقد نشر غردون بلاغا فى ٦ يناير يسمح فيه لكل من رغب فى ترك الخرطوم من الأهالى بحرية الخروج منها . فقرر كثير من الأهالى رغبتهم فى الخروج . وكتب غردون خطاباً للمهدى يطلب منه فيه رعاية هؤلاء الأهالى وإطعامهم . لم يبق فى العاصمة السودانية إلا ١٤٫٠٠٠ نسمة وكان قد خرج منها ١٥٫٠٠٠ ومات ٥٫٠٠٠ من الجوع والمرض .

ولم يكن الجوع وحده هو الذى قضى على قوة رجال الحامية ، إذ أنهم كانوا منهكين من التعب . كان عددهم ٨٫٦٦٥ فى شهر اكتوبر سنة ١٨٨٤ بما فى ذلك الأهالى المتطوعون والقوات غير النظامية ، ولكن عددهم أخذ فى التناقص حتى وصل إلى ٥٫٢٤٠ فى شهر يناير سنة ١٨٨٥ . كانت الأمراض قد قضت على الكثيرين منهم . أما رجال حامية أم درمان فإنهم كانوا قد اضطروا للتسليم للثوار . وكان استمرار ضرب المدينة والطوابى بالمدفعية مما أسهم فى زعزعة الروح المنوية فى ظل الجوع والتعب . أما الثوار فكانوا يعسكرون فى ثلاث نقط حول المدينة ، وكان لديهم سبع بطاريات ، وكانت وحدات مدفعيتهم المقامة إلى الغرب

وإلى الجنوب من المدينة تشتمل على ١٦ مدفعاً على الأقل بينهـا عدد من مدافع الـكروب . وأصبح ضرب المدينة بقنابل المدفعية أمراً يتكرر يومياً فى خلال شهرى ديسمبر ويناير . ورغم ذلك فإن الضباط كانوا يواصلون التفتيش على الخط الدفاعى ليلا ونهاراً لأنه كان مهدداً تهديداً واضحاً . ولـكن القوة أخـذت تعوز الرجال من جنود ومتطوعين للذهاب إلى مواقعهم ، وكان من الطبيعى ألا تستمر المقاومة بهذا الشكل لمدة طويلة .

أخذت هجمات الثوار تزداد شدة وبأساً فى نفس الوقت الذى وهنت فيه قوى الحامية . وكان المهـدى يعرف سوء الحالة فى الخرطوم فعرض على غردون شروط التسـليم . ولـكن الجنرال رفض هذا العرض لاعتقاده بقرب وصول حملة الإنقاذ البريطانية . وأخيراً نجد أن عدداً كبيراً من الرجال قد وهنت قواهم فى ليلة ٢٥ يناير ، ولم يستطيعوا الذهاب إلى مواقعهم مما اضطر بعض الأهالى إلى حمل السـلاح ، وأخذ أماكنهم على الاستحكامات . وكانت هذه هى حال العاصمة السودانية وحاميتها وأهاليها عندما هجم عليها الثوار فى يوم ٢٦ من يناير قبيل شروق الشمس ، وكان الهجوم شديداً ومركزاً على خط الدفاع الجنوبى خصوصاً على طرفيه غير المحصنين وعلى نقطة ثالثة كان الثوار قد ردموا الخندق فيها وألقوا عليها السقالات ، وكانت تواجه الباب الوحيد الذى

يمكن الدخول منه من هذه الناحية[١] .

وعندما دقت نوبة « كبسة » قام من كان فى قدرته القيام ، أما الباقون فقد بقوا فى أماكنهم ممددين[٢] .

أسرع الثوار وهم يصرخون مارين فوق الجنود الذين كانوا يحرسون النيل الأبيض ، ثم طرقوا الألاى الخامس من الخلف . كان جنود هـذا الألاى يطلقون النار فى أول الأمر إلى ناحية النيل الأبيض على يمينهم ولـكن سرعان ما وجدوا أن العدو الذى كان يسير مع هذا الخط قد أخذ فى مهاجمتهم من الخلف ، فاضطرت السريتان الثالثة والرابعة إلى تشكيل مربع « وقاوموا حتى النهاية » ، أى إلى أن دخل الثوار بين جنود هذا المربع ، فتجمع الجنود وأخذوا يتقهقرون صوب مكان الألاى الرابع . وعلى أى حال ، فإن ذلك لم يستغرق وقتاً طويلا ، لأنه سرعان ما اندمج الثوار بين الجنود والأهالى وسادت الفوضى ثم تلتها مذبحة ، وقبض الثوار على من بقى حياً[٣] .

---

(1) DUJARRIC, gaston; L'Etat Maldiste du Saudan. Paris, 1901. pp. 166—168.

(٢) شهادة اسماعيل اغا حسن الطوبجى – بكباشى باشبورق باشنجى آلاى – انظر BORELLI, Octave ; La chute de Khartoum. Paris, 1893. p. 132.

(٣) شهادة سيد أحمد افندى عبد الرازق – ملازم أول – ٤ جى بلوك – باشنجى آلاى . المرجع السابق ص ١٠٥

وقام الثوار بقتل غردون مع عدد كبير من رجال الحامية .
وتحدث الإنجليز عن غردون ووصفوه بأنه « شهيد » ! وذلك تمهيداً للثأر له من السودانيين ، ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة الرأى العام لكى يسمح للحكومة فى يوم من الأيام بإرسال جنودها البريطانيين إلى الخرطوم والاستيلاء على السودان .

رد الفعل فى بريطانيا :

خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يتسبب عن سقوط الخرطوم زعزعة سلطة الخديو فى مصر ، فطلبت من قنصلها العام فى القاهرة أن يبلغ الخديو أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة البريطانية له ، وأن هذه الحكومة قد منحت اللورد ولسلى جميع السلطات اللازمة لمواصلة العمليات الحربية ، وأنها سترسل إليه كل ما يطلبه من مدد سواء أكان ذلك لإرسال قوات عسكرية إلى سواكن وبربر أو لأى غرض آخر يطلبه . وأعلنت حكومة لندن كذلك أنها لن تدخر وسعاً لإنقاذ غردون فى حالة ما إذا كان حياً . وما كان من الخديو إلا أن قدم شكره إلى الحكومة البريطانية على تأييدها له فى تلك الأزمة الوطنية التى كانت تدل على قرب وقوع كارثة .

أما فى لندن فإن مسؤولية الوزارة قد ظهرت بشكل واضح

بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم وبدأ رجل الشارع يحتقر المسؤولين ويتهم الحكومة ، وخصوصاً جلادستون الذى لم تكن مسؤوليته فى حقيقة الأمر أكبر من مسؤولية غيره . ولقد فقد جلادستون جزءاً كبيراً من حب الجمهور له بسبب سقوط الخرطوم ، وانتهزت الملكة فكتوريا التى كانت تتهمه بالإسراع فى تفريق إمبراطوريتها هذه الفرصة واتهمته علناً بأنه قد قتل غردون .

حاول جلادستون الدفاع عن نفسه وإبعاد مسؤولية سقوط الخرطوم عن كاهل الوزارة فذكر أن سير جزء كبير من قوات ولسلى بجوار النيل لكى تحتل بربر حسب توجيهات غردون نفسه قد تسبب فى تأخير وصولها . وقد كان من المستحيل حتى إذا سارت بسرعة أكبر معرفة تاريخ محدد قاطع لوصولها للخرطوم ، وذلك بسبب الأحوال المحلية للملاحة فى النيل . وهكذا نرى أن جلادستون قد وضع مسؤولية سقوط الخرطوم على « المستشارين العسكريين » للملكة ، وهم الذين كانوا قد فشلوا فى الاتفاق على اختيار طريق تسير فيه الحملة سواء مع النيل أو من سواكن إلى بربر ، مما تسبب فى تأخير اتخاذ قرار فى الأمر بشكل واضح . وعلى أى حال فإن ظروف السودان المناخية فى تلك الفترة من فترات السنة كانت ستعمل حتما على تأخير تنفيذ المشروع . ولكن كل ذلك لم يمنع القوات البريطانية من تنفيذ الأوامر الصادرة إليها .

أما فى مسألة سقوط مدينة الخرطوم بالذات فإن جلادستون قد رفض أن ينسب ذلك إلى انتهاء وسائل الدفاع ، ورجع فى تلك المسألة إلى ما أشيع عن وقوع خيانة بين رجال الحامية المصرية هادفاً بذلك إلى رفع المسؤولية عن كاهل القوات والسلطات البريطانية . وأخيراً فإن جلادستون قد أعلن أن المسؤولية البريطانية الوحيدة الحقيقية هى حماية مصر نفسها عند الحدود مع عدم التدخل فيما وراء الصحراء الجنوبية[١] .

ولقد حاول جلادستون فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥ أن يخلى الحكومة من مسؤوليتها أمام البرلمان ولكنه لم ينجح فى دفع مشروع القرار الذى تقدم به المحافظون إلا بـ ٣٠٢ صوتاً ضد ٢٧٣ ، أى أن الأغلبية الحكومية قد نقصت إلى ١٩ صوتاً فقط . وعلى أى حال فإن سقوط الخرطوم كان هو السبب الأساسى والرئيسى لسقوط وزارة جلادستون الثانية ، وأكبر ممهد لحزب المحافظين الذى تولى الحكم للبقاء فى الوزارة مدى عشرين عاماً مستمرة تقريباً .

---

(1) MORLEY, Sir John ; The life of Gladstone. London, 1903. Vol. III. pp. 167—168.

الفصل العاشر

محاولة الاحتفاظ بدنقلة

مهمة الأمير حسن :

بينما كان اللورد ولسلى فى طريقه لنجدة غردون سنحت فرصة للسير ايفيلين بارنج لكى يظهر هذه الحملة أمام كل من المصريين والإنجليز على أنها تخدم مصالح الخديو قبل كل شىء ، ولكى يحاول إحياء مشروع غردون ومشروعه هو الخاص بإقامة «محمية» بريطانية فى الخرطوم وشمال السودان ، أو على الأقل فى مديرية دنقلة وخاصة بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية الاستفادة من الزبير فى هذا الشأن . فلقد زاره الأمير حسن أخو الخديو فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وعرض عليه أمر تعيينه حاكما عاماً فى الخرطوم . ومعنى هذا أن الخديو ووزارته كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بسلطتهم على الخرطوم بعد أن قبلوا تنفيذ النصيحة الإجبارية الإنجليزية . وكانت هناك حجج كثيرة ومتضاربة بخصوص هذا التعيين ولكن السير ايفيلين بارنج لم يجد مانعاً من تنفيذ هذه الفكرة ، خصوصاً وأن المشوّر على من

يصلح لمثل هذا المنصب لم يكن أمراً هيناً . أى أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة كان يوافق على أن يكون لمصر امتداد فى الأقاليم السودانية تستطيع انجلترا أن تستفيد منه مثل استفادتها من احتلالها لمصر .

ولقد سألت الحكومة البريطانية اللورد ولسلى رأيه فى هذا الشأن ، ولكن رد القائد العام البريطانى لم يصل إلى لندن إلا بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار . أجاب ولسلى فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ معدداً المزايا التى تعود على انجلترا من هذه الفكرة وتنفيذها وخاصة أن الأمير كان قد تعلم فى انجترا . وقد ذكر ولسلى أنه إذا ما أرسله الخديو لكى يبقى مع مدير دنقله لمدة شهر فإن هذا سيكون له نتيجة طيبة جداً . واقترح تعيين الأمير حسن « مندوباً سامياً للخديو لدى القوات البريطانية » ، وهو ما يعطيه سلطات على جميع المديرين والسلطات المدنية فى السودان ، على أن « يتعهد بتنفيذ جميع الرغبات البريطانية قبل تعيينه فى هذا المنصب »[١] .

وهكذا كان هذا القائد الإنجليزى فى شمال السودان يرغب فى أن تظل السلطات مركزة فى يديه على أن يستفيد من البقاء الشكلى لممثل الخديو معه .

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ و ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥
F.O. 141/218. No. 136 and 139.

لم يجد اللورد جرانفيل مانعاً من إرسال الأمير حسن إلى دنقلة حسب الشروط التى وضعها كل من السير إيفيلين بارنج واللورد ولسلى ولكنه أضاف أنه من اللازم أن يشرح له جيداً ألا يعمل على تقييد الحكومة الإنجليزية بأى خطة تسعى إلى إعادة السيادة المصرية على السودان[١] . وكان من نتيجة ذلك أن طالب اللورد ولسلى — وهو الذى كان على اتصال دائم بالأمير وبالخديو — بسرعة إرسال الأمير للسودان لأسباب عسكرية »[٢] .

أما الخديو فقد تظاهر فى بداية الأمر بعدائه للفكرة دون أن يعلن أسباب ذلك ، فربما كان يخشى من أن تتهمه أسرته بإرساله للسودان للتخلص منه . ولكن الأمر انتهى بأن وافق الخديو على الفكرة وكذلك فعل نوبار . وأما الأمير فإنه قد رغب فى فرض شروطه فصرح للسير إيفيلين بارنج بأنه لن يسافر إلى السودان قبل أن يصدر أمر تعيينه لمنصب الحاكم العام أو حكمدار السودان . وبالاختصار فإنه طالب بأن تركز فى يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية ، وذلك فى كل المديريات والأقاليم

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥
F.O. 141/ 220. Tél. No 50 Chiffré

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ١٣ من فبراير سنة ١٨٨٥
F.O. 141/221. Tél No 81.

السودانية ، مع ما يتضمن ذلك من معنى بقاء السودان تحت حكم مصر . ولكنه أراد أن يترك الباب مفتوحاً ، فذكر للسير إيفيلين بارنج فى نهاية مقابلته معه أنه سيسافر على أى حال إلى السودان ، ولكن تعيينه لذلك المنصب سيجعل مهمته أكثر نفعاً . ولم تخف هذه المساومة عن أعين الإنجليز ، وأرادوا الاستفادة منها لبلادهم قبل أى شيء آخر . فشرح القنصل العام البريطانى فى القاهرة للأمير حسن أن جمع السلطات الدنية والعسكرية فى يد اللورد ولسلى أمر ضرورى فى تلك الظروف . وكان ولسلى قد أبرق من شمال السودان يعرب عن أمله فى أن يقبل الأمير حسن منصب « مندوب سمو الخديو » لدى قيادته العامة ، إذ أنه يعتقد أن وجود الأمير فى هذا المنصب سيكون كثير النفع . وأخيراً قبل الأمير رغبة البريطانيين فى الاحتفاظ بحرية العمل فى موضوع سياستهم السودانية وتعهد بأن يتبع تعليمات اللورد ولسلى فى جميع الشئون ، خصوصاً وأن السير إيفيلين بارنج كان يشك فى حكمة إرساله ما لم يذهب بوصفه مندوباً سامياً فقط وما لم يعلن رسمياً انه خاضع لأوامر القائد العام البريطانى[1] .

قبل الأمير حسن إذن هـذه المهمة بالشكل والشروط التى

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٥
F.O. 141/218. Secret.

عرضها اللورد ولسلى ، فترك القاهرة إلى أسيوط يوم ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، ثم وصل إلى الحدود بعد ذلك بعشرة أيام .

والحقيقة هى أن هذه المهمة كانت قليلة القيمة ، فلم يكن فى استطاعة الأمير أن يفعل أى شىء فى السودان ، ولم يسمع أحد عنه حتى فى أقل الأمور أهمية . ذلك أن الحكومة الإنجليزية كانت قد قررت بعد قتل غردون تنفيذ توصية اللورد ولسلى الخاصة بالاحتفاظ بالنفوذ الإنجليزى فى السودان . وكانت هذه التوصية تقوم على أساس استمرار احتلال مديرية دنقلة وشمال السودان ، وإرسال حملة عسكرية إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام ، وذلك للاحتفاظ بهذا الميناء ومحاولة فتح الطريق الموصل منه إلى بربر تمهيداً للاتصال مع حملة اللورد ولسلى فى سيرها نحو الخرطوم . ولكن مصاعب جمة كانت تعترض هذه العملية المركبة كما أن تهديد الروسيا للأفغان والهند كان واضحاً مما عمل على سحب هذه الحملة من سواكن وسحب حملة ولسلى نفسها من دنقلة . وانتهى الأمر بإخلاء هذه المديرية الإخيرة وتركها للثوار ، مما ألغى كل مبرر للإبقاء على مهمة الأمير حسن .

اقتراح الزبير باشا :

كان الإنجليز قد اتهموا الزبير باشا رحمت بالسعى لإحداث انقلاب فى مصر وفى السودان ، وذلك عن طريق قواته

التى أرسلت للخدمة مع الجنرال بيكر فى سواكن ، فنفوه إلى جبل طارق كما ذكرنا . ولكن الزبير كان رجلا يضع نفسه فى خدمة بلاده ، فاقترح من منفاه أن يذهب لزيارة المهدى فى أم درمان ويعمل معه لمعرفة آرائه ونياته(١) . وكان يعتقد أن مثل هذه المحاولة للمفاوضة مع المهدى قد تؤدى على الأقل إلى نتيجة لا بأس بها ، وهى منع الأنصار من الهجوم على مصر . وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تكون هذه المحاولة نافعة « للمخابرات » خصوصا إذا قام بها أحد الاخصائيين فى شئون السودان .

ولكن كلا من حكومتى لندن والقاهرة كانت ترفض الاعتراف باستيلاء الثوار على مقاليد الأمور فى السودان . وسيسود شعور بالعداء والحقد بينهما وبين السودانيين فى خلال السنوات التالية . وعلى أى حال فإن استمرار هذا الموقف كان فى صالح انجلترا ، إذ أنه كان يعطيها حججاً لكى تبقى فى مصر بدعوى حمايتها للخديو ، وخاصة أن الثوار السودانيين كانوا يتهمونه بالعمل ضد عرابى ، وبإحضار « الكفار » إلى بلاد إسلامية والاحتفاظ بهم فيها . وفى حقيقة الأمر كان تهديد ثوار السودان للنظام القائم فى مصر تهديداً فعلياً . وهكذا أخذت

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٥ من مارس سنة ١٨٨٥
F.O. 141/221. Tél. No 134

الأمور تدور فى حلقة مفرغة وعمل الإنجليز على الاحتفاظ بها فى هذا الشكل لأنها كانت تخدم مصالحهم. فما أن تسلم السير إيفيلين بارنج اقتراح الزبير حتى أحاله على ولسلى عدو الزبير الأول. ولقد رفض ولسلى بطبيعة الحال هـذا الاقتراح بشكل يمنع إعادة فتح الموضوع، فوصف هذه الفكرة بأنها « جنون مطبق »، وادعى أن جماعة الزبير قد فعلت أكثر من غيرها للوصول بالحالة فى السودان إلى ما وصلت إليه(١).

انتهت إذن تلك المحاولة للاستعانة بأحد كبار المصريين أو الزعماء المسلمين فى الاحتفاظ بالنفوذ المصرى فى الخرطوم أو شمال السودان، وانتهى معها ضمناً ذلك المشروع الإنجليزى الخاص بإقامة محمية بريطانية فى ذلك الإقليم. وكان السبب المباشر لهذا هو سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار ومحاولة اللورد ولسلى الاحتفاظ بحرية العمل العسكرية فى ذلك الإقليم وما قد يهيئ له ذلك من فرص جديدة للاستفادة منها فى النواحى السياسية فيما بعد.

تأمين سواكن :

فى الوقت الذى سقطت فيه الخرطوم كان السودان الشرقى

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٦ من مارس سنة ١٨٨٥
F.O. 141/221. Tél. No 136 Secret.

بأكمله ، فيما عدا ميناء سواكن ، تحت سيطرة الثوار بقيادة عثمان دقنه . وكان الطريق من سواكن إلى بربر مقطوعاً ومغلقاً أمام السلطات والقوات المصرية — الإنجليزية .

وكانت أنباء حملة اللورد ولسلى قد وصلت إلى الثوار منذ شهر نوفمبر ، فعمل عثمان دقنه على الاحتفاظ بمعظم قواته حول سواكن لكى يمنع القوات المصرية من الخروج من هذه المدينة والاتجاه صوب بربر . وكذلك أرسل بعض قطع المدفعية إلى قائد الثوار فى بربر لكى يحاول منع ولسلى من الوصول إلى الخرطوم . وكانت هذه هى المدافع التى أطلق منها الثوار القنابل على بواخر غردون عند وصولها لبربر بقيادة ستيوارت . وقبل نهاية العام صدمت قوات سواكن بموت على بك بخيت وعلى شوجالى رؤساء قبائل بنى عامر والحلانجه . كانت هاتان القبيلتان قد أدتا خدمات فائقة فى الدفاع عن كسلا ، وكان وجودهما على جانب هذه المدينة وعلى طريق عقيق قد منع الثوار من احتلال أى من هذين المركزين الاستراتيجيين . وكان موت شيخيهما أكبر عامل على حرمان رجال القبيلتين من قيادتهما العسكرية وستصبح قواتهما المحاربة قليلة الأهمية بعد ذلك[1] . ومن ناحية أخرى نجد أن سقوط الخرطوم قد وفر كثيراً من الثوار ووجههم صوب شرق السودان حول

(1) JACKSON, H. C. ; Osman Digna. London, 1926. pp. 86—87.

سواكن وصوب الشمال حول دنقلة لمحاولة وقف القوات الأجنبية الزاحفة .

لم يكن فى استطاعة اللورد ولسلى أن يبدأ أى عملية عسكرية قبل نهاية فصل الصيف ، ولكنه أراد أن يكسر قوات عثمان دقنه فى شرق السودان قبل أن يقوم بأى هجوم على دنقلة . كان هذا تأميناً لجناحه الأيسر عند تقدمه جنوباً ، وقد يعدل انتصار الإنجليز فى شرق السودان استيلاء المهدى على الخرطوم ويخفف من حدة وقعه . كانت سواكن مفتوحة للقوات الإنجليزية من جانب البحر ، كما أن احتلال مواقع طوكر وسنكات كان أمراً سهلاً ويضمنه بناء الخط الحديدى فى اتجاه بربر . حقيقة أن ولسلى لم يكن يفكر فى بناء سكة حديدية طولها ٢٥٠ ميلاً قبل قيامه بعملية حربية فى الخريف صوب الخرطوم ، ولكنه كان يأمل فى أن يكون البدء فى إنشاء هذا الخط كافياً لكى يقدم للثوار الدليل على أن انجلترا لا ترغب فى ترك السودان قبل أن تعيد النظام وتقيم حكومة ثابتة فى الخرطوم .

كانت السيطرة على بلاد الهدندوه تضمن للبريطانيين مواقع تتمتع بمناخ لطيف نوعاً ويمكن ترك الخيول والجمال فيها لتمضية فصل الصيف .

كما أن هذا الخط الحديدى سيكون له نفوذ سياسى وأهمية

استراتيجية كبيرة علاوة على أهميته التجارية . فقد كان من الصعب جداً ومما يكلف كثيراً إرسال قوات السودان لكى تساعد أى حاكم يقيمه الإنجليز فى الخرطوم فى حالة احتياجه إلى معونة خارجية مباشرة ، وذلك لأن الصحراوات كانت تفصل السودان عن العالم الخارجى . ولذلك فإن إنشاء خط للسكة الحديدية سينهى عزله السودان . وإذا كانت سواكن قد اتصلت مع بربر بخط حديدى منذ بدء الثورة السودانية لما تمكن المهدى من الوصول إلى ما وصل إليه — أو لوصل إليه ولكن فى وقت أطول . هكذا فكر ولسلى الذى كان يرى فى إنشاء هذا الخط ضرورة لإرسال الإمدادات ولسحب المرضى والجرحى عند اللزوم . وستكون سواكن وهى نهاية الخط والقاعدة البحرية تحت سيطرة الأسطول الإنجليزى . وأخيراً فإن هذه الفكرة كانت تهدف إلى إظهار العمليات الحربية البريطانية على أنها متينة قوية ، ولا يمكن مقاومتها أكثر مما لو كانت هذه العمليات لا تستند إلا إلى خط مواصلات واحد يسير مع النيل جنوباً . والحقيقة هى أن ولسلى لم يفعل شيئاً أكثر من اقتباس فكرة غردون القديمة الخاصة بالقضاء على المهدية مستنداً إلى دنقلة وسواكن والقاضيــة بتجميع القوات فى بربر قبل الهجوم ، ولكنه أظهرها فى ثوب جديد .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الفكرة الموجهة

قبل أى شىء ضد قوات عثمان دقنه فى نفس الوقت الذى ستقوم فيه الحملة الأخرى بالهجوم ابتداء من دنقلة . اتخذت الوزارة البريطانية هذا القرار بعد ١٢ يوماً من نزول القوات الإيطالية فى مصوع (٥ فبراير سنة ١٨٨٥) وبعد ١٣ يوماً من وصول أنباء سقوط الخرطوم . وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت علاوة على رغبتها فى الانتقام لمقتل غردون — لا ترغب فى ترك حرية العمل التامة للإيطاليين على سواحل البحر الأحمر . ولكن ليس هناك فى دور المحفوظات ما يظهر خوف الإنجليز من الأطماع الإيطالية فى سواكن بنوع خاص .

وعلى أى حال فقد وقع اللورد هارتنجتون وزير الحربية البريطانية اتفاقاً مع شركة لوكاس وأيرد Lucas & Aird فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ لبناء خط سكة حديدية من سواكن وفى اتجاه بربر ، وذلك على مراحل تحدد فيما بعد ، وخط آخر فى داخل سواكن نفسها . وفى نفس اليوم أصدر وزير الحربية أمراً بتجميع ١٢٫٣٢٠ جندياً بريطانياً فى سواكن ، وذلك فى الفترة بين ٦ و ١٠ من مارس ، وعهد بالقيادة إلى الجنرال السير جيرالد جراهام[1] . وهكذا ظهر جلياً أن انجلترا كانت ترغب فى القيام

---

(١) اللورد هارتنجتون إلى الجنرال السير ج . جراهام فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ — انظر :

S.P. Vol. LXXXIX, Egypt. No 9 (1885). (c. 4345). No 9. p. 3.

بعملية مشتركة من النيل ومن سواكن صوب الخرطوم مرتكنة فى ذلك على خط سكة حديدية لمداومة الاتصال بالحاكم الجديد الذى ستنصبه فى الخرطوم . ولم يكن فى استطاعة جلادستون أن يذكر فى هذا الوقت أن هذه العملية تنسجم مع كفاح الشعب السودانى للحصول على حريته كما ادعى من قبل ! ذلك أن العناصر العسكرية فى الوزارة البريطانية كانت قد نجحت فى فرض سياستها على الحكومة ، ولهذا فإننا لا نجد أى فرق بين سياسة حزب الأحرار وسياسة حزب المحافظين فى هذه المسألة . وأصبح الهدف هو الوصول للخرطوم . وكانت انجلترا قد تركت الثورة تقضى على الإدارة الخديوية ، ثم فكرت انجلترا فى مهاجمة الثورة قبل أن تضمد جراحها وتستفيد من الموقف .

الجنرال جراهام فى سواكن :

ما أن وصل الجنرال جراهام إلى سواكن لقيادة القوات البريطانية فى تلك المنطقة حتى تسلم تعليمات وزارة الحربية البريطانية توجهه فيها إلى تنظيم القوات الموضوعة تحت قيادته للعمليات قبل أن يبدأ فصل الصيف الشديد الحرارة ، وأن يعمل على توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق الهدف الأول للحملة وهو القضاء على قوات عثمان دقنه . ثم كان على الجنرال بعد ذلك ألا يضيع الوقت فى مهاجمة جميع النقط التى تحتلها قوات الثوار فى شرق

السودان . وكان عليه أيضاً أن يهتم اهتماماً جدياً بمسألة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وفى حالة عدم تمكن اللورد ولسلى من احتلال بربر فى ذلك الصيف ، فلم يكن من الحكمة مد السكة الحديدية من سواكن إلى أبعد من أرياب ، بل كان على الجنرال جراهام أن يخزن فى أرياب جميع المواد اللازمة لبناء الجزء الآخر من الخط الحديدى بين أرياب وبربر — وتبلغ مائة ميل — وذلك فى انتظار استئناف الأشغال بمجرد بدء الفصل المعتدل المناخ ، وبمجرد استيلاء قوات اللورد ولسلى على بربر . وأخيراً فقد كان الجنرال جراهام تحت قيادة وأوامر الجنرال اللورد ولسلى القائد العام ، وعليه أن يتصل به برقياً بطريق مباشر(١) .

تسلم الجنرال جراهام قيادته فى سواكن فى يوم ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ . وكان معسكر الحملة من الاتساع بشكل يساعد الثوار على مهاجمته كل ليلة وفى مناطق متعددة منه مما منع الرجال من الراحة وتذوق طعم النوم . وكانت قوات عثمان دقنه تبلغ حوالى ١٠٫٠٠٠ مقاتل منها ألف فى هاشين و ٧٫٠٠٠ فى تماى وهو مركز القيادة العامة ، بينما بقيت وحدة أخرى فى طوكر للدفاع

---

(١) هارتنجتون إلى جراهام فى ٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٥ — المرجع السابق — وثيقة رقم ١٦ . ص ٩ .

عنها . وهكذا نرى أن قوات الثوار كانت مركزة على طول خط يمتد من هندوب إلى هاشين إلى تماى . ولما كانت القوات الموجودة فى هاشين تهدد تقدم البريطانيين صوب تماى وهى هدف الحملة ، فإن الجنرال جراهام قد صمم على أن يقوم بعملية استكشاف صوب هاشين . ولقد تحركت القوات البريطانية من سواكن فى صبيحة يوم ٢٠ مارس مما اضطر قوات الثوار إلى التقهقر أمام تقدمها محافظة بذلك على مسافة كيلو مترين بينها وبين البريطانيين . ولقد تمكن البريطانيون من بناء زريبة وتركوا فيها إحدى الكتائب وأربعة مدافع بينما عادت بقية القوات إلى سواكن . كانت هذه الزريبة تتحكم فى وادى هاشين مما يساعد على حماية الجناح الأيمن لقوات جراهام ولخط المواصلات اللازم للعمليات المقبلة مع تماى . وفى صبيحة يوم ٢٢ مارس خرج البريطانيون فى قوة تبلغ لوائين تؤيدهما مدافع « جاردنر » الرشاشة وذلك لبناء ثلاث زرائب إحداها تكفى لحماية ألفى جمل والآخرين إلى جانبيها وكل منها لأجل كتيبة . وبدأ العمل عند توفريك على بعد ستة أميال من الزريبة الأولى وقام به أحد اللواءات بينما قال اللواء الآخر بحماية الجمال ودواب الحمل . ولقد هاجم الثوار إحدى الزرائب فى وقت العصر وقبل أن يتم العمل ثم بدءوا فى مهاجمة الزريبة الثانية ، ولكن نيران المدافع الرشاشة كانت قد

أعدت لاستقبالهم ، واضطرتهم إلى الانسحاب[١] . ولم تستمر هذه المعركة فى حقيقة الأمر أكثر من عشرين دقيقة انتهت بتكبيد الثوار خسارة تصل إلى ألف قتيل بينما كانت خسارة البريطانيين جسيمة جداً فى الجمال والخيول ودواب النقل . ولقد أثبتت هذه المعركة أهمية استخدام المدافع الرشاشة فى العمليات الحربية فى السودان ، وكانت هى أهم معركة يخوضها البريطانيون فى شرق السودان . ولقد تمكن الإنجليز من بناء الزرائب ولم يقم الثوار بمهاجمتها بل إنهم اضطروا إلى سحب قيادتهم من تماى .

حاولت القوات البريطانية الاستيلاء على تماى فى أول إبريل ولكن الثوار قاوموها مقاومة باسلة واضطروها إلى الرجوع إلى زرائبها فأصدر جراهام أمره بوقف العمل فى إنشاء السكة الحديدية حتى يضع كل قوته فى المعركة . وفى اليوم التالى خرجت القوة البريطانية فى شكل مربع ، وصعد الجنرال جراهام فى أحد المناطيد للاستكشاف ، ولم يكن عدد الثوار كبيراً مما سمح لتلك القوة البريطانية (٦٫٣٠٠ جندى) باحتلال القرية والسيطرة على الخور المجاور دون أن تلقى مقاومة تذكر . وتقهقر الثوار إلى داخل التلال وأرادوا استدراج البريطانيين وراءهم فى هذه الأرض

(1) JACKSON, H.C. ; Osman Digna. London, 1926. pp. 94—97.

الصعبة وإبعادهم عن قاعدة عملياتهم . ولكن جراهام رأى خطورة ابتعاده كثيراً عن قاعدته . وعلى أى حال فإن جراهام قد احتل « هندوب » فى يوم ٨ أبريل حتى يهيمن منها على الطريق الذى قد يستخدمه الثوار فى الرجوع لمهاجمة سواكن نفسها .

وقد ابتعد كل خطر عن سواكن بعد معركة توفريك واحتلال تماى وهندوب ، وأصبح فى مقدور جراهام أن يبدأ فى تنفيذ الجزء الثانى من تعليماته ، وهو بناء الخط الحديدى فى اتجاه بربر ، فبدأ محادثاته مع رجال القبائل المجاورة لكى يكسب ودهم ومعاونتهم اللازمة لضمان سلامة الخط بعد بنائه . وكان هؤلاء الأهالى فى حالة بؤس اقتصادى لا يحسدون عليه . فاقترح عليهم جراهام إعطاءهم بعض الإعانات لكى يكسبهم إلى جانب السلطات المصرية « البريطانية » . ثم اقترح على لندن بعد ذلك فى ١٢ إبريل أن يؤكد لهؤلاء الأهالى أنهم يستطيعون دائماً أن يطلبوا المعونة البريطانية التى ستضمنها بقاء القوات البريطانية بشكل دائم فى سواكن . ولكن اللورد ولسلى تسلم بعد ثلاثة أيام أمراً بوقف إنشاء خط السكة الحديدية . ولقد كان من الضرورى لانجلترا أن تحتفظ بسواكن ، ولكن الوزارة لم تسمح لجراهام بأن يعطى مثل هذا التعهد لرجال القبائل بشكل قد يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية .

الفصل الحادى عشر

الإخلاء التام

انسحاب حملة جراهام :

كان السير إيفيلين بارنج قد كتب خطاباً شخصياً إلى اللورد جرانفيل فى أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨٥ يطلب فيه من الحكومة البريطانية تقرير سياسة خاصة محددة فى السودان وينصح فيه بعدم إقامة أى نوع من الحكومة فى السودان فى ذلك الوقت. وقد ساعد هذا الخطاب على أن تفكر الوزارة البريطانية فى المسألة السودانية فى داخل محيط السياسة العامة البريطانية .

كان الموقف على حدود الهند ينذر بالحرب ولم يخف الروس نيتهم فى الهجوم على أفغانستان . وإن هجوماً روسياً على الهند مصحوباً بثورة القوات المسلحة فى هذه البلاد الأخيرة سينتهى بلا شك إلى أن تفقد انجلترا سيطرتها على تلك الإمبراطورية . ولذلك فقد كان من الصواب أن تتخلى انجلترا عن مواصلة حملتها ضد الخرطوم ، وأن تعمل على سحب قواتها إلى مصر نفسها . وكان هذا هو السبب الذى دفع اللورد هارتنجتون إلى إرسال

برقيته إلى اللورد ولسلى فى ١٣ إبريل ، يطلب منه فيها بحث الإجراءات اللازمة لسحب القوات من السودان فى أقرب وقت ممكن . وكان من الطبيعى أن يوقف تقدم القوات البريطانية الزاحفة من سواكن فى نفس الوقت .

ولكن ولسلى طلب إلى حكومته أن تحيطه علماً بنياتها وخصوصاً فى مسألة دنقلة ووادى حلفا وكروسكو وأسوان ، مدعياً أنه لايعرف أى واحدة من هذه النقط الاستراتيجية ستصبح نقطة الحدود فى حالة سحب جميع القوات من السودان ؛ وطلب الإذن بالاحتفاظ بوادى حلفا وكروسكو بصفة نقط أمامية ، وطلب وضع لواء من الجنود كحامية فى أسوان ، وأوصى بمراقبة النيل ببواخر مسلحة ومجهزة برجال من البحرية البريطانية أمام الشلال الأول وخلفه ، وبضرورة نشر بلاغ رسمى من لندن يشرح أن الحكومة البريطانية مصممة كل التصميم على إبقاء حامياتها فى مصر ، وذلك فى نفس الوقت الذى يذاع فيه خبر الانسحاب ولضمان سلامة القوات التى ستنسحب لمصر[1] .

لم يكن لدى ولسلى إلى الجنوب من أسوان إلا ٧٫٥٠٠ جندى بريطانى محارب ، وكان من الضرورى أن يحتفظ فى حالة

---

(١) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٤ من ابريل سنة ١٨٨٥

S.P. Vol. LXXXIX, Egypt. No 13 (1885). [c. 4392]. No 29. p. 22.

الإخلاء بـ ٢٫٥٠٠ جندى على الحدود مما لا يوفر للإمبراطورية إلا ٥٠٠٠ جنـدى فقط للخدمة فى الميادين الأخرى . ثم إن الانسحاب من دنقلة سيعطى هـذا الإقليم للثوار ، ويضمن لهم انضمام العبابدة والقبائل الأخرى التى كانت تسكن بالقرب من الحدود ، والتى كانت لا تزال تتردد بين الولاء لمصر ، والولاء للمهدى . وكان بقاء الإنجليز فى دنقلة يهدد الثوار لدرجة ما ويحول بينهم وبين التوسع فى ناحية الشمال ، ويشجع خصومهم على الاستمرار فى مناوأتهم . وكان وجود البريطانيين فى دنقلة يسهل عليهم أمر الزحف فى السودان ، خصوصاً إذا ما سنحت الفرصة ، أو فى حالة اختفاء المهدى من مسرح السياسة . ولذلك فإن ولسلى أوصى بالاحتفاظ بدنقلة لأنها تتفق مع « الكرامة الوطنية » البريطانية ، وتتمشى مع السياسة الإنجليزية فى مصر وقبل جلاء قوات جراهام عن سواكن إذا لزم الأمر . وشـدد فى توصيته بالاحتفاظ بمديرية دنقلة لـكى يمنع الثورة من الوصول لمصر ، ولـكى يضمن ولاء القبائل المجاورة للحدود ، ويمنع قيام الاضطرابات والثورات المحلية المتفرقة ، التى قد تنتج عن إخلاء السودان وتضطر انجلترا إلى زيادة حامياتهـا البريطانية فى مصر وإلى احتلال المدن الـكبيرة فى الصعيد احتلالا عسكريا(١) .

---

(١) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٥ من ابريل سنة ١٨٨٥ — المرجع السابق — وثيقة رقم ٣٢ ص ٢٣ .

شرح ولسلى لحكومته أنه من وجهة النظر المالية والعسكرية وفيما يتعلق برفاهية مصر نفسها ، يجب حصر ازدياد قوة المهدى بهزيمته عند الخرطوم وليس بمجرد اتباع سياسة دفاعية بحتة عند الحدود فى أسوان أو وادى حلفا . كانت معظم الاستعدادات لهذا الزحف قد تمت ، ومعظم المصاريف اللازمة قد أنفقت بالفعل . أرسل ولسلى من مصر بهذا التحذير إلى لندن : « إذا تركنا دنقلة فإن أحوال هـذه المنطقة ستصبح مماثلة لأحوال الخرطوم الحاضرة . سيكون هذا هو ما جلبناه على حليفنا الخديو فى إحدى مديرياته الرئيسية ، وكل ما جلبناه على هذه المديرية نفسها . لقد وجدناها فى حالة سلم وأمن — نسبياً — وسنتركها فريسة للنهب والقتل »[1] .

ولـكن حكومة لندن لم تكن تفكر إلا فى تجميع جميع الموارد العسكرية للإمبراطورية ووضعها فى خدمة استعمارها فى الهند . وكانت ترغب فى أن تتحاشى كل عمل قد يؤدى حتى إلى رد فعل معادٍ مثل تنظيم أسطول من السفن الصغيرة على النيل أو بناء خط السكة الحديدية فى وادى حلفا . وبطبيعة الحال كانت حكومة لندن تحتفظ لنفسها بكل حرية للعمل فى المستقبل .

---

(١) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٦ من ابريل سنة ١٨٨٥ — المرجع السابق — وثيقة رقم ٥٢ ص ٣٥ .

أما فيما يخص سواكن فإن البرقية التالية تلخص موقف هذه الحكومة تلخيصاً عاماً : « يجب وقف مد خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر مع وقف العمليات الفعلية على النيل ، ولكن نظراً لضرورة الاحتفاظ بسواكن فى الوقت الحاضر فقد يكون من الضرورى احتلال محطة أو محطات قريبة منها ، ويجب استشارة السلطات العسكرية فى هذا الشأن ، وكذلك فى أمر اختيار نقطة معينة تصبح نهاية خط السكة الحديدية . وستُبحث فيما بعد مسألة الخط الحديدى الذى سيبنى فى المستقبل . وستحتفظ الحكومة بحامياتها فى مصر للدفاع عن الحدود[1] » . وهكذا نرى أن وزارة جلادستون قد عادت وقررت الانسحاب من السودان وتحديد الحدود الجنوبيـة لمصر عند خط ستقف عنده لمدة اثنى عشر عاماً . وفى يوم ٢١ من إبريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية رسمياً فى كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات أنه ليس لديها أى نية للزحف على الخرطوم أو للقيام بأية عملية هجومية أخرى فى السودان وأن اللورد ولسلى قد تسلم الأوامر الخاصة بذلك فى أسرع وقت ممكن .

ذهب ولسلى إلى سواكن لدراسة الحالة وحاول الاحتفاظ بقواته فى دنقلة إلى أطول وقت ممكن . وكان الجنرال جراهام

---

(١) هارتنجتون إلى ولسلى فى ٢٠ من ابريل سنة ١٨٨٥ — المرجع السابق — وثيقة رقم ٤٠ ص ٢٥ .

يطالب من سواكن بضرورة السماح له بالقضاء على قوات عثمان دقنه قبل انسحاب حملته من شرق السودان . ولقد تلكأ الجنرال بولر Buller الذى خلف ولسلى فى قيادة قوات دنقلة بعد سفره إلى سواكن فى ترحيل الجنود للشمال وانتهزت السلطات البريطانية هذا التلكؤ وادعت أن النية كانت متجهة إلى الاحتفاظ باحتلال دنقلة . وكان السير إيفيلين بارنج يتفق فى هذه المسألة مع الجنرال تشارلز ويلسون والميجر كتشنر فادعى أن إخلاء دنقلة لن يوفر إلى عدداً بسيطاً من الجنود البريطانيين ، وذلك بسبب ضرورة الاحتفاظ بقوة للدفاع عن الحدود بشكل دائم وبسبب ضرورة زيادة عدد جنود الحاميات البريطانية فى مصر . وأشار إلى أن التقارير الآتية من الصعيد مثيرة للقلق ، وطلب إلى حكومة لندن أن تعيد النظر فى هذا الجزء الخاص من سياستها ، وأوصاها بترك القوات البريطانية فى دنقلة لمدة ستة أشهر أو حتى إلى نهاية العام . ولقد عزز السير إيفيلين بارنج فكرة ويلسون الخاصة بإعطاء إقليم دنقلة لعبد القادر حلمى باشا والإسراع فى تنظيم قوات من الجنود السود وسحب القوات المصرية منه فى أقرب وقت ممكن(١) . وهكذا كانت هذه الفكرة تهدف إلى إخراج الجنود المصريين وإبدالهم بجنود سودانيين تحت إمرة

---

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٣ من مايو سنة ١٨٨٥
F.O. 141/214. No 378.

عبد القادر حلمى الذى سيحكم هذا الإقليم باسم الخديو ولكن تحت المراقبة المباشرة للسلطات البريطانية فى القاهرة ، فكرة فى ثوب جديد ، وإن كانت تدور فى رأس السلطات البريطانية فى القاهرة منذ زمن .

وعلى أى حال فإن أمر جلاء قوات جراهام عن سواكن قد أصبح مقرراً وترك معظم الجند البريطانيين هذه الميناء قبل نهاية شهر مايو تاركين فيها الوحدات الهندية . وهكذا تركت الحملة البريطانية الثانية فى شرق السودان هذا الإقليم بعد أن بلغت تكاليفها أكثر من ٧٥٠ ألف جنيه استرلينى أنفقت دون الحصول على أية نتيجة . كان البريطانيون قد نجحوا فى قتل بضعة مئات من الثوار فى هذا الإقليم ، ولكنهم لم ينجحوا فى القضاء على قوات عثمان دقنه ، وظل الطريق إلى بربر مقطوعاً ومقفلاً وأوقف العمل فى إنشاء الخط الحديدى . وقد عاد عثمان دقنه إلى تماى وبعد أن ترك حامية صغيرة فى هاشين انسحب إلى كسلا قرب نهاية العام وأصبح يسيطر على كل السودان الشرقى فيما عدا ميناء سواكن .

إضرار وقفلة :

بينما كان اللورد ولسلى فى سواكن طلبت وزارة الخارجية البريطانية — وهى التى كانت ترغب دائماً فى الاحتفاظ بالجزء

الذى تم إنشاؤه من السكة الحديدية من سواكن لعملية أخرى مقبلة — من السير إيفيلين بارنج أن يسأل حكومة القاهرة عن « إمكان إقامة إدارة فى جزء من مديرية دنقلة »[١] . ولكن بارنج لم يكن يرغب فى إدخال مصر فى هذه المسألة بطريق مباشر ، فذكر أن أمله فى إنشاء إدارة ثابتة الأركان فى هذه المنطقة ضعيفاً ما دامت الحكومة البريطانية ترفض ترك القوات اللازمة فيها ريثما يتم إنشاء قوات وطنية تقوم بالدفاع عن هذه الإدارة . وأصر السير إيفيلين بارنج على أن مسألة إقامة إدارة فى منطقة دنقلة هى مسألة عسكرية ، أى أنه كان يسعى إلى ترك هذه المنطقة تحت سلطة القوات العسكرية البريطانية حتى يبعد احتمال العود بها إلى مصر أو حتى الاستعانة بإحدى الشخصيات المصرية فى هذا المشروع ما لم تكن الشخصية ستاراً تعمل تحت إمرة السلطات العسكرية البريطانية المباشرة وبطريقة مستقلة عن الحكومة الخديوية فى مصر نفسها . ولقد أظهر ولسلى أنه يمكن الاحتفاظ بمديرية دنقلة عن طريق مد السكة الحديدية حتى حنك وإقامة قوة عسكرية بريطانية فيها مؤيدة بقوات مصرية فى وادى حلفا ، وتعتمد على أربع بواخر مسلحة فى النيل ووحدات من الجنود السود .

---

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٩ من مايو سنة ١٨٨٥
F.O. 141/220. Tél. No 135.

ثم تشاور السير إيفيلين بارنج مع نوبار وعبد القادر حلمى والكولونيل واطسون ثم كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية : « إننا متفقون فى الرأى على أن محاولة إقامة حكومة فى دنقلة ستكون عديمة القديمة فى حالة ما إذا جلت القوات البريطانية فى الحال » . وأشار إلى أن السلطات المصرية لم تكن قد وافقت على قرار انجلترا الخاص بسحب قواتها من دنقلة . ذلك أن نوبار باشا كان قد طلب من السير إيفيلين بارنج أن يرسل نداء أخيراً باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة الإنجليزية ، وذلك لكى تؤجل جلاء القوات البريطانية عن دنقلة لمدة ستة أشهر ، وأن تترك لها بهذه الطريقة الوقت اللازم لإقامة حكومة محلية . وكان نوبار باشا يخشى أن يؤثر جلاء القوات البريطانية عن دنقلة فى الحالة فى مصر نفسها خصوصاً فى مديريات الصعيد . وكان يعرف أنه سيضطر فى حالة اضطراب الأمن والنظام إلى أن يستنجد بالحكومة البريطانية .

ولكن وزارة حزب الأحرار كانت تعيش آخر أيامها فى الحكم فأصدرت أمرها بإخلاء دنقلة . ثم جاءت وزارة المحافظين وأعلنت أن أحداً لن يتحدث عن الجلاء عن مصر قبل أن تقوم انجلترا بالمهمة الموكول بها إليها هناك . وأراد اللورد ولسلى الاستفادة من وصول المحافظين إلى الحكم للاحتفاظ باحتلال مديرية دنقلة بل وبرسم سياسة الهجوم على الخرطوم من جديد .

فذكر فى ٢٧ يونيو أنه ليست هناك قوة حدود تستطيع وقف المهدية خارج حدود مصر ، وأن على انجلترا أن تقضى على المهدى إذا كانت لا تريد أن يقضى هو على قواتها فى مصر . وكان يرى أن الزحف فى وقت الخريف على الخرطوم وإذاقة قوات المهديين طعم الهزيمة فى بلادهم سيعمل على تقصير عمر إمبراطوريتهم . وكانت هذه العملية بسيطة ونتيجتها مضمونة فى رأى ولسلى(١) .

ولكن الوزارة البريطانية الجديدة لم تشارك ولسلى فى قبول هذه الفكرة وإرسال حملة ضد الخرطوم ، ولكنها أظهرت رغبتها فى الاحتفاظ بمديرية دنقلة واستمرار احتلالها ، فطلبت من ولسلى إبقاء جنوده هناك وإرسال تقرير عن القوات اللازمة لمثل هذا الاحتلال . ولكن بولر كتب من الحدود يظهر خوفه من عدم تمكنه من العثور على القمح والمواد الغذائية للجنود فى دنقلة ، وطلب السماح له بالانسحاب إلى عكاشة والعودة إلى احتلال دنقلة بعد وصول التموينات اللازمة . كان إعادة احتلال دنقلة أمراً سهلاً ولكنه كان يتطلب حملة جديدة على أى حال . ولذلك فإن ولسلى قد اقترح إرسال كتائب جديدة لاحتلال دنقلة تأخذ مكان الكتائب الموجودة فيها والتى ستحضر إلى مصر للراحة . ولكن الجنرال بولر أشار إلى عدم إمكان الاحتفاظ بدنقلة بالجنود الوطنيين الموجودين هناك ، مما اضطر وزارة المحافظين إلى تقرير

---

(١) ولسلى إلى وزير الحربية فى ٢٧ من يونيو سنة ١٨٨٥

S.P. Vol. XLVI (84—85). ARMY. (c. 4472). No 3. pp. 3—4.

وتأكيد أمر الانسحاب الذى أعطته الوزارة السابقة لها . وأصبح من الضرورى أن يستمر هذا الانسحاب إلى النقطة التى يحكم اللورد ولسلى بأنها الأصلح للدفاع عن مصر . ولكن حكومة لندن رفضت التخلى عن خط السكة الحديدية وأظهرت رغبتها فى مده .

وهكذا نرى أن آخر القوات البريطانية فى دنقلة تخليها فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٨٥ ، وتعود بكل ما استطاعت أن تعود به من سفن وتموين . وتمت هذه الخطة الخاصة بالتقهقر طبقاً لترتيبات الحكومة الإنجليزية حتى المواقع الدفاعية القريبة من السكة الحديدية عند وادى حلفا . وكان على اللورد ولسلى نفسه أن يترك مصر إلى انجلترا .

ولقد انتشرت الأخبار فى منتصف شهر يوليو عن موت الإمام المهدى ثم تأكدت وخلفه عبد الله التعايشى ، وكان مشهوراً بنشاطه ، ورأى الإنجليز أنه سيتمكن من المحافظة على الدولة المهدية . كانت فرصة موت الإمام المهدى تشجع انجلترا على التفكير فى معاودة الهجوم . ولكن جلاء قواتها عن السودان من ناحية والخوف من مهاجمة الثورة من ناحية أخرى أجبرا انجلترا على التريث .

فقد كسلا :

بقيت تسوية مسألة الحاميات المصرية الموجودة بين مصوع والخرطوم بعد جلاء القوات البريطانية عن سواكن وعن دنقلة .

كانت الحكومة البريطانية قد وقعت فى بداية شهر يونيو سنة ١٨٨٤ على معاهدة مع ملك الحبشة تسمح له فيها بحرية المرور من مصوع وتعطيه إقليم بوغوص ، وقد وعد ملك الحبشة فى نظير ذلك بنجدة الحاميات المصرية الموجودة فى إقليم كسلا وإنقاذها ، وكانت الأوامر التى أصدرتها سلطات القاهرة لقائد الحدود الحبشية مطابقة للمعاهدة . فكان على المصريين قبل ترك معسكراتهم أن يسلموا الأبنية الحكومية للأحباش أو ينسفوها فى حالة عدم وجود قوات حبشية منعاً من وقوعها فى أيدى الثوار . وكانت سلطات القاهرة تخشى من أن يقوم عدد من جنودها وخصوصاً من كان منهم من أبناء الإقليم أو من المتزوجين بنساء من الإقليم برفض الانسحاب أو إعطاء أسلحتهم للأحباش ، فاختارت ماسون بك (وكيل محافظة مصوع) ، وأعطته كل السلطات اللازمة لإغراء الجنود على الانسحاب ، وتنفذ الأمر الخاص بتسليم أسلحتهم للأحباش حتى ولو اقتضى الأمر الاتفاق مع رؤساء الأحباش بهذا الخصوص[1] .

---

(١) ايجرتون إلى جرانفيل فى ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤
F.O. 141/194. No 708.

ولقد أظهر يوحنا الرابع ملك الحبشة رغبته فى خلال شهر نوفمبر فى إرسال حملة إلى كسلا وفى إنقاذ القلابات ، وطلب حضور أحد الضباط المصريين للتفاوض معه ، وجاءت الأخبار تدل على أن حامية كسلا قد أصبحت فى موقف يأس ، ورغما من ذلك فإن ملك الحبشة لم يفعل أى شىء أكثر من إعلان نيته لإنقاذ هذه الحاميات ، ولكنه بقى ساكتا منتظراً سير الحوادث وتطورها فى السودان .

سقطت الخرطوم كما نعرف فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ فى أيدى الثوار ، وفى أول فبراير حضرت السفن الإيطالية محملة بالجنود أمام مصوع . ولقد اعتقد الكولونيل شيرمسيد حاكم سواحل البحر الأحمر ان الاحتلال الإيطالى لمصوع سيعطى فرصا جديدة لكل من العرب والأحباش فى شرق السودان ، ولكن السير إيفيلين بارنج أبلغه بأن جزءاً من قوات ولسلى قد تصل إلى سواكن ولكن ليست هناك أى حملة مصرية أو انجليزية ذاهبة إلى كسلا التى كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين .

ثم بدأ تموين كسلا فى النقصان وحاول بعض الإنجليز الاستفادة من وجود الايطاليين فى مصوع لإنقاذ حامية كسلا ولكنها لم تكن سياسة رشيدة أو فى صالح انجلترا . وعلى أى حال ، فقد تمكنت حامية اماديب من الانسحاب وسافر بعض

جنودها إلى السويس وصار رفت الباقين محلياً، ثم تم إخلاء القلابات في ظروف حسنة إذ أن الصاغ سعد افندى قد تمكن بالخروج بجنوده وأحضر معه ألف شخص من الأهالى علاوة على النساء والأطفال واتجه بهم صوب البحر . ولكن النفوس كانت قلقة بالنسبة لما يحدث فى كسلا .

ولقد اقترح شيرمسيد إعطاء مساعدات للحبشة تشجيعاً لها على إنقاذ حامية كسلا وأوصى بإعطائها ٢٠٠٠٠ر٢٠٠ جنيه وكمية من الأسلحة لحضها على القيام بهذه العملية[1] . ثم وصل ماركوبولو بك ، وكيل محافظة مصوع فى يوم ١١ أغسطس إلى أسمره لكى يطلب من الرأس علولا نجدة حامية كسلا طبقاً للمعاهدة المعقودة فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مع مصر وانجلترا ، وذكر له أن الحكومة الخديوية مستعدة لإعطائه أى مساعدة يطلبها فى هذا السبيل . ثم أعطاه مبلغاً من المال وطلب من عزت بك محافظ مصوع إرسال ألف بندقية رمنجتون و ٠٠٠ر٤٠ ريال للرأس الحبشى[2] ولكن ما أن وصل هذا الموظف إلى

---

(١) ايجرتون إلى سالسبرى فى ٢٩ من يولو سنة ١٨٨٥
F.O. 141/221. Tél, No. 376.

(٢) خطاب ماركوبولو بك إلى الكولونيل شيرمسيد — أسمره فى ١٢ من اغسطس ١٨٨٥ ملحق بتقرير ايجرتون إلى سالسبرى فى أول سبتمبر سنة ١٨٨٥

F.O. 141/215. No 621.

سوا كن حتى أعلن سقوط كسلا فى أيدى الثوار .

كان الأهالى قد أتوا فى أثناء فترة الحصار على كل ما لديهم من مواد التموين ومن الحيوانات حتى الكلاب ، وأكلوا العشب فى الأيام الأخيرة . ثم وصل بعض المشايخ من الخرطوم وأخذوا يتفاوضون مع المدير . ثم قطع المدير هذه المفاوضات نتيجة وصول أخبار قرب وصول الراس علولا . ولكن سرعان ما انتشرت أخبار ابتعاد الأحباش عن كسلا فاضطر المدير إلى تسليم المدينة للثوار .

دخل عثمان دقنه مدينة كسلا وحيته المدفعية بوصفه الحاكم العام وقائد قوات الثوار فى شرق السودان . ولكنه ترك المدينة بعد أيام على رأس رجاله متجها صوب كوفيت حيث وقعت موقعة حاسمة بينهم وبين الأحباش . وأخبار هذه الموقعة وتفصيلاتها غير ثابتة ومتضاربة . والحقيقة هى أن الخسارة كانت فادحة على الطرفين ولكن المعركة قد انتهت على أى حال برجوع الراس علولا إلى اسمرة وهكذا أصبح شرق السودان كله تحت سيطرة عثمان دقنه[١] .

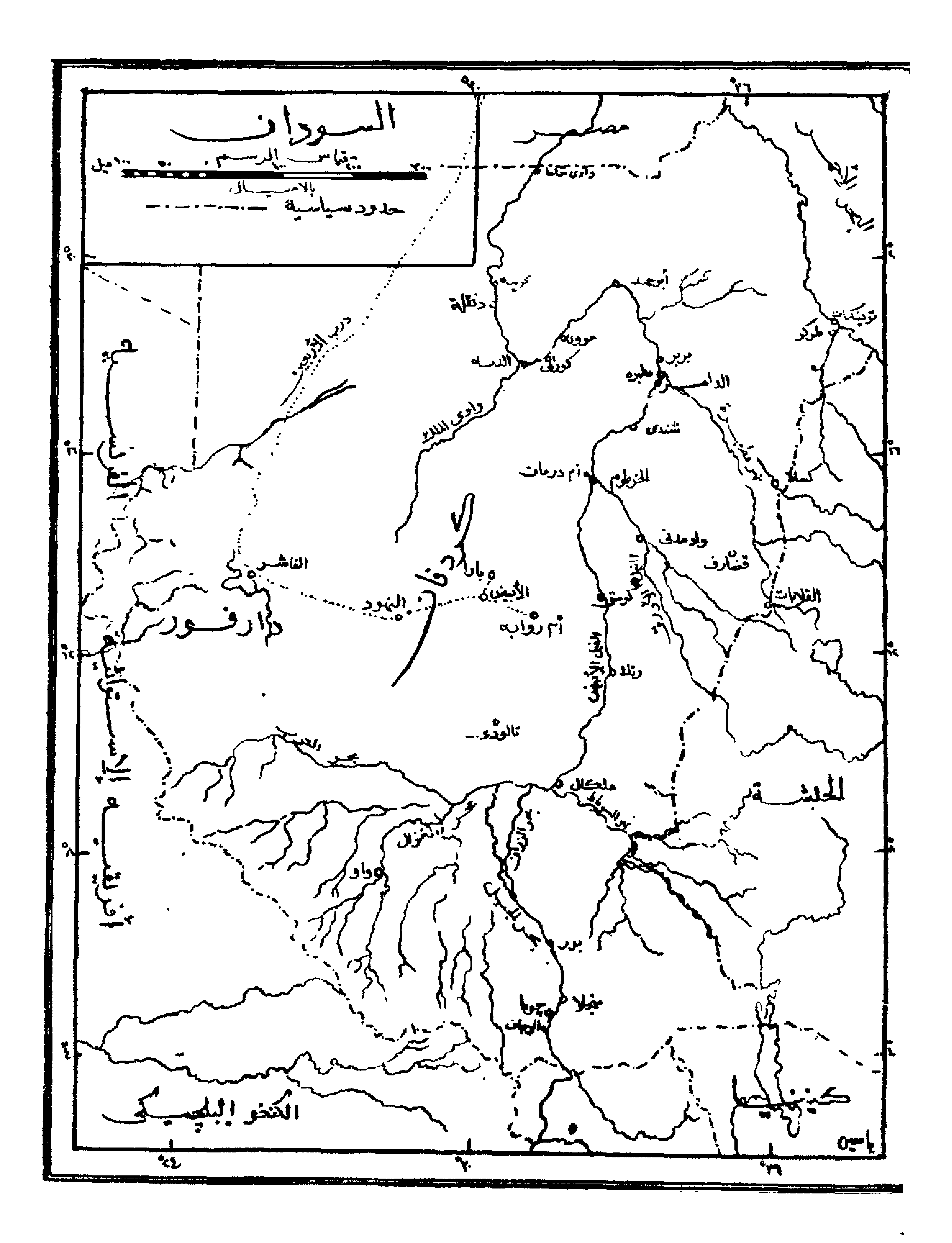
وهكذا انتهت صفحة خاصة من تاريخ السودان الذى أصبح مهدياً بينما ظلت مصر — رغم كونها جزءاً لا يتجزأ من

---

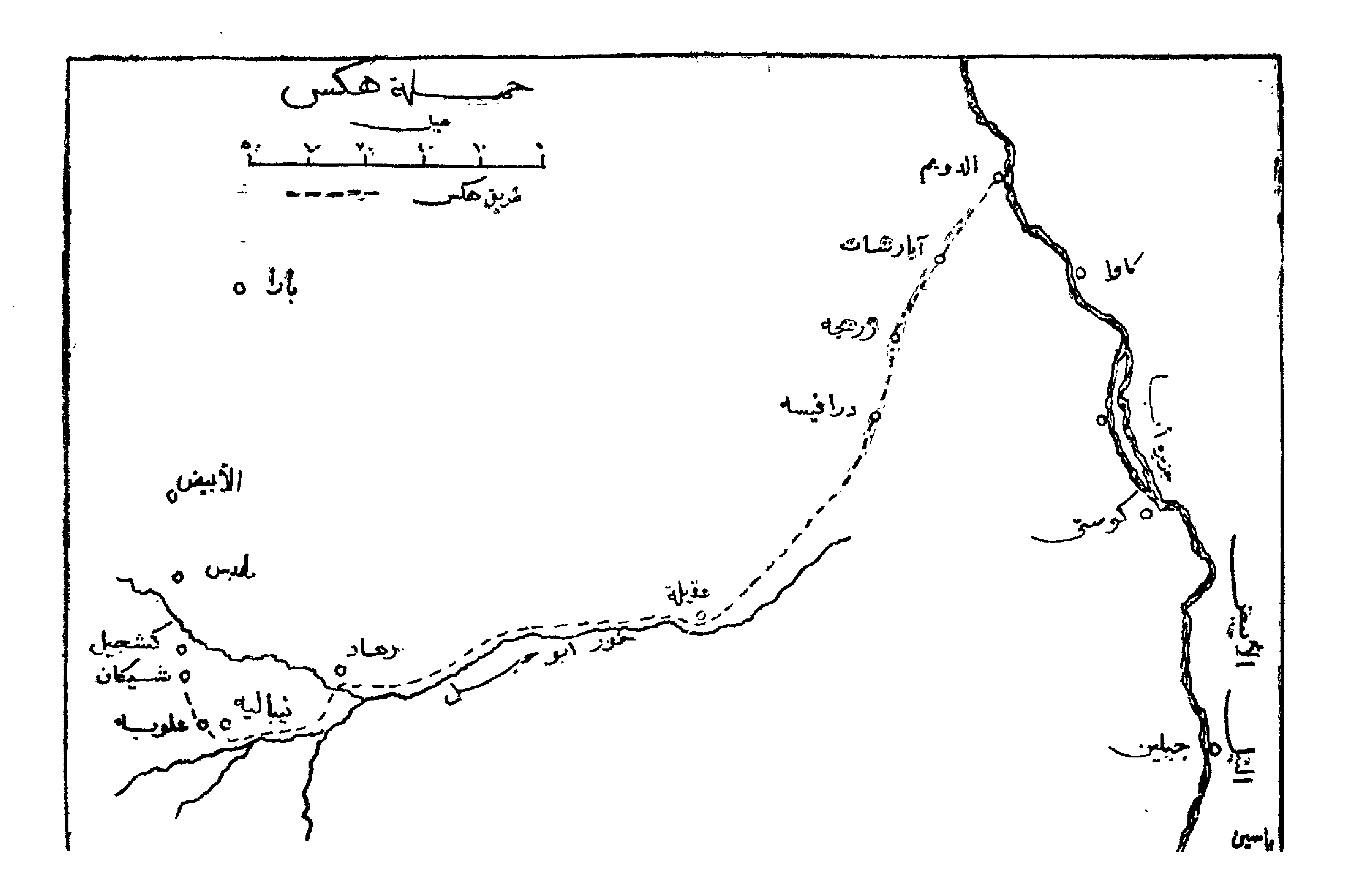
(١) مذكرة شرمسيد ملحقة بتقرير اجرتون إلى سالسبرى فى ١٠ من نوفبر سنة ١٨٨٥

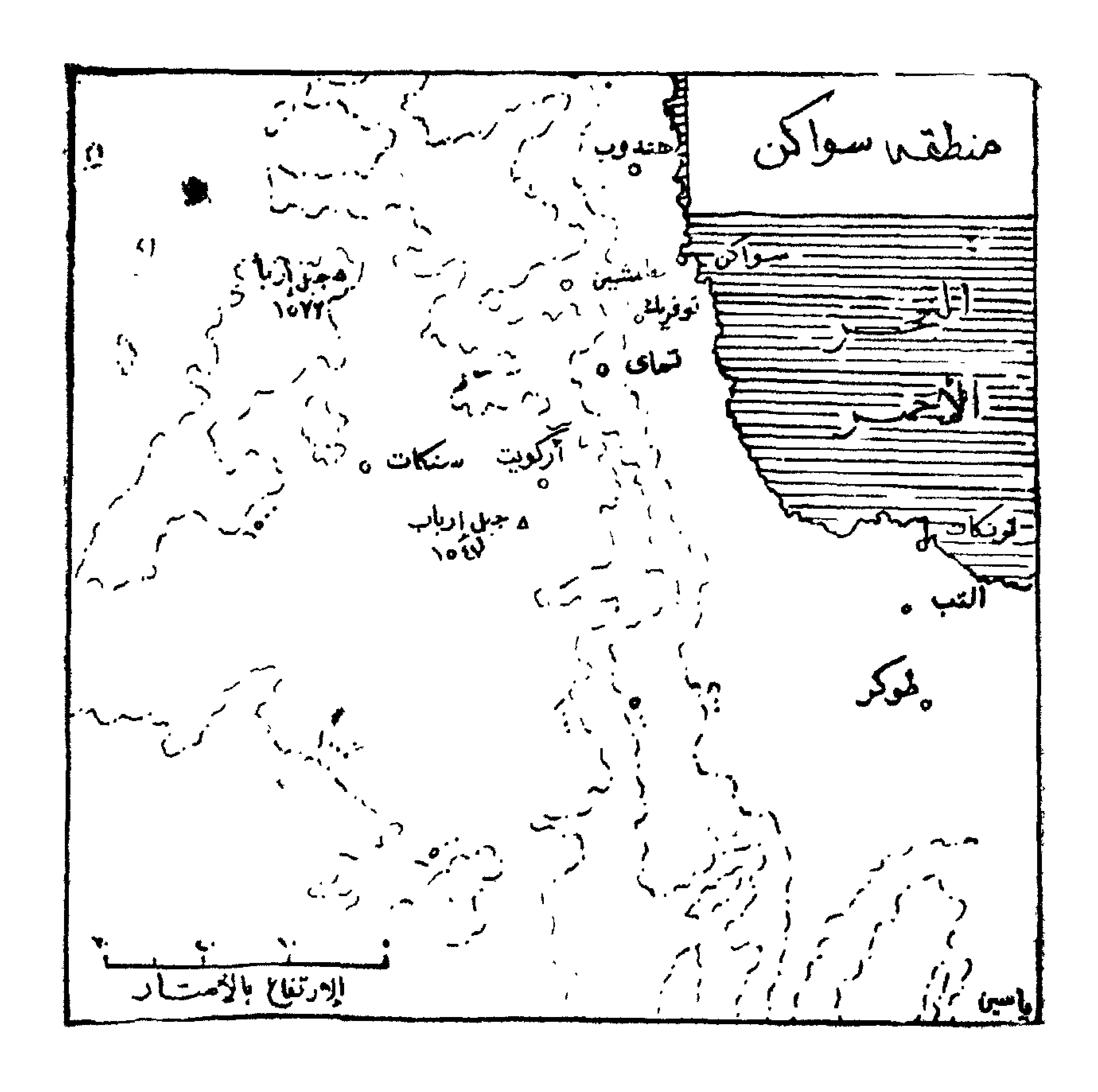
F.O. 141/219. No 793.

الإمبراطورية العثمانيـة — تئن تحت الاحتلال البريطانى وستـكون المهدية هى الحجة الأولى التى ستتذرع بهـا انجلترا أمام الدول العظمى لتبرير مد إقامة حامياتهـا على ضفاف النيل . ولـكن وجود الإنجليز فى مصر كان لا يستند إلى أى سند قانونى ويتعارض مع مبدأ سلامة أراضى الدولة العثمانية ومع المعاهدات الدولية التى كفلته . كما أن وصول المحافظين إلى الحـكم مع اللورد سالسبرى فى يونيو سنة ١٨٨٥ لم يغير شيئاً من عناصر السياسة البريطانية فى السودان فواصلوا ادعاءاتهم كسابقيهم من رجال حزب الأحرار بأنهم يدافعون عن إمبراطورية السلطان المهددة . ولـكنهم سيسعون إلى الحصول على اعتراف رسمى من الدول بإقامتهم فى مصر وبدخول السودان فى منطقة نفوذهم ، وهى صفحة أخرى من تاريخ السودان وتاريخ السياسة البريطانية .



السودان
مقياس الرسم
بالاميال
حدود سياسية
مصر
دنقلة
الخرطوم
ام درمان
بربر
عطبره
شندى
كسلا
القلابات
ود مدنى
قضارف
كوستى
الفاشر
الأبيض
النهود
ام روابه
دارفور
كردفان
ملكال
واو
تالودى
الحبشة
كينيا
الكنغو البلجيكي


حملة هكس
ميل
طريق هكس
الدويم
آبارشات
زرنجه
درافيسه
كاوا
جزيرة أبا
كوستي
النيل الأبيض
جبلين
بارا
الأبيض
ملبس
عقيلة
حوز ابو حبل
رهاد
كشجيل
شيكان
علوبه
نياليه


منطقة سواكن
هندوب
سواكن
توفريك
تماى
البحر
الأحمر
جبل إربا
١٥٧٢
آركويت
سنكات
جبل إرباب
١٥٤٧
ترنكات
التب
طوكر
الارتفاع بالأمتار

ثبت الوثائق والمراجع

أولا — الوثائق

ا — المحفوظات الإنجليزية :

١ — محفوظات وزارة الخارجية البريطانية (F.O.)

٢ — محفوظات وزارة الحربية البريطانية (W.O.)

٣ — محفوظات الأميرالية البريطانية

وكلها موجودة فى دار المحفوظات العامة فى لندن .

ب — المحفوظات التاريخية المصرية — المحفوظة بعابدين .

حـ — المطبوعات الرسمية — الأوراق الرسمية S.P. : State Papers

مجموعه الكتب الزرقاء الإنجليزية .

ثانيا — بعض المراجع لزيادة الاطلاع :

ALFORD, Henry S.L. and SWORD, W.D,; The Egyptian Soudan,its Loss and recovery. London,1898.

ALLEN, B.M.; gordon and the Sudan. London, 1931.

BIOVES, Achille; Français et Anglais en Egypte 1881—1882. Paris, 1910.

BLUNT, W.S.; Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.

BORELLI, Octave Bey; La chute de Khartoum, 26 janvier 1885; procès du Colonel Hassan Benhassaoui, juin—juillet 1884. Paris, 1893.

Choses politiques d'Egypte 1883—1895. Paris (S.D).

CHURCHILL, Winston S.; The River War. London, 1949.

COLVIN, Sir Auckland; The making of modern Egypt. London, 1906.

CRABITES, P.; gordon, the Sudan and the slavery. London, 1931.

CROMER; Modern Egypt. London, 1908. (2 Vols).

DELEBECQUE, Jacques; gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1935.

DUJARRIC, gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.

FITZMAURICE, lord Edmond; The life of granville, 1815—1892. London, 1905. (2 Vols).

GLEICHEN, (Lieut—Col. Count); Ed.; The Anglo-Egyptian Soudan. London, H.M.S.O., 1905. (2 Vols).

GORDON; journal, siège de Khartoum. Paris 1886.

HOLYNSKI, Alexandre; Nubar Pacha devant L'histoire. Paris, 1885.

JACKSON, H. C.; Osman Digna. London, 1926.

MACMICHAEL, Sir Harold; The Anglo—Egyptian Soudan. London, 1934.

The Soudan London, 1954.

MILNER, Viscount; England in Egypt. London, 1904.

MORLEY, Sir john; The life of William Ewart Gladstone. London, 1903. (3. Vols).

SABRY, M.; Le Soudan Egyptian 1821—1898. Le Caire, 1947.

THEOBALD, A.B.; The Mahdiya, a history of the Anglo — Egyptian Soudan, 1881 — 1899. London, 1951.

WILSON, Sir Charles; From Korti to Khartoum. Edinburgh, 1886.

WINGATE, Françis R. (Major); Mahdiisme and the Egyptian Soudan. London, 1891.

WOOD, Evelyn; From midshipman to field marshal. London, 1906 (2 Vols).

ZETLAND, The Marquess of; Lord Cromer. London, 1931.

المكتبة التاريخية

صدر منها :

١ — المجمل فى تاريخ الأندلس :

للمرحوم الأستاذ عبد الحميد العبادى

٢ — الإسلام فى إسبانيا :

للدكتور لطفى عبد البديع

٣ — التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر :

للأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال

٤ — طائفة الإسماعيلية . تاريخها ونظمها وعقائدها :

للأستاذ الدكتور محمد كامل حسين

٥ — الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان :

للدكتور جلال يحيى

يصدر قريبا :

١ — تاريخ السلاجقة :

للدكتور عبد النعيم حسنين .

٢ — موجز تاريخ الاشتراكية : تأليف نورمان ماكنزى

ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وزميليه .

٣ — أوغندا بين الاستعمار البريطانى والكفاح الوطنى :

للأستاذ محمد عبد المنعم محمود

٤ — المغول فى التاريخ :

للدكتور فؤاد عبد المعطى الصياد

٥ — الجامعات الأوربية فى العصور الوسطى :

تأليف الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

٦ — تطور المسألة المصرية :

للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

٧ — تاريخ إمبراطورية الروم : تأليف شارل ديل :

ترجمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادى شعيرة

٨ — داود باشا آخر المماليك :

للأستاذ عبد العزيز سليمان نوار

٩ — عمان ماضيها وحاضرها :

للأستاذ جمال زكريا قاسم

١٠ — مصر كما صورها هيرودوت :

تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد بدوى والدكتور صقر خفاجة .

١١ — غرب أفريقية بين العروبة والاستعمار :

للأستاذ الشاطر بصيلى عبد الجليل .

١٢ — الجبرتى وعصره:

للأستاذ عبد القادر طليمات

١٣ — مدخل للحضارة الإسلامية :

للدكتور محمد العلائى

١٤ — ثورة إفريقية :

للدكتور محمد أنيس

١٥ — القاهرة والحياة الاجتماعية فيها فى عصر الأتراك العثمانيين :

للأستاذ حسن عبد الوهاب

١٦ — قناة السويس :

للدكتور عبد العزيز الشناوى

١٧ — الإقطاع فى أوربا : تأليف جيزنهوف

ترجمة الدكتور حسن حبشى

١٨ — فتح العرب فارس :

للأستاذ أحمد إبراهيم الشريف

١٩ — سيف الدولة الحمدانى :

للأستاذ مصطفى الشكعة

٢٠ — نظم الحكم عند اليونان والرومان :

للدكتور لطفى عبد الوهاب

٢١ — صور من الحياة فى مصر فى عصر الرومان :

للدكتور عبد اللطيف أحمد على

٢٢ — قصة التصوير فى الإسلام :
للدكتور جمال محرز
٢٣ — التاريخ . فلسفته وأهدافه :
للأستاذ الدكتور أبو الفتوح رضوان
٢٤ — ماتزينى :
للأستاذ محمود الخفيف
٢٥ — مصر وأفريقية فى العصور القديمة :
للدكتور أحمد فخرى
٢٦ — مصر وأفريقية فى العصور الوسطى :
للدكتور حامد مصطفى عمار
٢٧ — مصر وأفريقية فى العصر الحديث :
للدكتور على إبراهيم عبده
٢٨ — أوليفر كرمويل والثورة الإنجليزية :
للأستاذ أحمد خاكى
٢٩ — كفاح مسلمى القوقاز ضد الاستعمار الروسى :
للأستاذ : ابرهيم عبد التواب وزميله
٣٠ — الصومال :
للدكتور جلال يحيى
٣١ — باكستان دولة جديدة وشعب قديم :
للدكتور حسن حبشى

الكتاب التالى :

تاريخ السلاجقة

للدكتور عبد النعيم حسنين

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

طبع الغلاف
بمطبعة لجنة البيان العربى
ت ٢٧٠٧٩

ص
٢٥